



جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة المثنى – كلية الإدارة والاقتصاد

قسم العلوم المالية والمصرفية

أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على السياسة النقدية في ظل داخلية عرض النقود (العراق انموذجا)

رسالة ماجستير مقدمة إلى

مجلس كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة المثنى

كجزء من متطلبات شهادة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية

من إعداد الطالبة

رقية عزيز غانم

بإشراف الأستاذ المساعد الدكتور

علي جابر عبد الحسين



بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ عِلْمًا وَقَالَا الْحَمْدُ لِلّٰهِ الَّذِي

فَضَّلَنَا عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّنْ عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ .

صدق الله العظيم

من سورة النمل / الآية (15)

توصية المشرف

أشهد بأن إعداد هذه الرسالة للطالب (رقية عزيز غانم) والموسومة (أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على السياسة النقدية في ظل داخلية عرض النقود العراق انموذجاً) ، قد جرى تحت إشرافي في قسم العلوم المالية والمصرفية - كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة المثنى ، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية .

التوقيع
المشرف: أ.م.د. علي جابر عبد الحسين

المرتبة العلمية: أستاذ مساعد دكتور

التاريخ: < ١٠ / ٢٠٢٢

توصية السيد رئيس القسم المحترم

بناء على التوصية اعلاه من الاستاذ المشرف (أ.م.د. علي جابر عبد الحسين) ارشح هذه الرسالة للمناقشة لدراستها وبيان الرأي فيها .

التوقيع
المشرف: أ.م.د. علي جابر عبد الحسين
المرتبة العلمية: أستاذ مساعد دكتور

التاريخ: < ١٠ / ٢٠٢٢

ب

إقرار الخبير اللغوي

إقرار المقوم اللغوي

اشهد ان الرسالة الموسومة (اثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على السياسة النقدية في ظل داخلية عرض النقود العراق أنموذجاً)، لطالبة الدراسات العليا/الماجستير (رقية عزيز غانم) قسم العلوم المالية والمصرفية، قد جرى مراجعتها من الناحية اللغوية، وقد اصيحت بأسلوب علمي سليم من الالفاظ والتعبير اللغوي والنحوي وانها صالحة للمناقشة، ولأجله وقعت.

 التوقيع :

الاسم : ا.م. د علي عواد ميمز

كلية التربية الانسانية/ جامعة المنى

التاريخ : ٢٠٢٢ / ٨ / ١٠

الإهداء

إلى وصي الأمة وباب مدينة العلم الإمام علي بن أبي طالب (ع)

إلى الذين ضحوا بأعلى ما يملكون للدفاع عن وطني الجريح (شهادتنا) . . إكراماً واقتخاراً

إلى من علمني العطاء بدون انتظار والدي العزيز . . براً واعتزازاً

إلى من انارت طريقي بدعائها وعطفها امي الغالية . . براً واجلالاً

وإلى منارة العلم جامعة المشى وكليتي الحبيبة الإدارة والاقتصاد

إلى من ساندني وقدم لي النصيحة ويد العون احبتي و اخوتي . . شكراً وامتنان

الباحث

الشكر والعرفان

عن أمير المؤمنين علي ابن ابي طالب عليه السلام (مَنْ بَدَّلَ لَكَ جُهْدَ عِنَايَتِهِ فَأَبْدَلَ لَهُ جُهْدَ شُكْرِكَ).

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد ،الصادق الوعد المبعوث رحمة للعالمين ، وعلى آله وصحبة اجمعين ، اللهم لا علم لنا الا ما علمتنا ، إنك انت العليم الحكيم .
واعترافا بفضل ذوي الفضل فإنني أتقدم بجزيل الشكر والامتنان وأسمى آيات التقدير والعرفان إلى استاذي الاستاذ المساعد الدكتور(علي جابر عبد الحسين) لتكرمه بقبول الإشراف على هذه الرسالة، الذي منحني من وقته ومن علمه الوفير وكان خير مشرف وموجه .
وأتقدم بعظيم الشكر والتقدير إلى السادة رئيس لجنة المناقشة وأعضائها المحترمين، لما تحملوه من عناء السفر والمراجعة والتقييم وقبولهم مناقشة الرسالة ، فجزأهم الله خير الجزاء .
وأتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى عمادة كلية الإدارة والاقتصاد والتمثلة بالسيد العميد والسادة معاونين جميعاً.

وأتقدم بخالص شكري وأمتناني إلى كل أساتيذي الذين تتلمذت على أيديهم، أساتيذ كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة المثنى فلولاهم لما وصلت إلى هذه المرحلة، وشكري وتقديري إلى كل أصدقائي الذين كان لهم الفضل في مد يد العون لي والمساعدة خلال مسيرتي الدراسية .

الباحث

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى بيان العلاقة بين بعض المتغيرات الاقتصادية التي تتمثل بالنواتج المحلي الاجمالي والانفاق الحكومي والدين العام ، وفاعلية السياسة النقدية التي تعكسها متغيرات السياسة النقدية المختلفة بما فيها عرض النقود .

ويرى المختصين في مجال النظرية النقدية إن هناك اتجاهين فكريين في تفسير طبيعة التغير الحاصل في عرض النقود، ومن ثم هذه التمييز وسع من دائرة الجدل والنقاش بشأن مدى فاعلية السياسة النقدية في تحقيق أهدافها عندما يكون عرض النقود متغيراً خارجياً أو داخلياً عن طريق استهداف المجاميع النقدية، إذ يعد عرض النقود كمتغير خارجي خاضع لسيطرة وتحكم السلطة النقدية ومستقل عن عوامل الطلب على النقود، ووفقاً للاتجاه التقليدي السائد يجعل السلطة النقدية هي المسؤولة عن تحقيق الاستقرار وتحفيز النمو الاقتصادي، وبالتالي تصبح إدارة السياسة النقدية باستعمال أداة عرض النقود (استهداف عرض النقود) أكثر فاعلية في تحقيق هدف استقرار الأسعار والحد من معدلات التضخم.

ووفقاً لوجهة نظر الاتجاه الحديث في تفسير طبيعة داخلية عرض النقود اي إذا كان عرض النقود متغيراً داخلياً خاضعاً لعوامل الطلب على النقود ومحفزاً للائتمان المصرفي والنواتج المحلي لاسيما بالنسبة لمدرسة ما بعد الكينزية فإن السلطة النقدية تفقد قدرة السيطرة على عرض النقود مما يؤدي إلى تدني فاعلية السياسة النقدية في تحقيق أهدافها عن طريق استهداف المجاميع النقدية.

وقد توصلت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات اهمها أولت نظرية داخلية عرض النقود اهتماماً كبيراً لعلاقة الترابط ما بين القطاعات الحقيقية والنقدية في الاقتصاد، والتي تتجه من الائتمان إلى النقود إلى النشاط الاقتصادي، وفيها يكون أثر الناتج أو الدخل على عرض النقود .ويوصي الباحث على الحكومة العمل الجاد من أجل تحقيق الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي، وتخفيف حدة التوترات المذهبية والطائفية، ومحاربة الفساد المالي والإداري، واتخاذ الإجراءات ووضع البرامج الكفيلة بتحقيق المصالحة الوطنية وتعزيز روح المواطنة داخل المجتمع، بالشكل الذي يضمن توفير المناخ الملائم لنجاح البرنامج الحكومي وتحسين بيئة الاعمال وتنويع الإيرادات وتحقيق اهداف الاقتصاد الكلي.

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
	الآية
	اقرار المشرف
	اقرار لجنة المناقشة
	اقرار المقوم اللغوي
	الإهداء
	الشكر والتقدير
أ	المستخلص
ب-ج	قائمة المحتويات
ج-ح	قائمة الجداول
ح	قائمة الاشكال
1	المقدمة
4-2	المنهجية الدراسة
41-6	الفصل الأول : الاطار النظري والمفاهيمي للسياسة النقدية في ظل داخلية عرض النقود
18-7	المبحث الأول: الاطار النظري للسياسة النقدية في ظل خارجية عرض النقود
7	اولاً: مفهوم السياسة النقدية
8	ثانياً: اهداف السياسة النقدية
11	ثالثاً: أدوات السياسة النقدية
14	رابعاً : الجدل الفكري والتاريخي للسياسة النقدية
17	خامساً: إدارة السياسة النقدية عبر أداة عرض النقود

29-19	المبحث الثاني : (داخلية عرض النقود رؤية معاصرة)
19	اولاً: مفهوم عرض النقود كمتغير داخلي ام خارجي
20	ثانياً: تطورات الجدل النظري والدوافع الفكرية الممهدة لظهور نظرية داخلية عرض النقود
23	ثالثاً: اختلاف الآراء وتوافقها بشأن طبيعة داخلية عرض النقود في اقتصاد ما بعد الكينزية.
25	رابعاً: نظرية داخلية عرض النقود في إطار المنهج التكيفي .
27	خامساً: نظرية داخلية عرض النقود في إطار المنهج الهيكلي.
41-30	المبحث الثالث : عرض النقود وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية
30	اولاً: العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي وعرض النقود
30	1- مفهوم الناتج المحلي الاجمالي
31	2- طرق حساب الناتج المحلي الاجمالي
31	3- الناتج المحلي الاجمالي في ظل خارجية عرض النقود
32	4- الناتج المحلي الاجمالي في ظل داخلية عرض النقود
32	ثانياً: العلاقة بين الدين العام وعرض النقود
33	1- مفهوم الدين العام
33	2- الدين العام في ظل خارجية عرض النقود
35	3- أدوات الدين العام
36	4- الدين العام في ظل داخلية عرض النقود
36	ثالثاً: العلاقة بين الانفاق الحكومي وعرض النقود
37	1- مفهوم الانفاق الحكومي
37	2- مبررات الانفاق الحكومي
39	3- الانفاق الحكومي في ظل داخلية عرض النقود

40	4- الانفاق الحكومي في ظل خارجية عرض النقود
80-42	الفصل الثاني : السياسة النقدية في الاقتصاد العراقي في ظل داخلية عرض النقود
55-42	المبحث الاول : السياسة النقدية وتطورات عرض النقود في العراق للمدة (2003-2020)
42	أولاً: السياسة النقدية في العراق لمحة تاريخية
43	ثانياً: السياسة النقدية في العراق بعد استقلالية البنك المركزي
45	ثالثاً: استقلالية البنك المركزي العراقي
46	رابعاً: التحول في استعمال الأدوات النقدية
49	خامساً: نافذة بيع العملة
51	سادساً: مشتريات ومبيعات البنك المركزي
69-56	المبحث الثاني : تحليل بعض متغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة-2020 (2003)
56	أولاً: الانفاق الحكومي في العراق للمدة (2003-2020)
60	ثانياً: الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2003-2020)
62	ثالثاً: هيكل الدين العام في العراق للمدة (2003-2020)
64	1- تحليل هيكل الدين العام الداخلي في العراق للمدة (2003 - 2020)
65	2- تحليل الدين العام الخارجي في العراق للمدة (2003-2020)
80-70	المبحث الثالث : داخلية عرض النقود التشخيص والفاعلية
70	اولاً : تطورات عرض النقود في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2020)
71	(1)- تطور عرض النقد (M1) في العراق للمدة (2003-2020)
73	2- تطور عرض النقد (M2) في العراق للمدة (2003-2020)
74	ثانياً : محددات واثرات طبيعة داخلية عرض النقود
77	ثالثاً: فاعلية السياسة النقدية في ظل داخلية عرض النقود في العراق للمدة(2003-

	(2020).
96-81	الفصل الثالث : التحليل القياسي والاقتصادي لدور بعض المتغيرات الاقتصادية في السياسة النقدية
84-82	المبحث الأول: توصيف الأنموذج القياسي واختبارات السكون
96-85	المبحث الثاني: التقدير الرياضي للأنموذج
99-97	الاستنتاجات والتوصيات
108-100	المصادر


قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجداول	الصفحة
1	مشتريات ومبيعات العملة الاجنبية لدى البنك المركزي .	52
2	مكونات الانفاق العام	57
3	مكونات الناتج المحلي الاجمالي	60
4	هيكل الدين العام في العراق للمدة (2003-2020)	63
5	تطورات عرض النقود في العراق (2003-2020)	71
6	مكونات عرض النقود (M1, M2) في العراق للمدة (2003-2020)	76
7	توصيف المتغيرات عينة الدراسة	82
8	نتائج اختبار استقرار (سكون) المتغيرات عند المستوى I(0) والفرق الاول I(1) باستعمال اختبار ADF	84
9	تحديد مدة الابطاء المثلى للمتغيرات الاقتصادية	86
10	انموذج ARDL الأساسي (عرض النقد الضيق)	87
11	انموذج تصحيح الخطأ للمتغيرات عينة الدراسة	89
12	نتائج اختبار الارتباط الذاتي	89
13	اختبار الحدود بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة	90
14	نتائج اختبار ثبات التجانس للتباين للمتغيرات عينة الدراسة	91
15	انموذج ARDL الأساسي (عرض النقد الواسع)	91
16	انموذج تصحيح الخطأ لمتغيرات عينة الدراسة	94
17	نتائج اختبار الارتباط الذاتي لمتغيرات عينة الدراسة	95

95	اختبار الحدود بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة	18
96	نتائج اختبار ثبات التجانس للتباين	19

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1	الدورة النقدية	21
2	مشتريات البنك المركزي من العملة الأجنبية.	53
3	مبيعات البنك المركزي من العملة الأجنبية	55
4	معدلات نمو للإنفاق الحكومي	59
5	معدلات نمو للنتاج المحلي الاجمالي	61
6	معدلات نمو لهيكل الدين العام	69
7	معدلات النمو لعرض النقود M1	73
8	معدلات النمو لعرض النقود M2	74



المقدمة

المقدمة

يعد عرض النقود الأداة الرئيسية التي تستعملها السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي في توجيه سياستها النقدية نحو تحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي للاقتصاد وذلك من خلال تأثيرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية ، ولهذه الآثار التي يتركها عرض النقود على تلك المتغيرات أهمية كبيرة في توجيه السياسات النقدية ، فضلاً عن محاولة التعرف على طبيعة وفاعلية الدور الذي يلعبه عرض النقود في التأثير على تلك المتغيرات في الاقتصاد ككل ، إذ إن تأثير عرض النقود على المتغيرات الاقتصادي يعدّ من الثوابت الاقتصادية وأن كان هذا التأثير من الناحية التاريخية محل جدل كبير بين المدارس الاقتصادية.

إذ تحتل السياسة النقدية مكانها ضمن السياسات الاقتصادية الأخرى وذلك من خلال الدور الفعال الذي تلعبه في خلق اقتصاد أكثر استقراراً عن طريق التأثير في حجم المعروض النقدي ، وهنا يلعب عرض النقود دوراً كبيراً في فعالة السياسة النقدية على اعتبار أنه متغيراً خارجياً تحت سيطرة البنك المركزي ، ومن ثم تحديد الأثر الذي تتركه بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على عرض النقود في العراق واثبات داخلية عرض النقود الذي أدى إلى تقليل فعالية السياسة النقدية ، وامتدت الدراسة من عام (2003-2020 م) ، ومن أجل الإحاطة بمختلف جوانب الدراسة واختبار الفرضيات الموضوعية تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي للوصول الى النتائج لغرض معرفة متغيرات الدراسة وتحليلها بدقة من خلال جمع المعلومات . وعليه توصلت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات أهمها انخفاض فعاليته السياسة النقدية في العراق في التأثير على المتغيرات الاقتصادية الحقيقية والنقدية والمالية ويعود السبب في ذلك إلى تبعية السياسة النقدية في العراق إلى السياسات الحكومية المالية وقوانين الموازنة العامة ، كذلك تذبذب الإيرادات الناجم من الظروف التي شهدتها العراق من جراء الحروب والعقوبات الدولية ففي المدة الواقعة في عقد الثمانينات والتسعينات من القرن المنصرم انخفضت الإيرادات بصورة كبيرة جداً بسبب الحروب والعقوبات الدولية مما اضطرت الدولة إلى تمويل موازنتها عن طرق الإصدار النقدي الجديد ، ومن المعروف هنا أن التوسع الذي حصل في عرض النقود في السنوات 2004-2020 م في العراق هو ناتج من الزيادة في الانفاق الحكومي القائم على استبدال الإيرادات العامة الممولة للموازنة الحكومية القائمة على مبيعات النفط الخام الذي يشكل حوالي 95 بالمائة من الإيرادات وهي في أغلبها بالعملة الأجنبية وتحويلها إلى العملة المحلية .

أولاً: أهمية البحث

تكمن أهمية الدراسة في كون داخلية عرض النقود موضوع مهم ويلقي اهتمام كبير في النظريات المعاصرة لاسيما الدور الذي يلعبه في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، في ظل تنامي وتطور المؤسسات المالية والمصرفية وتنوعها في التأثير على عملية خلق النقود ولوحظ أيضاً أن هناك الكثير منها خارج سيطرة السلطة النقدية وهذا ينعكس سلباً على فعالية السياسة النقدية في التأثير والتأثر.

ثانياً: مشكلة البحث

إن الاتجاه الحديث لعرض النقود أثبت أنه كمتغير داخلي (تابع) أي أنه يتأثر بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية وتطور النظام المالي والتوسع الاقتصادي، إذ تتحدد مشكلة الدراسة في بيان أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على عرض النقود، إذ هناك عدة عوامل تؤثر في فاعلية السياسة النقدية وفي النشاط الاقتصادي عموماً، وتكمن مشكلة البحث في التساؤل الآتي:

ما مدى أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على فعالية السياسة النقدية في حال عرض النقود متغيراً داخلياً؟

ثالثاً: فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها (أن لبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية أثراً على عرض النقود مما يؤدي إلى التأثير في فعالية السياسة النقدية في العراق)

رابعاً: هدف البحث

تهدف الدراسة إلى تحديد الأثر الذي تتركه بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على عرض النقود في العراق وإثبات داخلية عرض النقود الذي أدى إلى تقليل فعالية السياسة النقدية .

خامساً: حدود البحث

1- الحدود الزمانية : تمثلت المدة الزمانية للدراسة بالمدة الممتدة (2003-2020م) وهي المدة التي تيسر للباحث في الحصول على كافة البيانات والمعلومات اللازمة .

2- الحدود المكانية : دراسة حالة العراق.

سادساً: الدراسات السابقة :

1- دراسة (Thwaini and Hamdan، (2017)، (Money supply. Endogenous or exogenous variable? With reference to Iraq) كان هدفها تحديد وبيان هل أن عرض النقود هو متغير خارجي أو داخلي في العراق.

2- دراسة (Ezeji and Fortunatus، (2013)، (Exogeneity of money supply evidence from Nigeria) تهدف هذه الدراسة إلى معرفة طبيعة التغير الحاصل في عرض النقود، وبيان آلية عمل عرض النقود وإجراءات سير السياسة النقدية في نيجيريا، وكانت نتائجها تتوافق ورؤية المدرسة ما بعد الكينزية في تفسير طبيعة داخلية عرض النقود، إذ توصلت إلى أن عرض النقود في نيجيريا كان متغيراً داخلياً بالنسبة للدخل الحقيقي وسعر الفائدة الحقيقي، وأن الأنشطة الاقتصادية كان لها التأثير الأكبر في تحديد معدل نمو عرض النقود، أي أن النشاط الاقتصادي GDP يزيد عرض النقود.

3- دراسة ثويني ، عبد الله الساعدي ، (2017) تهدف هذه الدراسة إلى بيان العلاقة بين داخلية عرض النقود التي يعكسها نوع المؤشر أو المتغير الاقتصادي المحدد لطبيعة التغير الداخلي في عرض النقود، وفاعلية السياسة النقدية التي تعكسها متغيرات السياسة النقدية المختلفة بما فيها عرض النقود وسعر الصرف في مجموعة مختارة من البلدان فضلاً عن العراق، وبيان طبيعة علاقة التأثير بين عرض النقود، لقد توصلت الدراسة إلى أن الطبيعة الداخلية لعرض النقود في العراق أمّا أن تكون ناجمة عن طبيعة تمويل عجز الموازنة من خلال الإصدار النقدي الجديد، والتي أوجدت علاقة ارتباط وثيقة الصلة ما بين التوسع النقدي وتراجع قيمة الدينار العراقي (سعر الصرف الرسمي) مقابل الدولار الأمريكي، وبين اتساع العجز المالي في الموازنة العامة، بمعنى أن اتساع العجز يؤدي إلى تسارع معدلات نمو عرض النقود وارتفاع معدلات التضخم وتراجع سعر الصرف.

أهم ما يميز هذه الدراسة: على الرغم من تناول العديد من الدراسات حول المتغيرات الاقتصادية الكلية وفاعلية السياسات النقدية في العراق ، إلا أن هذه الرسالة تقوم على بيان أثر

بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في فاعلية السياسة النقدية بسبب الآثار التي تتركها هذه المتغيرات على عرض النقود وتجعل منة متغير تابع لها مثل الانفاق الحكومي والإيرادات العامة واثبات ذلك .

سابعاً: هيكلية البحث.

قسمت الدراسة على ثلاث فصول إذ تناول الفصل الأول الاطار النظري والمفاهيمي للسياسة النقدية في ظل داخلية عرض النقود، إذ تضمن الفصل الأول ثلاثة مباحث ، فقد تناول المبحث الأول مفهوم السياسة النقدية ، أما فيما يتعلق بالمبحث الثاني تم التطرق إلى داخلية عرض النقود الرؤية المعاصرة ، فيما تناول المبحث الثالث العلاقة السببية بين بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية وعرض النقود ، أما الفصل الثاني: الاقتصاد العراقي (بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية) ، إذ تناول ثلاثة مباحث، فقد تضمن المبحث الأول عرض النقود في العراق ، أما المبحث الثاني فقد تطرق إلى المتغيرات الاقتصادية الكلية، في حين تناول المبحث الثالث السياسة النقدية في العراق ، أما الفصل الاخير من الدراسة فقد تضمن التحليل القياسي للمتغيرات عينة الدراسة.

الفصل الأول

الاطار النظري والمفاهيمي للسياسة النقدية في ظل داخلية عرض النقود

المبحث الأول :-السياسة النقدية الاطار المفاهيمي .

المبحث الثاني:-داخلية عرض النقود رؤية معاصرة.

المبحث الثالث:-عرض النقود وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية.

تمهيد:

تعد السياسة النقدية مصدر أساس للسياسات الاقتصادية ، إذ تمارس دوراً مركزياً في بناء المقومات الأساسية للتنمية الاقتصادية ، إذ ما توفرت البيئة المناسبة لتفعيل أدوات السياسة النقدية من جهة، والنخب التي تصنع السياسة النقدية من جهة أخرى، وأن التطورات المختلفة التي طرأت على النظرية النقدية و على المفاهيم العامة للسياسة النقدية وآثارها المختلفة التي تستهدف شرح و تفسير الآلية التي تستطيع بها السلطة النقدية التأثير في مستوى النشاط الاقتصادي بهدف الوصول إلى أهداف معينة في مقدمتها الاستقرار الاقتصادي ، إذ تتطلب الإشارة إلى أهم هذه المفاهيم والأدوات والأهداف ولذلك سوف نتناول في هذا الفصل الأطار النظري والمفاهيمي العام للسياسة النقدية وأهمية هذه السياسة فضلاً عن أدوات السياسة النقدية وفعاليتها وكذلك النظريات المفسرة لها، أما المبحث الثاني نتطرق إلى داخلية عرض النقود ، في حين يتعلق المبحث الثالث في معرفة بعض المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر عرض النقود سنتناول في هذا الفصل ما يلي .

1-المبحث الأول :-السياسة النقدية الأطار المفاهيمي .**2-المبحث الثاني:-داخلية عرض النقود رؤية معاصرة.****3-المبحث الثالث:-عرض النقود وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية.**

المبحث الأول

الاطار النظري للسياسة النقدية في ظل داخلية عرض النقود

تمثل السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصاد الكلي التي يستعملها واضعو السياسات الاقتصادية من أجل تحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية، نظراً للدور الذي تؤديه في تحقيق أهداف المجتمع جنباً إلى جنب مع السياسات الأخرى ، ومن ثم التأثير على الفعاليات والأنشطة الاقتصادية.

أولاً: مفهوم السياسة النقدية

تعد السياسة النقدية أداة مهمة يستخدمها البنك المركزي لتأثير في المعروض النقدي وتعد جزء من السياسات الاقتصادية الكلية المستخدمة من قبل الدول، كالسياسة المالية والسياسة التجارية وسياسة الأجور للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي.

هناك عدة مفاهيم للسياسة النقدية إذ تعرف السياسة النقدية على أنها مجموعة من الإجراءات التي تتخذها البنوك المركزية للتأثير في الظروف المالية والنقدية ، وغيرها في السعي لتحقيق أهداف النمو المستدام والنتائج الحقيقي والعمالة العالية فضلاً عن استقرار الأسعار (Fuetes ,2006: p31).

فالسياسة النقدية تعد إجراءات البنك المركزي لإدارة عرض النقود وأسعار الفائدة لبلوغ أهداف السياسة الاقتصادية الكلية مستهدفة التشغيل الكامل واستقرار مستوى الأسعار ومعدلات الفائدة طويلة الأجل (Hubbard &R.Glenn, 2012 :p 456).

ويرى (G.L Bash) هي كل " ما تقوم به الحكومة من عمل يوتر بصورة فعالة في حجم وتركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع غير المصرفي سواء كانت عمله أو ودائع أو سندات حكومية " كما عرفت بانها العمل الذي يستعمل لمراقبة عرض النقود في البنك المركزي، وكذلك أداة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية (Peirre,1987:p277).

وكما تعرف على أنها التحكم بعرض النقود من قبل البنك المركزي من أجل تحقيق التوازن النقدي بمعنى أن السياسة النقدية تحاول تعويض التغيرات في الطلب على النقود مع التغيرات في المعروض النقدي (Salter،2014 :p5).

كذلك يرى بول سأمولسون⁽¹⁾ ، بأنها إحدى أدوات البنك المركزي في ممارسة سلطته للتحكم في النقود وأسعار الفائدة وشروط الائتمان (Bukhari ,2010:59).

في حين تعرف السياسة النقدية بالمعنى الضيق بأنها مجموعة الإجراءات التي تستعملها السلطات النقدية المتمثلة بالبنك المركزي لمراقبة عرض النقود.

أما السياسة النقدية بمعناها الواسع فيمكن تعريفها على " أنها جميع الإجراءات التي تتخذها الحكومة والبنك المركزي والخزينة بقصد التأثير على مقدار توفير واستخدام النقود والائتمان ، وكذلك الاقتراض الحكومي وحجم وتركيب الدين الحكومي، وتهدف هذه الإجراءات ليس التأثير على عرض النقود فحسب بل تشمل السياسة الاقراضية للقطاع الحكومي وما تخلفه من انعكاسات واضحة على عرض النقود (Cullen،2011:17).

ومما سبق لوحظ أن السياسة النقدية هي مجموعة التدابير والإجراءات التي تقوم بها السلطات النقدية (البنك المركزي) من خلال جملة أدواتها المباشرة وغير المباشرة لتأثير في المتغيرات النقدية وغير النقدية سعياً منها لتحقيق اهداف اقتصادية معينة خلال مدة زمنية معينة.

ثانياً: أهداف السياسة النقدية

تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، فضلاً عن تخفيف حدة التقلبات الاقتصادية وذلك عن طريق الوصول إلى مستويات الانفاق الكلي المطلوبة لغرض تحقيق أقصى قدر من التشغيل وبأقل التكاليف الممكنة وتسعى أيضاً إلى تحقيق مستويات مقبولة من الاستقرار النقدي من خلال توكي العوامل المؤثرة في قيمة العملة الوطنية داخلية وخارجية التي تنشأ نتيجة التغيرات في المستوى العام للأسعار عن طريق سعر الصرف الذي يعبر عن مستوى النشاط الاقتصادي بصورة

(1) بول سأمولسون ،، اقتصادي أمريكي. ولد في جاري إنديانا في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1915 وحصل على درجة البكالوريوس في الآداب من جامعة شيكاغو عام 1935، ودرجة ماجستير في الآداب عام 1936، ودكتوراه في الفلسفة عام 1941 من جامعة هارفارد حصل على درجة الدكتوراه الفخرية في القانون من جامعة شيكاغو وكلية اوبيرلن عام 1961 وحاصل على جائزة نوبل التذكارية في العلوم الاقتصادية 1970 وغاليا ما يشار الية " ابو الاقتصاد الحديث"

صحيحة، كما أنها تسهم في تعجيل عملية التنمية الاقتصادية بتوفير البيئة المناسبة لتنفيذ وانجاز مشاريع وبرامج التنمية الاقتصادية في البلدان النامية (Mustafa, 2012 :p42-43).

وتتمثل اهم اهداف السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بشكل عام ويمكن ذكر اهم تلك الاهداف وكما يأتي:

1 - استقرار الأسعار

أن هدف تحقيق الاستقرار المستوى العام في مستوى الأسعار جعل صناع القرار أكثر قلقاً على مدى العقود الماضية كونه هدفاً نهائياً للسياسة الاقتصادية، فضلاً على أنه من أهم الأهداف للسياسة النقدية لأن ارتفاع مستوى الأسعار (التضخم) يخلق حالة عدم اليقين في الاقتصاد، (aldwry,alsamrayyi, 2006:p187)، ومن ثم ينتج عنها عرقلة النمو الاقتصادي، أي أن ارتفاع معدلات التضخم " الارتفاع العام لمستوى الأسعار مما يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي، أي أن ارتفاع معدلات التضخم تكمن في صعوبة التخطيط للمستقبل، (Frederic.2004.p318) على سبيل المثال فإنه من الصعب أن تقرر كم الأموال ينبغي أن توضع جانباً لتوفير متطلبات الحياة الاجتماعية في بيئة تضخمية، فضلاً عن ذلك يمكن أن يؤثر التضخم على الحالات الاجتماعية في الدولة.

2- استقرار اسعار الفائدة

أن استقرار سعر الفائدة يعد هدفاً نهائياً بالنسبة للسياسة النقدية لأن التقلبات في أسعار الفائدة تخلق حالة عدم اليقين في الاقتصاد وصعوبة تخطيط الاقتصاد للمستقبل، أي أن التقلبات في أسعار الفائدة قد تؤثر على رغبة الأفراد في الاقتراض من البنوك التجارية ما قد يحتاج البنك المركزي إلى الحد من ارتفاع معدلاتها والسيطرة عليها من خلال أدوات السياسة النقدية (Frederic & Staley, 2004:p234).

3 - استقرار الأسواق المالية

ويمكن للأزمات المالية أن تتداخل مع قدرة الأسواق المالية في تحويل الأموال إلى الأفراد الذين يعانون من قلة الفرص الانتاجية والاستثمارية، مما يؤدي إلى انكماش حاد في النشاط الاقتصادي وقد

عزى الاستقرار في الأسواق المالية إلى الاستقرار في مستوى سعر الفائدة، لأن التقلبات في أسعار الفائدة تخلق حالة عدم التأكد أو اللايقين فضلاً عن ذلك خسائر رأسمالية كبيرة على كل من السندات والقروض العقارية طويلة الأجل (Frederic,2004:p318).

4- استقرار سعر الصرف

أن أسعار الصرف لها عواقب مختلفة على الطلب الفعال، إذ تؤثر على التوقعات لا سيما تلك الخاصة بالشركات التي تستعمل المدخلات المستوردة أو تسعى للحصول على طلب أجنبي فضلاً عن ذلك تقترض الشركات من مؤسسات مالية أجنبية، لكن عوائدها تكون بالعملة المحلية ومن ثم إذا تغير سعر الصرف يكون هناك عدم التطابق بين عائدات الشركة وتكاليفها مما يجعل موقفها المالي هشاً فضلاً إلى ذلك قد ينتقل تخفيض سعر الصرف إلى الأسعار المحلية مما يؤدي إلى ارتفاع التضخم وعليه أي سياسة بشأن أسعار الفائدة تكون مقيدة من قبل الأسواق المالية العالمية (TERRA،2017:p50).

5- الإشراف والسيطرة على السيولة

تحتاج السياسة النقدية إلى تجنب نقص السيولة كذلك تمنع البنوك من تكوين مبالغ من المال إذ تؤدي إلى خفض أسعار الفائدة وبالتالي ارتفاع حاد في مستوى أسعار الأصول فضلاً عن ذلك يجب أن تعمل البنوك المركزية كمقرضين الملاذ الأخير التي من خلالها تقرض تأثيراً إضافياً على التوقعات أيضاً لأن كل من المستثمرين والبنوك لديهم تحوط بشأن ملاءة النظام المالي هذا يقلل من تفضيل السيولة لديهم ويزيد من المعروض من السيولة لتمويل الاقتصاد. (Arestis& Sawyer,2010:p510).

6- زيادة مستوى التوظيف

يعد رفع مستوى التوظيف من قبل السياسة الاقتصادية من الأهداف المهمة وبمساعدة السياسة النقدية لاسيما رفع حجم الائتمان المصرفي الذي يزيد من حجم الاستثمار مما ينعكس ايجابياً على تشغيل الموارد البشرية ووسائل الإنتاج المعطلة (hamid,2007:p276).

ثالثاً: أدوات السياسة النقدية

يمكن تصنيف أدوات السياسة النقدية إلى أدوات مباشرة وأدوات غير مباشرة ، وتتضمن الأدوات غير مباشرة (عمليات السوق المفتوحة ، وسعر اعادة الخصم ، الاحتياطي الالزامي) وتسمى هذه بالأدوات الكمية .

1- الأدوات الكمية: وتتمثل هذه بالأدوات الاتية:

أ- عمليات السوق المفتوحة

إذ تعرف عمليات السوق المفتوحة على أنها أداة من أدوات السياسة النقدية إذ يقوم البنك المركزي ببيع أو شراء الأوراق المالية إلى ومن البنوك التجارية والأفراد (R.Dodge,2005:p277). هي تدخل البنك المركزي في الأسواق المالية عن طريق بيع أو شراء الأوراق المالية بشكل عام، والسندات الحكومية بشكل خاصة بهدف التأثير في عرض النقود بحسب مقتضيات الظروف الاقتصادية ، لذلك يحتفظ البنك المركزي بكمية كبيرة من الأوراق المالية الحكومية كأوراق المالية ذات القيم المضمونة وسندات القرض العام ، وتعد سياسة السوق المفتوحة من أبرز أدوات السياسة النقدية في الأسواق الاقتصادية فهي تمكن السلطة النقدية من إبقاء الأولوية بيدها دائماً مما يسمح لها بان تحقق العملة الوطنية أو تستثمرها لتصليح الأخطاء النقدية في الوقت المناسب. (Mishkind , 2000:p43).

و تمتاز عن سياسة إعادة سعر الخصم في مجال التطبيق وطبيعة العلاقة بين البنوك التجارية والبنك المركزي إذ يحاول التأثير في سيولتها ، ومن ثم في سيولة السوق النقدية لمحاولة تقييد أو توسيع خلق النقود بحسب الاهداف الاقتصادية المرغوبة (Eruk,2014:p368) ، وبالرغم من ذلك يحاول أن يؤثر في سيولة السوق النقدية وفي هيكل هذا السوق لغرض التأثير في سيولة وقدرة البنوك التجارية على خلق النقود المصرفية، وتعد البنوك التجارية من أهم عناصر السوق النقدي فهي غالباً ما تدخل في علاقات البيع والشراء مع البنك المركزي (Mankiw,2008:p237) كما أنها الاداة غير المباشرة التي يستخدمها البنك المركزي مع السوق للتأثير على عرض النقود من خلال شراء وبيع السندات أو الأصول الأخرى (Carter,2005;p64).

ب - سياسة الاحتياط القانوني

تتمثل باحتفاظ البنوك التجارية بحد أدنى من الأرصدة النقدية لدى البنك المركزي بهدف التحكم في قدرة البنوك التجارية على خلق الودائع وتقديم الائتمان ، من خلال النسبة القانونية للاحتياطي وتزداد أهمية استعمال هذه السياسة في البلدان النامية عن طريق تخفيض هذه النسبة فإن البنك المركزي يقوم بزيادة حجم الائتمان لمواجهة الركود الاقتصادي من خلال زيادة القاعدة النقدية وحجم الائتمان لدى البنوك التجارية (Al Halidi ,and Daulad,2011:204).

ج- سعر إعادة الخصم

هو أحد الأدوات الكمية للسياسة النقدية ويُعرّف على أنه السعر الذي تتنازل عنه البنوك التجارية للبنك المركزي لقاء إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية، فإذا شعرت هذه البنوك بعدم كفاية الاحتياطيات المصرفية لجأت إلى البنك المركزي لخصم ما لديها من أوراق تجارية ، فإذا اعتقد البنك المركزي إن عرض النقود أكثر من الحجم المناسب لتحقيق الاستقرار النقدي رفع سعر الخصم لديه وبالتالي تضطر البنوك التجارية إلى رفع سعر الفائدة على القروض لعملائها فيقل بذلك الطلب على الائتمان المصرفي وينخفض عرض النقود والعكس صحيح (James ,1998 :p288) ، و يهدف البنك المركزي بتغيير سعر الخصم لغرض التحكم بحجم الائتمان فعندما يزيد البنك سعر الخصم فإنه يهدف بذلك إلى تقييد حجم الائتمان ومن ثم تخفيض العرض النقدي مما يدفع بسعر الفائدة إلى مستوى توازني أعلى من سابقه ، كما يحدث العكس عند تخفيض سعر الخصم فيؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة في السوق النقدية ، مما يشجع الأفراد والمشروعات على الاقتراض وبالتالي يؤدي إلى زيادة حجم الائتمان (Aldorry,2013:193).

لذلك من الصعوبة الاعتماد على أدوات الرقابة الكمية لاسيما في الدول النامية للتحكم في الائتمان وفي التأثير على عرض النقود لأن هذه الأدوات بسبب طبيعتها فهي لا تميز بين الفعاليات الإنتاجية والمضاربة فقد تؤدي إلى آثار تضخمية لا تتسجم مع مصلحة النمو الاقتصادي المنشود لأن البلدان النامية تكون في أمس الحاجة إلى معاملة تفضيلية للاستثمارات تخدم أهداف التنمية الاقتصادية (Al-Shaddud ,2009:14) .

3- الأدوات المباشرة:

هي الأدوات التي تستعملها السلطات النقدية بهدف الرقابة المباشرة على الائتمان المصرفي ومن هذه الوسائل هي (Hasoon,2011:P3).

أ: الرقابة على الائتمان الاستهلاكي للحد من زيادة الطلب على المواد الاستهلاكية الضرورية والمهمة وقت الأزمات لمنع زيادة القدرة الشرائية لدى المستهلكين .

ب: الحد من القروض المستعملة لأغراض المضاربة في سوق الأسهم والسندات " اسواق البورصة".

ج: النفوذ والرقابة الذي يمارسه البنك المركزي على البنوك التجارية من خلال التعليمات المباشرة والأوامر التي يصدرها مع أو بمعزل عن وزارة المالية.

د: الاقناع الأدبي: هي الأداة التي يستعملها البنك المركزي لبلوغ هدفه في دعوة البنوك التجارية إلى الحيطة والحذر وأن هذه الإجراءات تتضمن العقوبات الجزائية التي تخضع لها البنوك التجارية في حالة عدم التطبيق ومخالفة التعليمات والقوانين، ومثال على ذلك أن البنوك التجارية تحتفظ بحد أدنى من رأس المال وتحديد العلاقة بين رأس المال والائتمان وتحديد الحدود العليا والدنيا بالنسبة لأسعار الفائدة المصرفية.

هـ: التسهيلات القائمة تعد هذه الأداة من أدوات السياسة النقدية الحديثة التي تمثل صمام الأمان للاستجابة للتطورات السيولة الغير متوقعة أن أهمية هذه الأداة تبرز عندما تضعف القدرة على التنبؤ بالسيولة العامة ، وبالتالي تهدف إلى منح الأمان للبنوك من خلال هذه الأداة وإدارة فائض السيولة لديها ضمن معدل معتدل من أسعار الفائدة التي تتضمن نوعين من التسهيلات وهما " تسهيلات الإقراض وتسهيلات الإيداع" (Al-Dulaimi ,2011:7).

ح: إدارة احتياطي النقد الأجنبي: هذه الأداة تعد من أدوات السياسة النقدية وهي العملية التي تضمن من خلالها أن الأصول الأجنبية الرسمية للقطاع العام متاحة للسلطات الرقابية بسهولة لتتحكم فيها من أجل تحقيق مجموعة محددة من الأهداف وعادة ما يتم الاحتفاظ باحتياطيات النقد الأجنبي الرسمية لدعم مجموعة من الأهداف (IMF،2003 :10).

رابعاً : الجدل الفكري والتاريخي للسياسة النقدية

- السياسة النقدية في ظل الحيادي النقدي

يؤكد أنصار هذه المدرسة على اتجاهين أساسيين يتمثلان في أن كل من الأجور والأسعار ذات مرونة تامة وإن النقود تتميز بالحيادية التامة وقد أوضحوا أن هذين المبدأين ليس لهما أي تأثير نقدي بين القطاع النقدي والقطاع الحقيقي "العيني" ، الذي يحصل هو نتيجة للتغيير في كمية النقود لاسيما في الأجل القصير، مما يترتب عليه إن يكون الهدف النهائي للسياسة النقدية في النظرية الكلاسيكية يتركز على تحقيق الاستقرار النقدي من خلال المحافظة على توازن العرض النقدي في الاقتصاد بالاعتماد على آلية عمليات السوق المفتوحة المتمثلة في البيع والشراء التلقائي للأوراق المالية من قبل البنك المركزي بما يؤدي إلى التحكم في العرض النقدي وبالشكل الذي يحقق الاستقرار الاقتصادي والتشغيل الكامل (Resende,2016:p25).

- السياسة النقدية في ظل نظرية تفضيل السيولة

يؤكد أصحاب هذه المدرسة أن النقود ليست هي السبب الرئيس في حدوث الارتفاع المستمر في الأسعار وأن حدوث التضخم ليس سببه الرئيس النقود ولكن هناك عوامل أخرى تؤثر في ارتفاع الأسعار كما يرون أن النظام الاقتصادي غير مستقر وأن من الضروري أن يكون هنالك تدخل حكومي.

إن العلاقة بين القطاع النقدي والحقيقي " العيني " علاقة غير مباشرة تتم من خلال جدول الكفاية الحدية للاستثمار التي ترجع الإنفاق الاستثماري إلى مستوى سعر الفائدة كما يرون أن النقود التي تحدد الدخل، وإن الأثر الأساس لتغيرات عرض النقود يكمن في النسبة التي يحتفظ بها الأفراد من دخولهم بشكل سائل (نقود سائلة) التي تتأثر بعدة عوامل منها سعر الفائدة إذ يقوم الأفراد بتغيير محافظهم المالية من خلال نظرية تفضيل السيولة، ومن هنا فالنظرية الكينزية أن السياسة النقدية بمعزل عن السياسة المالية النشطة غير كافية لتحقيق الاستقرار النقدي، وذلك بسبب السلوك غير المستقر للعوامل غير النقدية التي تعد عاملاً مهماً في تحديد الطلب الكلي (Onoh،2017:p 55).

يؤكد الكينزيون الجدد في تحليلهم على الجانب المالي من دون الجانب النقدي ، كما هو الحال عند الكلاسيك منطلقين في ذلك من أن الأفراد وفقاً لتفضيلاتهم للعائد والمخاطر لديهم محافظ مالية متنوعة إذ يتنازلون عن الأمان " يضحون بالأمان " مقابل حصولهم على زيادة في العائد والنقود على وفق رأيهم أصل من الأصول المتعددة فعند حصول أي تغيير في كميات هذه الأصول سوف يترتب عليه تغيرات في مكونات محافظهم المالية.

أما وجهة نظرهم عن عملية الانتقال من القطاع النقدي إلى القطاع الحقيقي فتوضح من خلال اعتبارهم أن الطلب على النقود غير مستقر فزيادة عرض النقود تجعل المحافظ المالية للأفراد في حالة غير متوازنة لأن انخفاض سعر الفائدة يؤثر على النسبة التي يحتفظ بها الأفراد من الأصول المالية المكونة لمحافظهم المالية، وبالتالي يصبح العائد من رأس المال العيني أعلى من نظيره على السندات ونتيجة لذلك يميل الأفراد إلى زيادة عدد الوحدات من الاصول المالية مما يتطلب مزيداً من الوقت والاستثمار الجديد، وبذلك فانهم يرون أن تأثير السياسة النقدية على عرض النقود والقطاع المالي ينتقل بشكل غير مباشر إلى القطاع الحقيقي " العيني " (Ojo, M ,2013: 15).

- السياسة النقدية والمدرسة النقودية.

يؤكد الكلاسيك الجدد أن الأفراد لديهم توقعات رشيدة تجاه السياسات التي تنتهجها السلطة النقدية وان كل من الأجور والأسعار ذات مرونة تامة بالنسبة للتغيرات المتوقعة في مستوى الأسعار وقد أوضح (Sergeat) من خلال الأ نموذج الذي أعتمد عليه في بيان أثر التوقعات الرشيدة على الناتج و مستوى التشغيل التوظيف أن الارتفاع في المستوى العام للأسعار بسبب زيادة عرض النقود ينتج عن انتقال منحنى العرض الكلي، وإذا كان هذا الارتفاع متوقع من قبل الأفراد وتحقق فعلاً وهذا ما يبطل أثر السياسات.

فالسياسة النقدية التوسعية المفاجئة والمتخذة من قبل السلطات النقدية التي تهدف إلى زيادة مستوى الناتج وتخفيض معدل البطالة تؤدي إلى تحقق الهدف فعلية إذا لم يتوقع الأفراد حدوث زيادة مفاجئة في عرض النقود، أما في حالة توقعهم حدوث تلك الزيادة التوسعية المفاجئة فان السياسة النقدية ستكون عديمة الجدوى أي لا تحقق الهدف المرجو منها والمتمثل في زيادة الإنتاج وتخفيض معدل البطالة، وإنما سيقنصر دورها على ارتفاع الأسعار وبذلك فأن فعالية السياسة النقدية عند

الكلاسيك الجدد تتوقف على دقة التوقعات الرشيدة للأفراد من عدمها حول السياسة النقدية المتبعة (White,2013:44).

بفضل جهود مجموعة من الاقتصاديين بقيادة مدرسة شيكاغو " أي المدرسة النقدية" ، استعادت النظرية الكمية للنقود قمة عرش الفكر الاقتصادي بعد ما يقرب من عقدين من التراجع، إذ اكتشف الاقتصاديون النقوديون وعلى رأسهم (فريدمان) طريقة الدخل والانفاق جهاز تحليلية يفوق التحليل النقدي التقليدي ، أي قدرة على دراسة انماط النقود وتحليل أثر هذا السلوك على دورات الحياة الاقتصادية لاسيما على مستوى التشغيل والإنتاج والدخل القومي (Arestis,2003:p300) .

يؤكد النقديون (مليتون فريدمان) أن عرض النقود يؤدي دور المتغير الوحيد والفاعل في تحديد مستويات الدخل و الناتج المحلي الاجمالي، إذ الزيادة في عرض النقود تؤدي إلى الزيادة في الدخل و الناتج المحلي في الأجل القصير، وكذلك زيادة في المستوي العام للأسعار في الاجل القصير بالإضافة إلى زيادة في المستوى العام للأسعار في الأجل الطويل، إذ عدّ ان الطلب على النقود دالة مستقرة في مستوى الدخل، (أي متوسط الدخل المتوقعة مستقبلاً) والثروة تكون موجودة في أشكال متنوعة وتتمثل في السندات، الأسهم، السلع و النقود فضلاً عن رأس المال البشري (Ching,2011:p20).

وذهب النقديون إلى أن العلاقة بين النقود والنشاط الاقتصادي هي أكثر استقراراً من العلاقة بين الانفاق التلقائي والنشاط الاقتصادي ويعد لعامل المتغير الحاسم للسياسة النقدية هو كمية عرض النقود وليس مستوى أسعار الفائدة أو الانفاق الاستثماري، ويستخلص النقوديون من ذلك أن اهتمام السلطة النقدية يكمن في كمية عرض النقود فقط، و يرى فريدمان أن السياسة النقدية لا يمكن أن تستعمل بصورة فعالة للتحكم في مستويات اسعار الفائدة أو مستوى التوظيف الكامل أو لأجراء تعديلات في مسار الاقتصاد من المحتمل تكون النتائج عكس ما استهدف اليه لأن السياسة الهادفة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي يجب أن تهتم بالتأثيرات التي تمارسها الحكومة على عرض النقود من خلال سياستها المالية ايضاً، كذلك أن التغييرات في كمية النقود لا تؤثر في النشاط الاقتصادي إلا بعد فترات تباطؤ طويلة ومتغيرة بشكل كبير (Els,2001:p30).

خامسا: إدارة السياسة النقدية عبر أداة عرض النقود

اتبعت العديد من البنوك المركزية للدول المتقدمة والنامية استهدافات وسيطة تركز على نمو الكتلة النقدية ، هذا الاتجاه نابع من قناعات قوية مرتكزة على النظرية النقدية المعاصرة " لميلتون فريدمان " التي تقتضي من البنوك المركزية الحفاظ على محل نمو ثابت وضعيف للكتلة النقدية في حدود معدل نمو القاعدة النقدية 4% سنوياً (F.S.Mishkin, 2004:p 403).

وبذلك حددت معظم الدول المتقدمة لنفسها ابتداء من منتصف السبعينات اهدافاً تخص أنواع مختلفة من عرض النقود السيطرة على التضخم، وتحديد هذه المجاميع النقدية (Monetary Aggregates) مبني على فرضية استقرار الطلب على النقود و وجود علاقة وثيقة يبين الهدف النهائي وعرض النقود المحدد (Alan and Stuart wal, 2004: 287).

وفي ظل سياسة تحرير أسعار الصرف يصبح التحكم بالقاعدة النقدية هو الهدف أو المتغير الوسيط وليس تثبيت أسعار الصرف وحتى يتمكن البنك المركزي من تحقيق الاستقرار في الأسعار يقوم بالتأثير في نمو العرض النقدي من خلال توجيه أدواته كسعر الفائدة لعدم وجود علاقة وثيقة بمستويات التضخم في الأمد الطويل.

إذ تصبح إمكانية نمو القاعدة النقدية هي العنصر الفاعل في تحقيق هدف استقرار الأسعار وتصبح قدرة البنك المركزي مرهونة بمدى معرفته التجريبية بفعالية أدوات تلك القاعدة النقدية (F.S. Mishki ,2004: 403)، إن التغيير في هيكل القطاع المالي واستحداث بعض الأدوات المالية أسهم في إضعاف العلاقة التقليدية بين عرض النقود والنتائج والأسعار ومن ثم قيام بعض البنوك المركزية بإعادة النظر في السياسة النقدية المطبقة (Thomas، 2006:p78).

يركز مفهوم فاعلية السياسة النقدية على دراسة كيفية استعمال البنك المركزي لأدواته للتحكم في المعروض النقدي وبالتالي التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي (عبد الحميد ، 2009 ، ص 273)، إن تبني سياسة نقدية توسعية وشراء سندات الخزنة من البنك المركزي وخفض نسبة الاحتياطي القانوني وخفض معدل الخصم ، ومن ثم خفض أسعار الفائدة سيؤدي إلى زيادة المعروض النقدي وزيادة الاستثمار عن طريق توسيع القروض المصرفية في الاقتصاد، إذ يزداد الطلب الإجمالي ثم يرتفع مستوى الناتج المحلي الإجمالي (الدخل)، أي يتوسع

النشاط الاقتصادي عند تطبيق السياسة النقدية المتشددة والعكس صحيح، إن امتلاك قدرة البنك المركزي للتأثير على المعروض النقدي يساعد المخططين في الحصول على متغيرات السياسة التي تساهم في التوظيف الكامل واستقرار مستوى الأسعار (OpenStaxCollege, 2015: p.353).

المبحث الثاني

(داخلية عرض النقود روية معاصرة)

اولاً: مفهوم عرض النقود كمتغير داخلي ام خارجي

يعد عرض النقود هو متغير خارجي الذي لا يتأثر بالطلب النقدي للوحدات الاقتصادية غير المصرفية، إذ تسيطر عليه السلطة النقدية (البنك المركزي) ويمثل الاتجاه العام للنقود في تفسير المدرسة التقليدية لطبيعة عرض النقود في أفكار المدرسة الكينزية والمدرسة النقدية (مدرسة شيكاغو) في المجال الاقتصادي إذ يمارس البنك المركزي القدرة على التحكم في المعروض النقدي والقاعدة النقدية و المضاعف النقدي من خلال عمليات السوق المفتوحة والتغيرات في الاحتياطات (ثويني وحمدان ، 2017 ، ص 2) وبالتالي فإن تأثير المعروض النقدي لا يتأثر بالمتغيرات الاقتصادية ويعد معتقدو الإدراك الخارجي متغيراً واحداً أو أكثر أي مستوى السعر ومعدل الفائدة والإنتاج الفعلي على النحو الذي تحدده التغيرات في عرض النقود على سبيل المثال مستوى النشاط الاقتصادي يواكب التغيرات في عرض النقود، (Ezeji and Fortunatus,2013:p62-63) بمعنى آخر إن البنك المركزي يمتلك القدرة على تعديل الكتلة النقدية وفقاً لأهداف السياسة النقدية (Garcia, 2007:p95).

أما عندما يكون عرض النقود كمتغير داخلي (متغيراً تابعاً) بناءً على الأنشطة الاقتصادية لاسيما عندما لا تستطيع السلطة النقدية التحكم في التغيرات في عرض النقود بسبب التغيرات في داخل العملة مما ينعكس تأثير مضاعف العملة النقدية لعرض النقود ، لكن في حالة فقدان عرض النقود هذه الخاصية ، فأنها تتمتع السلطة النقدية بالقدرة على تقييد أو التحكم في التوسع النقدي، أو الاقتصادي (المتعلق بالهيكل الاقتصادي) أو غير الاقتصادي (ثويني وحمدان ، 2017 ، ص 2) بناءً على ظروف وعوامل مختلفة يمثل عرض النقود كمتغير داخلي اتجاه أفكار المدرسة الكينزية تشير هذه المدرسة إلى النظرية القائلة بأن الأموال تتدفق في الاقتصاد وفقاً لمتطلبات الاقتصاد الحقيقي ومن ثم ربط قوى السوق بالقوى المركزية (نيان وآخرون ، 2013 ، ص 49) ويتم تحديد المعروض النقدي داخلياً من خلال التفاعل المعقد بين سلوكيات الوحدات الاقتصادية غير المصرفية وليس بسبب السيطرة المستقلة للسلطة النقدية، أي أن عرض النقود ليس مستقلاً عن الطلب عليه ، لذلك يؤكد المؤيدون ضمن عرض النقود أن ميزان النقود المتداولة يتحدد بواحد أو كل المتغيرات الآتية: مستوى السعر ، وسعر الفائدة ، والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (EzejiandFortunatus,2013:p62) مما سبق أن الاتجاه يعد المتغير الاقتصادي (المعروض

النقدي) متغيراً خارجياً أو متغيراً مستقلاً ، لكنه يعكس قدرة السلطة الاقتصادية (السلطة النقدية) على التحكم (التأثير) في المتغير والعكس صحيح عندما تفقد هذه السلطات السيطرة يصبح هذا المتغير متغيراً داخلياً تابعاً ويحتاج إلى توضيح داخل النموذج من خلال التفاعلات المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بسلوك الوحدات الاقتصادية هذا يعني أن العرض الخارجي أو الداخلي للنقود قد تطور مع تاريخ النظرية النقدية.

ثانياً: تطورات الجدل النظري والدوافع الفكرية الممهدة لظهور نظرية داخلية عرض النقود

هناك نظريات ظهرت تفسر إذا كان عرض النقود متغيراً خارجياً أم داخلياً برزت مع تطور الأفكار النظرية والنقدية للمدرسة ما بعد الكينزية ، إذ أعتمد التحليل التقليدي على مستوى الاقتصاد الكلي على مبدأ قوامه بأن عرض النقود متغير خارجي وتحت سيطرة "مباشرة او غير مباشرة " (Arestis and Sawyer, 2003a ,p.1).

إن مؤيدو نظرية داخلية عرض النقود ينسبون أصول نظريتهم إلى رواد المدرسة البنكية (المصرفية) ويزعمون بأن فكرة داخلية عرض النقود تناولها الكثير من الاقتصاديين الكينزيين في مقدمتهم كينز نفسه (الوكيل، 2006، ص. 108).

إن الدافع الرئيس لظهور نظرية داخلية عرض النقود لما بعد الكينزية كان كرد فعل تجاه المدرسة النقودية (Palley, 2013 :p.3)، إذ يرى (Kaldor) ⁽¹⁾، إن عرض النقود هو في الواقع المتغير التابع إذ إن المستوى العام للأسعار وإلى حد كبير مستوى الاجور النقدية هو الذي يحدد عرض النقود (Pilkington, 2014: p.2)، إن المنشآت إذ قررت زيادة انفاقها على شراء المواد الأولية أو توظيف عمالة أكثر أو دفع أجور أعلى للموظفين فإن هذا يسبب زيادة تلقائية في عرض النقود لأن الانفاق الإضافي يسهم في زيادة الودائع المصرفية (Davanzati, 2015: p.5) .

ويمكن لنا أن نثبت صحة ذلك برجوع الى الاقتصاد العراقي وماقام به البنك المركزي العراقي، كان تلبية لمتطلبات الاجور النقدية الدورية ، بدء عرض النقود بالتوسع بضعاف مضاعفة وساهم في نقل الحركة الاقتصادية في الاتجاه الصعودي وليس في الاتجاه التضخمي ، إذن الافكار الكينزية كانت ولازالت تعمل بصورة تلقائية في التأثير في السياسة النقدية .

(¹) كالدور ميكولوس، كان اقتصادياً بجامعة كامبريدج في فترة ما بعد الحرب. طُوّر معايير «التعويض» التي يطلق عليها كفاءة «كالدور هيكس» لمقارنات الرعاية الاجتماعية (1939)، واستخلص نموذج نسيج العنكبوت، ودافع عن بعض العوامل المنتظمة التي يمكن ملاحظتها في النمو الاقتصادي، والتي تسمى قوانين كالدور للنمو.

كما أن نتائج تقرير لجنة راد كليف لتحديد فعالية السياسة النقدية توصلت أن السياسة النقدية في الفكر الذي سبق المنهج النقودي كانت أقل فاعلية من السياسة المالية (Pilkington, 2014: pp.2-3) ، وخلص التقرير إلى انعدام جدوى استعمال عرض النقود كأداة للسياسة النقدية، وعدّ " ان فعالية السياسة النقدية تكمن في إمكانية التحكم في السيولة العامة للاقتصاد " واعتماد سعر الفائدة كأداة للسياسة النقدية، وتوصل كذلك إن عرض النقود متغير داخلي ولا يمكن للسلطة النقدية التحكم فيه (الوكيل، 2006، ص. 108).

إن طبيعة داخلية عرض النقود تؤكد على إن الإنتاج والنقود هما سمات أساسية للاقتصادات الحديثة فالإنتاج عملية حركية والنقود توجد في مجال انتاج وتوزيع السلع والخدمات، وأن الشركات تتولى تسليم السلع والخدمات إلى السوق، وهي بحاجة إلى النقود (Fontana, 2004: p 81) ، وتنشأ الرغبة للنقود كون الشركات تدفع لعوامل الإنتاج قبل استلام إيرادات مبيعاتها إذ تستغرق عملية التصنيع والبيع وقتاً طويلاً نسبياً (Moore, 1988b, p.373) ، ولتوضيح الطروحات الفكرية الداعمة لداخلية عرض النقود، سنتناول مساهمة نظرية الدورة النقدية، والمدرسة الكينزية الجديدة.

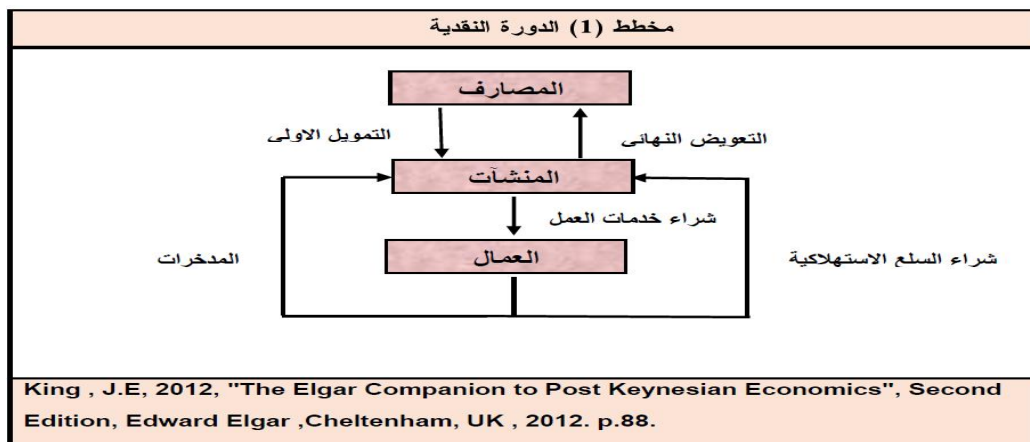
1- نظرية الدورة النقدية.

أوجدت هذه النظرية جدلاً واسعاً بين المختصين في مجال النظرية الاقتصادية والنقدية، إذ إن معظم واضعيها يتبعون منهج البقاء ضمن حقل نظرية ما بعد الكينزية (King, 2012; p 87).

وضعت هذه النظرية تفسيراً متقدماً لداخلية عرض النقود بسبب ظهورها المبكر ضمن الأفكار الكينزية التقليدية، إن عرض النقود هو متغير داخلي (Hewitson, 1993: p4) ويتم توضيح نظرية الدورة النقدية مع اقتصاد مغلق وعدم وجود قطاع عام وبوجود ثلاثة عناصر للاقتصاد هي البنوك، والمنشآت، والعمال.

شكل (1)

الدورة النقدية



يتضح من الشكل (1) مراحل الدورة النقدية، المرحلة الأولى تقوم البنوك بتقديم القروض للشركات أو المنشآت ("فتح الدورة")، في المرحلة الثانية: تقوم المنشآت بإنفاق القروض لشراء مدخلات الإنتاج مثل خدمات العمل، فتنقل النقود إلى العمال، أما فيما يتعلق بالمرحلة الثالثة: تنتج المنشآت سلعاً متجانسة، وأما المرحلة الرابعة: تعرض المنشآت سلعها في السوق وتحدد السعر بعد وضع هامش على تكلفة السلعة وتحصل على الربح، وأخيراً المرحلة الخامسة: تسدد المنشآت المبالغ المقترضة إلى البنوك بعد بيع السلع ("غلق الدورة")، أن قرار منح الائتمان يولد الودائع، وأن عرض النقود متغير داخلي محدد من قبل الطلب على النقود، ومن ثم ترفض النظريات النقدية التي ترى أن عرض النقود هو متغير خارجي وأن النقود حيادية (King, 2012, pp.89-90).

2- المدرسة الكينزية الجديدة.

وأبرز من مثل هذه المدرسة كلٌّ من (Robert Gordon, Stanly Fisher, Oliver) تشير أفكار هذه المدرسة إلى حد كبير تعزيز إلى "قناة النقود" التقليدية وتنصب على تطوير "قناة الائتمان"، لذلك تركيزها بالدرجة الأساس موجه نحو إدارة موجودات البنوك التجارية وعلى إمكانية الاحلال ما بين مكوناتها الأساسية وأهمية قناة الائتمان تتمثل في كونها قناة محفزة بالعرض "ناجمة عن العرض" إذ يتم استعمالها بالترابط مع (قناة الميزانية العمومية) للشركات، وترى القناتان إن قناة عرض النقود تعتبر الأداة المهيمنة والمؤثرة في الاستثمار، وفي مستوى الإنتاج (Haghighat, 2011, p.63).

وتتشابه فلسفة هذه المدرسة مع فلسفة النظرية المدرسة الكينزية التقليدية، إلا أنها استطاعت بناء نموذج متكامل للاقتصاد الكلي وإعادة صياغة العديد من أفكار النيوكينزية مثل ذلك مرونة الأسعار، وإهمال أفكار أخرى مثل نظرية الأجر الاسمي والنظرية الكفوة للأجر، وطالبت بتبني قاعدة تايلور في اتخاذ إجراءات السياسة النقدية (Thwaini and Hamdan, 2017, p.145)، إن (قاعدة تايلور) توصي باستعمال سعر الفائدة بدل عرض النقود كأداة للسياسة مع تحديد كيفية قيام البنك المركزي بتعديل معدل الفائدة الاسمية استجابة لتغيرات التضخم والإنتاج (النشاط الاقتصادي) (الاسدي، وجراح، 2015، ص. 165) لأن زيادة النقود أو انخفاض الفائدة يؤدي إلى زيادة الإنتاج في الأجل القصير ويُعدُّ نهج المدرسة الكينزية الجديدة امتداداً لنهج دورة الأعمال الحقيقية، إذ تتسم

بالحياد النقدي بسبب افتراضها وجود أسعار وأجور مرنة (Rohe, 2012, p.2) ، وتوضح نماذج هذه المدرسة العلاقة بين النقود والتضخم (Galí, 2002, p.1) ، إذ يفقد البنك المركزي في الاجل القصير والطويل امكانية السيطرة على عرض النقود الذي يتكيف بحسب الطلب عليه في الاجل الطويل (Karic and Others p.40) وأن الأسعار مستقلة عن عرض النقود لذلك يتجاهل البنك المركزي المجاميع النقدية ودالة الطلب على النقود لارتباطها برغبات ودوافع الوحدات الاقتصادية، مما يجعل عرض النقود متغيراً داخلياً، إن ايمانهم بقاعدة تايلور واعتبار داخلية عرض النقود محدداً مهماً للطلب الكلي، تسبب في تسمية أنموذجهم بانموذج " فيكسل الجديد " وهو يتوافق مع أنموذج فيكسل التقليدي لاقتصاد الائتمان البنوك (Handa, 2009, pp.544-548).

إن الكينزيين الجدد ينقسمون إلى قسمين ، الفكر الأول ما بعد الكينزية إذ يعد الإقراض المصرفي أساساً لمنهج داخلية عرض النقود، والفكر الثاني النيوكينزية الذين يرون بأن مضاعف النقود يركز على تغيرات تركيبة المحفظة المالية للوحدة الاقتصادية في حين يعتقدون لا دور لنشاط البنوك الاقراضي (Ching, 2011, p.5) .

ثالثاً: اختلاف الآراء وتوافقها بشأن طبيعة داخلية عرض النقود في اقتصاد ما بعد الكينزية.

إن التحول في النظرة إلى طبيعة عرض النقود كونه (متغيراً داخلياً) أصبح يشار إليه على أنه اكتشافٌ يعود للمدرسة ما بعد الكينزية (Highlight, 2011, p.61)، إذ إن تطور أفكار هذه المدرسة وما رافقها من جدل نظري وفكري انبثقت عنه نظريتان متميزتان، الأولى: تمثل وجهة نظر منهج التكيفيين ، والثانية: تمثل وجهة نظر منهج الهيكليين، ان كلا المنهجين يتفقان على " أن البنوك في العالم الحقيقي (الحالي) تقدم الائتمان وكذلك تخلق الودائع في هذه العملية وتبحث عن الاحتياطات في وقت آخر" (Holmes, 1969, p.73).

ويرى انصار ما بعد الكينزية إن " إي تدفق للإنتاج يتطلب تدفق ائتمان جديد او تجديد تدفقات سابقة للائتمان " ، فالمقترضون هم مصدر سببي، وحافزهم لقبول عبء الدين ورغبتهم بالإنتاج وتحقيق فائض اقتصادي (Lavoie, 1984, pp.773-774) ، إن داخلية عرض النقود تقدم رابطة أساسية تربط القطاعات الحقيقية والنقدية للاقتصاد (Rochon, 2001, p.289) وهذه الرابطة تتجه من

الائتمان إلى النقود ثم إلى النشاط الاقتصادي، أي أن عرض النقود متغير داخلي محدد بالطلب على الائتمان، والأخير معتمد سببياً على المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر بمستوى الناتج (Ching, 2011, p.5)، ويرون إن توسع في إنفاق القروض يؤدي إلى زيادة نمو عرض النقود كون زيادة الإنفاق تزيد الودائع المصرفية للمقترضين ويؤمنون بأن الاستثمار في اقتصاد الإنتاج النقدي هو من يحدد المدخرات وليس العكس، لذلك يمكن وضع وتنفيذ خطط الاستثمار بعيداً عن خطط الادخار (Lavoie, 1984, p.775) وعندها تصبح داخلية عرض النقود " النقود المصرفية " مصدراً حاسماً لتوضيح العملية التي يسهم من خلالها تعزيز الاستثمار في توسع حجم المدخرات والدخل. (Arestis and Sawyer, 2003: p.10).

إن التميز في أفكار نظرية ما بعد الكينزية بشأن باعتبار عرض النقود متغيراً داخلياً يعني ضمناً بأن التقلبات أو التغيرات التي تحصل في المجاميع النقدية يمكن التأثير فيها داخلياً، وهذا الأمر يترتب عليه العديد من المضامين: الأول يتمثل في اكتشاف الارتباط بين الإخفاق على مستوى الاقتصاد الكلي وتقييد المجاميع النقدية لا يثبت شيئاً بشأن اعتبار سياسة السلطة النقدية هي السبب في هذا الإخفاق وهو يتناقض مع ادعاءات النقوديين التي ترى بأن الإخفاق ينجم غالباً عن السياسة الخاطئة للبنك المركزي في السيطرة على عرض النقود، والمضمون الثاني يتمثل في اعتبار عرض النقود متغيراً داخلياً يعني أن محاولات السيطرة على الاقتصاد بواسطة قواعد عرض النقود المصممة حسب وجهة نظر النقوديين غالباً ما تكون فاشلة وغير مثمرة وعندها يصبح لزاماً على السلطة النقدية المسؤولة عن وضع السياسات البحث عن وسائل أو أدوات أخرى للسيطرة على الاقتصاد، ومن بين أهم هذه الأدوات سياسة سعر الفائدة والتنظيم الكمي، والمضمون الأخير هو أن تقلبات عرض النقود المتولدة داخلياً تمارس دوراً وتأثيراً هاماً في الدورات التجارية ويمكن أن تسهم كذلك في عدم الاستقرار. (Palley, 2001, p.2).

إن عرض النقود لدى التكييفيين يتأثر بشكل كامل من خلال الائتمان، أما الهيكليون فيعتقدون أن عرض النقود يتأثر بالطلب على الائتمان ويرد فعل السلطة النقدية ويرى الهيكليون من جانب آخر أن عرض النقود يعتمد على الممارسات العملية لإدارة الموجودات والمطلوبات من قبل البنوك (Palley, 2001, p1)، ويعد تأكيد ما بعد الكينزية المستمر على علاقة الإنتاج والائتمان مصدر رئيس في زيادة اهتمامهم بجانب موجودات البنوك التجارية بشكل أكبر من جانب المطلوبات إن

البنوك التجارية قبل عام 1980م نتيجة تقيدها بأسعار فائدة محددة من قبل البنك المركزي على حسابات التوفير وشهادات الودائع، والودائع الزمنية فإن اهتمامها كان منصباً على إدارة الموجودات فقط غير إن الابتكارات المالية المتلاحقة، وتحرر أسعار الفائدة من القيود الحكومية باعتبارها أصبحت محددة من قبل قوى السوق هذه الامر مشجع للبنوك التجارية على إعطاء إدارة المطلوبيات أهمية أكبر وقبول الودائع الذي يمكنها من تعظيم أرباحها (السيد علي، والعيسى، 2004، ص. 171-180).

رابعاً: نظرية داخلية عرض النقود في إطار المنهج التكييفي .

وجهة نظر المنهج التكييفي بشأن تفسير طبيعة التغير الداخلي في عرض النقود.

يسمى المنهج التكييفي ب" الطلب الصرف التام على القروض" الذي يعتمد على موقف السلطة النقدية واستعدادها لمواجهة الضغوط الناجمة عن زيادة الإقراض المصرفي (Palley, 1993, p.1) . وتعمل البنوك التجارية في مجال بيع الائتمان وتتولى تحديد الأسعار والكميات في أسواق الإقراض والودائع، والبنوك المركزية توفر العملة والاحتياطيات عند الطلب لضمان سيولة وملاءة النظام المالي، والقيام بدورها كمقرض الملاذ الأخير، إن البنوك تكون مستعدة في الأوقات الاعتيادية لتقدم القروض كافة وتوفير الاحتياطيات كافة بسعر الفائدة السائد ومن ثمَّ القروض تخلق الودائع والودائع تكون الاحتياطيات وتحدد البنوك أسعار الإقراض كهامش على تكلفة الاقتراض من نافذة الخصم، وتكون التغيرات الداخلية في عرض النقود نتيجة وليست سبباً للتغيرات في الدخل النقدي (Nell, 2000, p. 314-315) ، وعندما تلبى البنوك أي طلب على القروض بهامش يزيد على سعر فائدة السياسة سعر الائتمان فإن تقييد الائتمان لا يُعدُّ جزء من عمل هذا المنهج ولا يوجد دور لترشيد الائتمان ابعده من أنظمة رقابة جودة الائتمان (Palley, 2013, p.22).

إن أسعار الفائدة لدى التكييفيين تعد ظاهرة نقدية إذ بين (Moor) الذي يعد من المساهمين الاوائل في هذا المنهج بأن أسعار الفائدة الاسمية قصيرة الاجل مدارة خارجياً من قبل البنك المركزي، وأن أسعار الفائدة طويلة الاجل تتحدد من خلال نظرية التوقعات لأسعار الفائدة، وبالتالي سعر الفائدة طويل الاجل يعتمد على سعر الفائدة قصير الاجل وعلى توقعات سعر الفائدة قصير الاجل في المستقبل (Palley, 2013, p.15)، إن اسعار الفائدة طويلة الاجل ضمن مدى منظور تكون مستقلة بشكل كبير عن القوى الحقيقية الرئيسية (Moor, 1988: p.264)، ومن ثمَّ فان قوى السوق هي من

تحدد عرض النقود كمتغير داخلي (Pollin, 1991: p.369)، ووفقاً لهذه التصورات إذا توافق سعر الفائدة مع وظيفة البنك المركزي كمقرض الملجأ الأخير، فإنه يفصل علاقة الترابط ما بين سعر الفائدة وسرعة تداول النقود، ومن ثم استجابة عرض النقود تجاه التغيرات في الطلب عليه يعد مرنة تماماً، بمعنى إن سعر الفائدة قصير الاجل (الذي يمثل دالة رد الفعل لدى البنك المركزي) يكون لا نهائي المرونة بالنسبة لعرض الائتمان (Garcia B, 2007:p.95) (Garcia B, 2006: p.29).

ويرى (Kaldor) وهو من أنصار داخلية عرض النقود أن رصيد النقود يجب ضبطه من أجل تكيفه ليأبى الطلب على النقود عند أي مستوى معطى من سعر الفائدة قصير الاجل (Cavalieri,2003:p.2) هذه النظرة جعلت التكييفين يفترضون أن منحنى عرض النقود يكون افقياً (لا نهائي المرونة) في الأمد القصير (Colacchio and Davanzati, 2017, p.80)، لذلك وصف هذا المنهج بالمنهج الافقي من قبل (Moor 1988)، ويُعدُّ من بين ابرز المؤيدين لهذا المنهج (Rogers 1989) أن التكييفيين يسعون إلى تمييز نهجهم عن وجهة النظر الكلاسيكية لنظرية الأموال المعدة للإقراض فهم يرفضون هذه النظرية، إذ يرون ان نقود -الائتمان ليست سلعة، ومن ثم استعمال مفهوم دالة الإنتاج لنقود (الائتمان) هو مفهوم مضلل (Fontana, 2003, pp.294-295).

إن التكييفيين يتجاهلون نظرية تفضيل السيولة لأسعار الفائدة وداخلية أسعار الفائدة ووجود الطلب على النقود وهذا أدى إلى إخفاء التكييفيين لرؤى النظرية النقدية الكينزية (Palley, 2017,p.9)، إذ ان الطلب لديهم يتم دائماً وبشكل فعلي على كمية معينة من النقود ولكن بالمقابل توجد كمية مساوية بشكل مطابق لكمية النقود المعروضة لذلك لم يتم وضع الطلب على النقود في غير مكانه الملائم، بمعنى أن الطلب على النقود يكون غائباً بشكل كامل (Palley, 2013, p.15)، ويرى (Moor) أنه طالما لا يتم تحديد أسعار الفائدة على الأمد الطويل بعيداً أو بشكل مستقل عن ظروف الطلب فإنه لا يوجد هناك منحنى لعرض النقود ويرفض التكييفيون الحديث عن وجود علاقة مستقلة بين عرض النقود والطلب عليه لانهم يعتقدون بان الطلب على الودائع يساوي بالضرورة عرض الودائع، كون الطلب على الودائع يقابل عرض الودائع الموجودة بالفعل (Fontana, 2004, P.376) .

خامساً : نظرية داخلية عرض النقود في إطار المنهج الهيكلي.

وجهة نظر المنهج الهيكلي بشأن تفسير طبيعة التغير الداخلي في عرض النقود.

يطلق على منهج الهيكلين تسمية منهج الطلب على قروض المحفظة المختلطة لأنه يعتمد على موقف السلطة النقدية ومبادرات البنوك الخاصة (Palley, 1993,p.1) أن هذا المنهج يمثل الجزء الثاني من مناهج المدرسة ما بعد الكينزية لداخلية عرض النقود وهو المنهج السائد حالياً لأفكار هذه المدرسة كونه يتضمن المنطق الأساس في أن القروض تخلق الودائع وتخلق الاحتياطيات.

إن أنصار هذا المنهج يؤيدون انتقاد التكييفيين لنظرية الأموال المعدة للإقراض ويقبلون بأن عرض النقود يتأثر بشكل كبير بالطلب على رأس المال العامل للشركات (طلب رجال الاعمال)، إلا أنهم يثيرون اعتراضات على تصور التكييفيين بشأن دالة العرض النقدي ذات المرونة اللانهائية ويتهمون التكييفيين بتجاهل آثار نظرية تفضيل السيولة (Fontana,2010:p297) .

ويقبل الهيكلين بشكل مطلق تفضيل السيولة وداخلية أسعار الفائدة، ويتجاوزون إخفاقين للتكييفيين، الأول يتعلق بخارجية أسعار الفائدة طويلة الاجل، والثاني يتمثل بغياب الطلب على النقود، ويعملون على ادخال الطلب واعادة تحديد سعر الفائدة طويل الاجل في النظرية الكينزية (Palley, 2017,pp.9-12)، ويجادل الهيكليون بأن الطلب على الائتمان إلى حد ما مقيد لأن البنك المركزي من خلال عمليات السوق المفتوحة لديه خيار وضع قيود كمية على الاحتياطيات المتاحة أمام الأسواق المالية (مثل تقييد نمو الاحتياطيات غير المقترضة للبنوك عن طريق السيطرة على الأساس النقدي)، ويرون أن التكلفة الهامشية للاقتراض من نافذة الخصم ترتفع مع التوسع في استخدام هذا الخيار، لاسيما وأن سعر الخصم يرتبط طردياً بمستوى الأموال المقترضة (Neil, 2000, pp. 315-316).

إن البنك المركزي يمتلك ميزة رفض التكيف التام والوقوف بوجه التوسع في الائتمان (Panagopoulos and Spiliotis, 2008, p. 603)، لذلك فإن الهيكلين لا يقبلون بأن الاقتراض من نافذة سعر الخصم يعد بديلاً قريباً عن الاحتياطيات غير المقترضة لأن التقييدات الإدارية الواسعة النطاق بخصوص الاقتراض من نافذة سعر الخصم تُعد نافذة المفعول وواقعية، وعلى الرغم من إن أسعار الخصم تكون أدنى من أسعار فائدة سوق النقود، فإنه بشكل عام تكون البنوك والمؤسسات

المالية غير مستعدة للحصول على موارد مالية من نافذة سعر الخصم الا في حالات الطوارئ (Pollin, 1991, pp.373-374).

إن تقييد الائتمان يتوافق تماماً مع رؤية المنهج الهيكلي ويعد جزءاً من المشهد لأن البنوك حين تكون واقعة تحت ضغط الاقتراض الشديد والميزانيات العمومية للبنوك تكون تحت هذا الضغط عندها يمكن للبنوك تنويع معايير الإقراض أو تغييرها بهدف تقييد الإقراض (Palley, 2013, p.22)، إن التكيف الجزئي للطلب على ارصدة التسوية (الاحتياطيات) يصاحبه ارتفاع سعر الفائدة وبالتالي تقييد الطلب على الائتمان وهذا يدل ضمناً وفقاً لاعتبارات العلاقات السببية بأن الأساس النقدي يمكن ان يتسبب في (زيادة) الائتمان.

إن السياسة النقدية غير التكميلية على ارصدة التسوية تكون ذات فاعلية مضمونة حين تكون تكلفة الاقتراض من نافذة الخصم بمقدار غير مشجع للبنوك غير أن امتلاك البنك المركزي قدرة السيطرة الجزئية على مطلوبات البنوك جعلت الكثير من الاقتصاديين يأخذون بالحسبان العلاقة التبادلية بين الدخل والمجاميع النقدية (عرض النقود) (Panagopoulos and Spiliotis, 2008, p.603).

إن إدارة المطلوبات بوجود التقييد تؤدي دوراً مهماً في توفير الاحتياطيات المطلوبة عن طريق الممارسات العملية المصرفية التي فحواها " أقرض أولاً، ثم جد الاحتياطيات لاحقاً" على الرغم من أنها لن تخلق بالضرورة عرضاً كافياً من الاحتياطيات لتلبية الطلب. (Pollin, 1991, p. 374).

ويرى الهيكليون إن الطلب على الودائع يجب أن يساوي العرض من الودائع غير أن هذه المساواة ليست حتمية بالضرورة ، وإنما هي مساواة ناجمة عن تعديلات (تكييفات) المحفظة (والدخل) التي تنعكس في شكل تغيرات في كل من أسعار الفائدة وعرض الودائع لذا فانهم يميزون بين الطلب النهائي على الودائع والائتمان المقدم من الودائع (Fontana, 2004a, P.376)، ويؤمنون بعدم وجود قيود على سلوك المؤسسات المالية بمسألة السيولة المزودة من قبل البنك المركزي وأن سعر عرض تمويل البنوك هو ثابت عند السعر المحدد من قبل البنك المركزي مادامت البنوك التجارية تستجيب للزيادة في طلب الائتمان من خلال تغيرات هيكلية في حقائبها الاستثمارية على جانبي الموجودات والمطلوبات (Palley, 1993, p.1).

ويرون أن البنوك إيجابية تماماً وتخلق أدوات مالية باستمرار لتوفير النقود للاحتياجات لتجنب قيود معدلات الفائدة (Wray, 2007, p.12) ، إن اقتصادي المنهج الهيكلية إذ يرون أن تفضيل السيولة هو ميزة رئيسة لسلوك المنشآت والمجاميع الاقتصادية الأخرى، وعلى عكس التكييفيين ينظر الهيكليون إلى شكل منحني عرض الائتمان على أنه ذو ميل صعودي موجب بسبب تجاهلهم اعتبار سعر الفائدة قصير الاجل أداة مطلقة تحت تصرف السلطة النقدية (أي لا يعتقدون بأن سعر الفائدة متغير خارجي)، فالبنك المركزي له قدرة تغيير سعر الفائدة استجابةً للتغيرات الحاصلة في المتغيرات الاقتصادية مثل المستوى العام للأسعار وسعر الصرف (Fontana, 2004, P.376).

كذلك يرون إذا كانت تغيرات النقود بدائل أقل من تامة لتغيرات سرعة التداول ولم تعوض الزيادة في سرعة التداول بشكل تام الفرق في تغيرات النقود، فإن داخلية عرض النقود لا تعني بالضرورة منحني عرض نقود افقي، وتصبح علاقة سرعة التداول بسعر الفائدة اعتباراً أساسياً يؤخذ به لإعادة صياغة هذه النظرية وهذا يعني أن سعر الفائدة لم يعد محدداً بشكل خارجي من قبل البنك المركزي وإنما مفصلاً عن سرعة تداول النقود (Garcia B, 2007,p.103) لذا يعد الهيكليون أن منحني LM ذو ميل موجب وليس افقي عند سعر فائدة يتضمن سعر خصم رسمي ثابت من قبل البنك المركزي وعلى النحو المفترض من قبل التكييفيين (Cavalieri,2003,p.3) .

المبحث الثالث

عرض النقود وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية

تعد المتغيرات الاقتصادية الكلية أحد الوسائل التي يتم من خلالها قياس كفاءة أداء القطاعات الاقتصادية و منها القطاع المصرفي لأنها تهتم في دراسة الكيفية التي يتم من خلالها الوصول إلى المستوى التوازني للقطاع المصرفي، و ذلك من خلال معرفة التغيرات التي تحصل فيها و معدلات نموها و المشكلات التي تواجهها عبر الزمن وأن جزء من مسببات ذلك يعود إلى اختلاف كفاءة أداء القطاع المصرفي في هذه الاقتصادات لمواجهة هذه المؤثرات التي تسهم بتأثيرات مباشرة أو غير مباشرة في أداء قطاعها المصرفي فضلاً عن التأثيرات المتباينة التي تسهم بها متغيرات الاقتصاد الكلي في ذلك القطاع .

اولاً: العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وعرض النقود

1- مفهوم الناتج وطرق قياسه

يعد الناتج المحلي الإجمالي من أهم مصادر التدفق الاقتصادي الفعلي كذلك أنه من أهم المؤشرات الاقتصادية لقياس مستوى الأداء الاقتصادي للدولة إذ يمثل كمية السلع والخدمات المنتجة خلال السنة (Baltagi,1999:p363).

وكما يعرف الناتج المحلي الإجمالي (GDP) هو قيمة السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد الدولة مطروحاً منها قيمة السلع والخدمات المستخدمة في الإنتاج (karen,2018:p 4) .

ويتم تعريف الناتج المحلي الإجمالي بالوحدات النقدية لكن يشمل ذلك سوى السلع والخدمات المستخدمة في الاقتصاد، إذ يعد مؤشر لقياس أنشطة الإنتاج وهو مؤشر يحظى بالمقبولية بشكل عام لظروف اقتصادية معينة (stanko& stanic,2019:p15).

وكما عرفة (Ongore&Gemechu, 2013: 241) من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تمثل النشاط الاقتصادي في الدولة ومسار النمو الاقتصادي فيه إذ يرتبط مسار الطلب على الموجودات بعلاقة طردية مع نمو الناتج ، مما ينعكس على ربحية البنوك كونها مدة ازدهار والعكس صحيح،

ومن ثم ارتفاع معدل نمو الناتج يعكس ارتفاع نسب مشاركة القطاعات في تكوينه، وبالتالي ارتفاع الطلب على الموجودات المالية ، ونتيجة ارتفاع الطلب على القروض في ظل دولة تشهد مرونة في الجهاز الانتاجي وحسب تخصيص الموارد " شرط مارشال ليز".

إذ يعد الناتج المحلي الإجمالي (GDP) من أهم المؤشرات الذي يعكس التنمية الاقتصادية للبلد معبراً عنه في شكل إحصاءات شاملة توضح لوضعي السياسات ما إذا كان الاقتصاد في حالة انكماش أو توسع أم أن هناك ركوداً خطيراً أو تضخماً يهدده ، وعند اعتماد الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بحسب على أساس الأسعار الجارية ، قد تكون المقارنة بين الناتج المحلي الإجمالي في سنوات مختلفة غير صحيحة نتيجة تأثير التضخم ، أما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والمسمى بالناتج المحلي الإجمالي بالسعر الثابت محسوبة على أساس استبعاد أثر التضخم . (Syed& Rokeya,2005:p1)

1- طرق قياس الناتج المحلي

تتمثل الطريقة الأولى بطريقة الإنتاج التي تتضمن مسارين للتقدير الأول: القيمة المضافة ، وأما الثاني: القيمة النهائية ، وطريقة الدخل وطريقة الإنفاق ، وطريقة الحصص الموزعة وطريقة القيمة المضافة، وهذه الطرق الخمسة تعطي أخيراً النتيجة نفسها ولكن يختلف في كيفية تقدير الناتج المحلي الإجمالي حتى تتمكن من إنتاج تقدير للقيمة النقدية للمنتج المنتج ، وتقدير الدخل هو تقدير لدخل المنتج ، وتقدير النفقات هو تقدير لأولئك الذين يكسبون الدخل تقدير من الإنفاق البشري، عوامل الإنتاج جميعاً، هي طريقة حساب ، وهناك عناصر معروضة وقد تحتوي بعض الطرائق على طرق عرض متعددة، هناك أيضاً طريقتان لعرض مشاريعها ، الأولى هي إجمالي دخل عوامل الإنتاج حسب النشاط والأخرى هي تحسين هيكل تكلفة الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة لطريقة الإنفاق لكن هناك طريقة واحدة فقط وهي إنفاق الناتج المحلي الإجمالي (Jual,2009:p10) .

3- الناتج المحلي الاجمالي في ظل خارجية عرض النقود

إن النظرية الاقتصادية تؤكد على وجود علاقة بين المتغيرين الناتج المحلي الإجمالي (GDP) المتغير الداخلي ، وعرض النقود (M2) المتغير الخارجي ، فإن أي تغير في عرض

النقود من خلال اتباع سياسة نقدية توسعية يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة ومع سيادة حالة التفاؤل بين رجال الأعمال وبالتالي زيادة في الاستثمارات ستكون نتيجة لانخفاض سعر الفائدة في ضوء العلاقة العكسية بين الاستثمار ومعدل الفائدة ، ومن ثم زيادة مضاعف الدخل الذي يزيد بدوره من الطلب الكلي الذي سيشكل حافزاً في زيادة الناتج المحلي الإجمالي مما عكس ذلك الوضع في حالة اتباع السلطة النقدية لسياسة انكماشية، إذ تقوم بخفض عرض النقود لأن الارتفاع في أسعار الفائدة سيولد انخفاضاً في الاستثمار والدخل مع انخفاض الطلب الكلي الإجمالي مما يولد انخفاضاً في الناتج المحلي الاجمالي . (حسن، 1988: 160).

4- الناتج المحلي الإجمالي في ظل داخلية عرض النقود

أن تأثير الناتج المحلي في المعروض النقدي من خلال اعتماد السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية فإنها ستزيد من المعروض النقدي، أي إن الزيادة في المعروض النقدي تؤدي إلى الارتفاع في مستوى الأسعار وانخفاض أسعار الفائدة وهذا الانخفاض بدوره سيؤدي إلى زيادة في الاستثمار الارتباط السلبي بين سعر الفائدة والاستثمار (عبد المنعم، 1986، ص97) ، ومن ثم إلى زيادة الدخل ومن ثم ارتفاع الطلب الكلي أي تؤدي الزيادة في جزء أو كل مكوناته (الاستهلاك ، الاستثمار ، الإنفاق الحكومي ، الواردات) وبالتالي فإن هذه الزيادة في الدخل ستؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي والعكس صحيح، أما في حال تبني السلطة النقدية سياسة انكماشية فإنها ستخفض المعروض النقدي (استجابة لحالة تضخم معينة) مما يؤدي إلى انخفاض مستوى العام للأسعار مع ارتفاع سعر الفائدة مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمار وهو أحد مكونات الطلب الكلي ومن ثم انخفاض الدخل مما ينعكس على انخفاض الناتج المحلي الاجمالي.

ثانياً: العلاقة بين الدين العام وعرض النقود

1- مفهوم الدين العام

تعرف المؤسسة الدولية للدين العام على إنه جميع التزامات الدولة ومن ثم ووفقاً لصندوق النقد الدولي فإن الدين العام يمثل الرصيد المستحق للالتزامات المباشرة للحكومة المعترف بها اتجاه العالم

الخارجي، إذ انها التزامات تم إنشاؤها في الماضي وتم تقديمها إلى خطة الضمانات للدفع من خلال العمليات الحكومية المستقبلية أو للحفاظ على كيان دائم (صندوق النقد الدولي ، 1996:16).

كما عرفه البنك الدولي على أنه الرصيد الكامل للالتزامات التعاقدية المباشرة للحكومة إذ تكون هذه الالتزامات مستحقة السداد في تاريخ معين بما في ذلك الديون العادية والديون الخارجية، تتمثل الديون بالودائع العملات والودائع النقدية والأوراق المالية والأسهم والقروض ، إذ يركز البنك الدولي على الديون الخارجية بانها ديون طويلة الأجل وهذه الديون تكون مضمونة من الحكومة (www.data.albaukaldawli.org).

و يعرف أيضاً بأنه التراكم الكلي لعجز الموازنة نتيجة الانفاق الحكومي المتزايد إذ يتمثل الدين العام بالنقود الإضافية التي تحصل عليها الحكومة من القطاع الأهلي ذلك عن طريق طرح أدونات الخزنة والسندات الحكومية (Mc Corell & Brue، 2002: p341)، إذ يرتبط الدين العام بعجز الموازنة العامة للدولة وبالتالي يعرف الدين العام بأنه القيمة الكلية للمديونية الحكومية عندما تتزايد نفقات الحكومة السنوية على الإيرادات التي تحصل عليها (Baumor & Blinder، 1998: 748).

وقد عرف الدين العام (Ireanyi,2018:p15) بأنه تراكم العجز الناجم عن الإنفاق الحكومي المفرط مما ينعكس ذلك على عدم قدرة الدولة في توليد مدخرات محلية كافية لأنشطة الإنتاج والاقتراض، إذ تحصل على الموارد المالية في شكل قروض وذلك لتكملة المدخرات المحلية والسماح للبلاد بالقيام بأنشطة الإنتاج .

وكما يعرف الدين العام بأنه هو مقدار الأموال الإضافية التي تحصل عليها الدولة من القطاعات الأخرى عن طريق طرح تحويلات وسندات الخزينة (McConnell&Brue,2002: 341).

2- الدين العام في ظل خارجية عرض النقود

أ- إن ارتفاع أسعار الفائدة في السوق المالي العالمي يؤدي إلى زيادة الدين لأن الفائدة في البلدان النامية تتجاوز قيمة التمويل إذ تمثل مشاريع خدمة الدين نصيباً مهماً من صافي الدين.

ب- انخفاض أسعار المواد الخام الدولية: يؤدي انخفاض أسعار المواد الخام المصدرة إلى السوق العالمية (مثل النفط والمواد الخام الأخرى) إلى ظروف العمل في البلدان تقوم بتصدير هذه المواد وعليه تكثيف عجز ميزان المدفوعات ومن ثم زيادة عجز ميزان المدفوعات وزيادة اتجاه الدين الخارجي (الفايدي، 2008: 8) .

ج- تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج: انتشرت هذه الظاهرة الخطيرة في معظم الدول النامية والمتمثلة في هروب رؤوس الأموال ولها تأثير سلبي على الأوضاع الاقتصادية للدول النامية لأن الأفراد والشركات ينتقلون (سيتم تحويل الأموال إلى الخارج) بطريقة غير شرعية والاقتصاد الوطني بحاجة ماسة لهذه الأموال .

د- زيادة النفقات العسكرية: بعد استقلال الدول النامية أزداد طلبها على الأسلحة زيادة كبيرة ومن ثم هذه النوع من النفقات لن يولد أي فوائد مالية واقتصادية تستعمل في سداد الدين وعليه فإن النفقات العسكرية ليست سوى إهدار للثروة.

هـ- الفساد المالي للجهات الحكومية: تعد هذه الظاهرة من الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الدول النامية إذ تشكل هذه الظاهرة من أخطر الظواهر التي لا تؤثر في زيادة الدين العام فحسب وإنما امتد تأثيرها في مفاصل الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية عامة (عبد، 2008: 8-9).

و- عجز ميزان المدفوعات: وهي الحالة التي لا تكافئ في ظلها الإيرادات التي تحصل عليها الدولة من صادراتها من المدفوعات مع النفقات على استيرادات وبالتالي يؤدي إلى اختلالات تجارية وزيادة الديون والاقتراض من الخارج.

ز- زيادة الاستثمار الفعلي وتطوره: إذ تتطلب هذه الاستثمارات أموالاً كبيرة جداً وتقنية عالية ومن ثم زيادة الاقتراض من الخارج وذلك لشراء آليات ومعدات الاستثمار وشراء براءات الاختراع وزيادة في المقاولات الأجنبية (أبو حصيرة، 2015: 41-42).

3- أدوات الدين العام

أ- حوالات الخزينة

هي الأوراق المالية الصادرة عن الدولة (وزارة المالية) عادة على أساس الخصم مع استحقاق لا يتجاوز سنة واحدة (w.B&LM, 2001 :p412) الاستقطاعات قصيرة الأجل من خلال تحويل الخزينة مع مدة استحقاق تصل إلى سنة واحدة عادة يتم إصدار الحوالات من قبل الحكومة والبنك المركزي ، بالنسبة للحكومة تعد مشكلة تحويل الخزينة وسيلة لتعويض العجز قصير الأجل في الميزانية الوطنية ، وبالنسبة للبنك المركزي فهي وسيلة للسيطرة على سيولة الصناعة المصرفية فضلاً عن ذلك تعد التحويلات أداة مهمة للسياسة المالية للحكومة والسياسة النقدية للبنك المركزي (Hrvopova ، 2002 :p28).

ب- السندات الحكومية

تعد أوراق مالية صادرة من الحكومة المركزية لتمويل الإنفاق العام بأجل استحقاق تزيد عن عام (w.B&IMF ، 398 :2001)، إذ تقترض الحكومة المال بسعر فائدة معين وفترة إطفاء بإصدار سندات وتقوم الحكومة بذلك لسداد البنوك التي لا يستطيع دخلها العادي دفعها وعندما يعود الوضع إلى طبيعته تسدد الحكومة الأموال المستحقة.

تلجأ الحكومة لتغطية النفقات التي لا تستطيع إيراداتها الاعتيادية من تغطيتها وعندما تعود الظروف إلى طبيعتها تقوم الحكومة بتسديد ما بذمتها في السنين القادمة أي أنها سندات طويلة الأجل (وهم، 2009 :54)، وبالتالي يمكن القول أن الأوراق المالية هي أدوات الدين الأكثر قابلية للتسويق والأدوات الرئيسية التي تستعملها البلدان التي يمكنها الوصول إلى سوق مالية متطورة ، أما فيما يتعلق بالقروض فبحكم تعريفها هي أدوات دين قابلة للتداول، وبالنسبة للبلدان ذات الأسواق المالية المتخلفة أو المقيدة تميل القروض إلى أن تكون حصة رئيسية من حافظة أدوات الدين ، فالقروض هي بدائل قريبة لسندات الدين (Dippelsman, etal ، 2012:p 9) .

4- الدين العام في ظل داخلية عرض النقود

تعاني معظم البلدان من عجز في ديونها المحلية، وهناك أربع طرائق لتمويل عجز الميزانية: الاقتراض من البنك المركزي (أو تحويل العجز إلى نقود ، أي تمويل العجز عن طريق زيادة القاعدة النقدية ، والاقتراض من البنوك بخلاف البنوك المركزية)، (تقترض الحكومة المحلية من القطاع غير المصرفي ، أو تقترض احتياطات النقد الأجنبي ، أو تقلل من احتياطات النقد الأجنبي) .

ويعد الاقتراض الحكومي من البنوك المركزية من بين مصادر التمويل الحكومي لتمويل عجز الموازنة العامة، وإن التمويل النقدي لعجز الميزانية بديلاً جذاباً بدلاً من شراء السندات في السوق الثانوية قد يكون بإمكان الحكومة الاعتماد بسهولة على سوق الائتمان فلا توجد ضرورة للربط بين حجم العجز المالي وخلق النقود وذلك لأن التغير في عجز الموازنة يمكن تمويله من خلال إصدار السندات الحكومية ، وبالتالي يرتبط الدين العام بعلاقة قوية مع العجز المالي الحكومي إذ يمثل العجز المالي الحكومي المتراكم ، ومن جهة أخرى يمول الدين العام من وسائل مختلفة تؤثر في كثير من الحالات على المتغيرات النقدية ومنها على السياسة النقدية وذلك من خلال ما يسمى " بقيد الموازنة العامة " ، وعندما لا يتساوى جانبي الموازنة العامة، أي عندما لا تغطي الحصيلة الضريبية الإنفاق الحكومي وبالتالي يؤدي إلى ظهور العجز بالموازنة الحكومية ، ومن ثم يجب على الحكومة أما أن تزيد من مخزونها الصافي من الأصول المالية مطروحاً منها الالتزامات أو الخصوم المالية في الموازنة نتيجة تحقيق فائضاً في الموازنة أو تقلل منها إذا كان هناك عجز في الموازنة.

ثالثاً: العلاقة بين الانفاق الحكومي وعرض النقود

1- مفهوم الانفاق الحكومي

يعرف الإنفاق الحكومي بأنه قيمة الأموال التي تنفقه الحكومة خلال مدة زمنية بهدف تحقيق النفع العام وتحقيق رفاهية المجتمع (Martani& etal،2017 : p82).

ويعرف أيضاً الانفاق الحكومي بأن الانفاق العام الذي يتمثل بجميع المدفوعات والمشتريات التي تقوم بها جهات حكومية مختلفة ، إذ تتمثل المدفوعات والمشتريات التي لا يستطيع القطاع

الخاص توفيرها ولكن مهمة للصالح العام ككل ومن أمثلتها الإنفاق على الدفاع ، والبنى التحتية، وقطاع الصحة ، والتعليم ومدفوعات الرعاية الاجتماعية (TataMcGraw&Hill,2007:p21).

وكما عرفة (Danladi&Akomolafe) هو قيمة الأموال التي تنفقها الحكومة في الاقتصاد إذ يحدث الإنفاق الحكومي في كل مستوى من مستويات الحكومة ، من مجالس المدن المحلية إلى المنظمات الفيدرالية، وقد تتدخل الحكومة في تخصيص الموارد وذلك لفشل آلية السوق في تخصيص هذه الموارد بفعالية وكفاءة (Danladi&Akomolafe,2015:p18).

ويمكن تعريف الانفاق الحكومي على أنه " مجموعة من المصروفات التي تقوم الدولة بأنفاقها في شكل كمية معينة من المال خلال مدة زمنية معينة ، إذ يهدف لا شباع حاجات معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة (عبد المطلب عبد الحميد، 2005، ص173).

2- مبررات الانفاق الحكومي (وليد عبد الحميد ، 2010 : 103-106)

أ- إخفاق السوق : في الحالة التي تعجز فيها الأسواق الخاصة عن توفير سلعة ما بحجم يتسم بالكفاءة وتبرر هذه الحالة بوضوح تدخل القطاع العام لكن طبيعة التدخل الحكومي قد تتخذ اتجاهات عديدة كما قد تتوقف على نوع إخفاق السوق في الحالة المعنية ويترتب على إخفاق السوق إلى نتائج رئيسية منها:

- السلع العامة

توجد لها خاصيتان رئيسيتان تتمثل بالاستهلاك غير التنافسي والاستهلاك العام وتعني خاصية الاستهلاك التنافسي أن الاستهلاك الشخصي لن يؤدي إلى تقليل استهلاك الآخرين وكذلك تكلفة تلبية احتياجات المستهلكين الإضافيين هي صفر، أما الاستهلاك العام تعني أنه من المستحيل قصر فوائد عنصر معين على حساب مجموعة معينة من الأفراد والسلع العامة، الدفاع الوطني ، والصحة العامة ، والتعليم.

- الاحتكار الطبيعي

وتعني حالة سيطرة شركة واحدة على الصناعة التي تعمل فيها لأن دالة الإنتاج الشركة تتسم بتناقص متوسط تكاليف الإنتاج ويؤدي ترك الاحتكار للقطاع الخاص إلى ناتج يقل عن المستوى

الأمثل وبأسعار مفرطة في الارتفاع، لكن التوسع في الإنتاج إلى المستوى الأمثل يقود إلى خسائر للمنتج بدلاً من أن يحقق الأرباح التي تتحقق عادة بالاحتكار وبالتالي يتم منح المحتكر إعانة أو يقدم القطاع العام بتأميم الصناعة، أما فيما يتعلق في حال قيام الحكومة بإدخال عناصر تنافسية في بيئة الاحتكار الطبيعي و عملها على علاج مشكلات توزيعية التي تفرضها القطاع العام أو طرح امتيازات حق إدارة الاحتكار الطبيعي في مزاد أمام القطاع الخاص أنه يجب أن تكون كفاءة التكلفة عاملاً أساسياً في حسم القرار الحكومي حول الخيار الأفضل.

ب - مخاطرة أو حجم المشروع العام

قد يتطلب حجم المشروع أو درجة المخاطرة التي تنطوي عليها المشاريع العامة تدخلاً من قبل الحكومة على الأقل في البداية وقد ترتبط الحاجة إلى تدخل الحكومة لحل قضايا المخاطرة بالتطور النسبي لأسواق رأس المال والتأمين في كل بلد، وقد تتطلب الحاجة إلى التدخل الحكومي في حالات معينة من الحاجة إلى الاستفادة الكاملة من خاصية السلع العامة التي تتمتع بها بعض السلع التي يمكن خصخصة تكاليفها، وبمرور الزمن قد يؤول الإنتاج العام إلى القطاع الخاص مع تقليل المخاطر.

إن بعض المنظرين يسندون مبررات اللجوء إلى الإنفاق الحكومي إلى الوظائف الرئيسية النافعة الحكومية في حد ذاتها إذ تتمثل حسب ما جاء به موسجراف سنة (1959) في ثلاث وظائف أساسية، تتمثل أولاً في تدعيم تخصيص الموارد في الاقتصاد ويقصد هذه الوظيفة عملية توزيع الموارد المالية والبشرية بين الاحتياجات المتعددة والمختلفة وهذا يعد أساس المشكلة الاقتصادية أن تعدد الحاجات في الاقتصاد يصادقه ندرة الموارد وبالتالي فإن تخصيص الموارد بين مستوى الكفاءة الاقتصادية للسياسة الاقتصادية المتبعة في هذا الإطار، الوظيفة الثانية هي إعادة توزيع الدخل إذ تعد المساهمات الاجتماعية ذات أهمية كبيرة في إي تركيبة كانت من النفقات الحكومية وكما تساهم في إعادة توزيع الدخل ومحاولة تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية، فهذه المساهمات الاجتماعية تؤدي من جهة إلى محاولة التقليل من الفوارق الاجتماعية ومن جهة أخرى تساهم في تدعيم القدرة الشرائية للطبقة المتوسطة التي تعد ركيزة أساسية في أي اقتصاد، في حين تتمثل الوظيفة الثالثة في تدعيم الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي إذ يقصد بالاستقرار الاقتصادي غالباً المستوى العام للأسعار ويرجع ذلك

إلى أن عدم الاستقرار في الأسعار يؤدي إلى عدة اختلالات التي تؤثر على المتغيرات الاقتصادية سلباً في حين يعد الاستقرار الاقتصادي هو الاستخدام الكامل للموارد دون تعرض الاقتصاد الوطني لارتفاع في المستوى العام للأسعار (بودخدخ كريم، 2010 : 33).

3- الإنفاق الحكومي في ظل داخلية عرض النقود

يرتبط الإنفاق الحكومي كأداة للسياسة المالية ارتباطاً وثيقاً بعرض النقود كأداة للسياسة النقدية نظراً لأن التمويل وعمليات العملة وسيلة فعالة لتحقيق التنظيم الاقتصادي فقد أصبح التنسيق بين الاثنين حاجة ملحة بين هذين النوعين من التداخل لأنهما قد تتعارض مع بعضها البعض بطرائق تضعفها ، ومن ثم تمنع السلطات الحكومية من تحقيق أهدافها المعلنة للعمليات المالية الحكومية تأثيرات مباشرة على العملة بما في ذلك عجز التمويل أو معالجة الفوائض وهي عمليات تؤثر على السيولة الاقتصادية والعمليات الحكومية ، مثل أذون الخزانة أو السندات العامة لتمويل العجز فإن هذه العمليات لها تأثير فعال على أسعار الفائدة وسوق السندات، ومن جهة أخرى كان التنسيق بين الإجراءات المالية والنقدية أمراً ضرورياً، مما أدى إلى اختلافات في طبيعتها ويمكن حصر هذا الاختلاف في ثلاثة أمور، وهي (عبد الزامل ، 2005 ، ص 39-40) غالباً ما تكون عمليات العملة محدودة لأنها تقتصر بشكل أساس على القطاعين المصرفي والمالي ، وغالباً ما يكون حجم ونطاق العمليات المالية واسعاً للغاية لذلك قد يؤدي التنسيق بين هاتين العمليتين إلى زيادة النقد الإجراءات كوسيلة فعالة للسياسة الاقتصادية العامة للحكومة ، التدابير المالية بطيئة ومقيدة ، بشكل عام لأسباب دستورية وقانونية ، في حين أن التدابير النقدية سريعة ومرنة نسبياً ، ويمكن أن تتأثر بنسبة الاحتياطي القانوني وسعر الفائدة في غضون مدة قصيرة ، أو تأثير التغيرات في سعر الخصم التدابير المالية لديها ميل أقل لتشجيع التوسع الاقتصادي لتكون فعالة في كبح التضخم ، في حين أن العمليات النقدية قد يكون لها تأثير أقل على الاقتصاد لتشجيع التوسع ، ولكن عند اتخاذ تدابير مشددة من خلال أدوات السياسة النقدية قد تحد بشكل فعال من اتجاهات التضخم.

4- الانفاق الحكومي في ظل خارجية عرض النقود

أن توسع أنشطة القطاع العام يزيد من نسبة الانفاق المخصصة للاستثمار العام إذ يرتبط إجمالي تكوين رأس المال الثابت وزيادته بمتطلبات التنمية لاسيما في مراحلها الأولى مما يتطلب عدداً كبيراً من الاتفاقيات الاستثمارية لمشاريع البنية التحتية وتقوية الهيكل الصناعي (حميد عبد المجيد ، 2002 : 202) ، كما إن تدهور القوة الشرائية للنقود يؤدي إلى تدهور القوة الشرائية للمال للإنفاق الحكومي في تزايد مع زيادة تكلفة شراء السلع والخدمات التي تطلبها الدولة لأداء وظائفها التقليدية ، وزيادة الضغوط التضخمية ، غالباً ما تضطر الدولة إلى تحديد علاوة التكلفة لموظفيها للتعويض عن الانخفاض في تكاليف الدخل الفعلي كما يزيد الدعم السلعي من تكلفة الاستثمار العام (رمزي زكي ، 2000 ، ص 95) .

إذ يتميز التوظيف في القطاع الحكومي بالنمو السريع وتزداد كنسبة من إجمالي العمالة على مستوى الاقتصاد الوطني بأكمله إذ تؤدي الزيادة في العاملين والموظفين إلى زيادة الأجور والرواتب هذه الزيادة في التوظيف الحكومي تؤدي إلى زيادة الإنفاق العام (Dardori & Lahassan ,2013:p106) .

ويعد الإنفاق العسكري جزء من الإنفاق العام للدولة من أجل الحفاظ على أمنها ضد الأخطار الخارجية أو مواجهة مخاطر فعلية أو استخدام قوتها العسكرية لتحقيق أهداف توسعية ، فإنها لا تقتصر على الأجور والاحتياجات السلعية للقوات المسلحة بل تشمل أيضاً التكاليف الآتية: عمليات استيراد الأسلحة والمعدات تكاليف الصيانة (بلخير قسوم ، 2013 : 73) ، كذلك إن زيادة أعباء الدين العام المحلي والأجنبي وتفسيراً لزيادة الإنفاق العام كما نعلم جميعاً يظهر عبء خدمة الدين في معظم البلدان النامية في الميزانية العامة وعادة ما يتم تحسين آجال استحقاق الدين المحلي والديون الخارجية في النفقات الجارية ويتم تنقية ألساط الديون، في التحويلات الرأس مالية، في ضوء تفاقم الدين العام الداخلي من جراء طرح المزيد من أدوات الخزينة والسندات الحكومية وفي ضوء اغراق كثير من هذه البلدان في الاستدانة الخارجية (عبد الحميد برحومة ، عثمان محادي ، 2016: ص6) ، كما إن اللجوء إلى سياسة التمويل بالعجز تعول الدولة في سياستها القائمة على استعمال تمويل العجز كأداة أداة تموية ، مما يعني أن الدولة تلجأ إلى

إصدار عملات جديدة ، التي تنقسم على هذا الصدد ، وبالتالي ارتفاع الأسعار وارتفاع التضخم
وعليه تراجع الموازنة العامة للدولة (Lahassan&Dardori ,2013:p106) .

الفصل الثاني

**السياسة النقدية في الاقتصاد العراقي في ظل
داخلية عرض النقود**

**المبحث الأول : السياسة النقدية وتطورات عرض النقود
العراق للمدة (2003-2020).**

**المبحث الثاني : تحليل بعض متغيرات الاقتصادية الكلية في
العراق للمدة (2003-2020)**

المبحث الثالث : داخلية عرض النقود التشخيص والفاعلية

المبحث الأول

السياسة النقدية وتطورات عرض النقود في العراق للمدة (2003-2020)

تمهيد

لقد كانت السياسة النقدية للعراق في عقد الثمانينات وتسعينات القرن الماضي غير مستقلة في أدواتها لتحقيق أهدافها المرسومة، ومن ثم كانت سياسة مسخرة لخدمة العجز المالي الحكومي بدلاً من السيطرة على عرض النقود ففي الوقت الذي شهدت معظم البنوك المركزية استقلالاً تاماً في العديد من البلدان الصناعية والمتقدمة ، فإن هذه البنوك لازالت تعاني من التبعية للحكومات المركزية ، وفي هذا السياق أن التشريعات النقدية في العراق استمرت ولمدة طويلة من الزمن في حالة من الجمود وعدم المرونة والمواكبة لمتطلبات العصر ، ومن ثم عانت السياسة النقدية نتيجة لهذا قصوراً في فاعليتها للتأثير على الاقتصاد العراقي في قنواتها وأدواتها إلى جانب عدم وضوح معالمها إلا أنه بعد التغيير السياسي عام 2003 م، تم إعطاء البنك المركزي استقلالية في تسيير أدواته النقدية لتحقيق أهدافه المرسومة بموجب قانونه الجديد رقم (56) لسنة 2004 م.

أولاً: السياسة النقدية في العراق لمحة تاريخية

لقد كانت السياسة النقدية خلال هذه المدة تعمل في ظل القانون " 14 لسنة 1979 " الذي جعل الميزانية العمومية للبنك المركزي العراقي مجرد تابع لسياسة الموازنة العامة لارتباطه المباشر بسياسات تمويل العجز الحكومي، إذ يشكل الاقتراض المباشر والمستمر من البنك المركزي حاضنة مهمة للتضخم وارتفاع المستوى العام للأسعار خلال تلك السنوات ، إذ استعملت السلطة النقدية في العراق خلال هذه المدة لتنفيذ سياستها النقدية (الأدوات المباشرة والنوعية أو الانتقائية) ومن خلال فرض القيود على حجم الائتمان ، ومن ثم تحديد أسعار الفائدة بسقوف عليا ودنيا باعتبار أن هذه الإجراءات تعطي نتائج سريعة في السيطرة على الائتمان ومن ثم على المستوى الكلي والتوجه نحو القطاعات الاقتصادية التي تسعى الحكومة إلى دعمها، وقد صاحب تلك الأدوات إلى حد ما في استخدام الأدوات الكمية غير المباشرة.

إذ شهدت تلك المدة (2003-2020) ارتباط وثيق بين البنك المركزي ووزارة المالية، وبالتالي خضوع السياسة النقدية إلى قرارات السلطة السياسية لاسيما فيما يتعلق بسياسة الإصدار النقدي

(سياسة النقد الرخيص) المتبعة، إذ نجد البنك المركزي كان يمثل الرافعة المالية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة دون قيود وبشكل مفرط مما يؤدي إلى زيادة متسارعة في نسب التضخم وارتفاع المستوى العام للأسعار مع نمو عرض النقود بصورة كبيرة ، فضلاً عن ضياع فرص النمو الاقتصادي في القطاعات الحقيقية (عبد الرحيم، 2010، ص7)، نتيجة لارتفاع معدلات التضخم عن أسعار الفائدة الاسمية فأن ارتفاع سعر الفائدة من قبل السلطة النقدية لم يحقق دورة ايجابية في انخفاض معدلات التضخم السحب الفائض من السيولة النقدية خلال المدة (1991- 2002 م) وعلى الرغم أن البنك المركزي حاول رفع اسعار الفائدة المدفوع من أجل امتصاص القوة الشرائية للأفراد للحد من الارتفاع الحاصل في معدلات التضخم أي أنها لم تجد نفعاً بسبب حالة التضخم الجامح التي أصابت الاقتصاد العراقي الأمر الذي وجه أصحاب رؤوس الأموال على دفع أموالهم نحو قطاعات غير إنتاجية كالمضاربة أو شراء السلع المعمرة والعقارات التي كانت تعطي مردود نقدي أفضل بكثير من الاحتفاظ بالنقود لدى البنوك على شكل ودائع مصرفية.

إن الإفراط في الاستحواذ على العملة الأجنبية وإحلال حوالات خزينة وزارة المالية كبديل عنها أثر سلباً على سياسة البنك المركزي العراقي وأصبحت سياسة غير قادرة على مواجهة ضغوطات السيولة المحلية من جهة وضغوط الطلب على العملة الأجنبية لتمويل التجارة الخارجية من جهة أخرى، ومن ثم أزداد الأمر بزيادة احلال حوالات الخزينة محل العملة الأجنبية من خلال عمليات تمويل عجز الموازنة العامة عن طريق سياسة الإصدار النقدي التي تؤدي إلى تعظيم مناسب السيولة المحلية من دون توفر غطاء حقيقي من النقد الأجنبي، مما يؤدي إلى تدهور القيمة الخارجية للدينار العراقي، وبالتالي أصبحت السياسة النقدية في العراق تواجه تحديات كبيرة في تحقيق أهدافها وفي مقدمتها التضخم والدفاع عن سعر صرف مستقر للدينار العراقي فقد أصبحت من الأمور المستعصبة في استمرار عمل السياسة النقدية (كريم، 2010، ص89-90).

ثانياً: السياسة النقدية في العراق بعد استقلالية البنك المركزي

إن التغيير في السياسة العراقية وفره لصانعي القرار الاقتصادي والنقدي فرصة ذهبية لا تكرر الا مرة واحدة لرسم سياسة نقدية هادفة لتحقيق الإصلاح العملة ، فتوالت عملية رفع القيود والمحددات أمام عمل السلطة النقدية وكان في مقدمتها صدور قانون البنك المركزي رقم (56) لسنة 2004 م، الذي وضع الشروط التشريعية التي سمحت للحكومة في إدارة هذا المجال النقدي وقراراته، الذي منع البنك المركزي من إقراض أي جهة حكومية باستثناء تسويق أذون الخزينة الصادرة من الحكومة

العراقية بوصفه الوكيل المالي لها (تويج، 2010، ص193) وبموجب القانون الجديد أصبح البنك المركزي العراقي هيئة مستقلة تدير شؤون النقدية في توجيه السياسة النقدية وفقاً لما يراه مناسباً لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في البلاد، لقد اكملت السياسة النقدية في العراق خلال هذه المدة بمسار نقدي جديد مختلف تماماً عن السابق من حيث الأدوات المستعملة في تنفيذ السياسة النقدية إذ اعتمدت على الأدوات الكمية غير المباشرة والتي تشمل على (الاحتياطي القانوني، الاسواق المفتوحة ، ومعدلات الخصم) يضاف إلى ذلك بعض الأدوات الأخرى كمزادات العملة الأجنبية والتسهيلات القائمة، كذلك حصل تحويل في مسار السياسة النقدية من حيث الأهداف ابتداء من هدف كبح جماح التضخم واستقرار الأسعار إلى المحافظة على نظام نقدي ومالي مستقر، ومن ثم وصولاً إلى هدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية وإتاحة فرص العمل مع التشديد بشكل خاص على تقوية قيمة الدينار العراقي لكي يصبح عملة وطنية جاذبة وبنفس الوقت الحد من "ظاهرة الدولار" (1)، وبالتالي يبقى الهدف الأساس للسياسة النقدية هو الحد من التضخم الذي يلقي بظلاله على الاقتصاد العراقي بشكل عام وعلى المستوى المعاشي للفرد بشكل خاص (عبد الرحيم ، 2010 ، ص8).

ثالثاً: الإجراءات التشريعية والقانونية بعد عام 2003

1- قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004 يشكل خطوة جديدة لتحقيق استقلالاً قانونياً تفويضاً واضحاً للسعي لتحقيق استقرار الأسعار، وبالتالي تشكيل سلطة رقابية فعالة لتنفيذ المتطلبات الواردة في قانون البنوك العراقية كافة الذي شرع في أيلول عام 2004 وهذه تعد خطوة رئيسية نحو ارساء نظام مالي يعمل وفق المعايير الدولية، إذ تتم رسملة البنوك بشكل مناسب و الالتزام محدد بمعايير المحاسبة المقبولة دولياً، فضلاً عن اصدار مجموعة من لوائح تنظيمية جديدة مفصلة لتساعد في تنفيذ هذا القانون (شناوة، مجيد حسين ، 2004: 56) .

2- صدور قانون البنوك رقم (94) لعام 2004 م، الذي يتم بموجبه تحويل الأدوات الرقابية للبنك المركزي من قوة مفيدة لعمل البنوك إلى قوة مراقبة لعمل البنوك التي تتولى تهيئة المناخ المناسب لعمل القطاع المالي دون اتمام أي قيود تحدده من حركته وفعاليتته .

(1) الدولار (Dollarization): مفهوم يستخدم عندما تعتمد دولة ما على الدولار الأميركي أو عملة دولة أجنبية أخرى رسمية بدلاً من عملتها الوطنية أو بالإضافة إليها. وتدعى هذه العملية أحياناً باسم استبدال العملة تحدث الدولار عندما يكون البنك المركزي في البلد ضعيف أو اقتصاد البلد ليس بالاقتصاد المستقر، لذا تلجأ الدولة لاعتماد عملة دولية كعملة رسمية في التعاملات المالية للحفاظ على الاقتصاد من حالات التضخم الجامح.

3- تشريع قانون (93) لعام 2004 التي يختص بمكافحة غسيل الأموال وعليه تم تأسيس مكتب الإبلاغ عن غسيل الأموال الذي باشر عمله بموجب الأمر الإداري رقم (1308) في عام 2007 م وقد تم إلغاء المديرية العامة للرقابة على التحويل الخارجي ، كما حددت المادتين (25، 24) من قانون البنك المركزي شكل العلاقة بين البنك المركزي والحكومة وحصرها بالتشاور والقيام بأعمال نيابة عن الحكومة، إذ تم التشاور مع الحكومة في اجتماعات دورية منتظمة للتنسيق بينهم في حدود مسؤوليته وتمتد أعمال الانابة إلى حسابات الحكومة والاشتراك في عمليات الاقتراض المحلية والأجنبية التي تقوم بها الحكومة حول القضايا المالية والنقدية مع الدول والمؤسسات الدولية (صالح، 2012: 14).

رابعاً: استقلالية البنك المركزي العراقي

بدأت فكرة استقلال البنك المركزي في خمسينيات القرن الماضي إذ مارس حريتها في تنفيذ السياسة النقدية وبدون تأثير من سلطة الحكومة وبقدر تعلق الأمر بالبنك المركزي العراقي فقد بدأت بوادر هذه التوجهات عندما أصدر مذكرة جديد رقم 56 لسنة 2004 الذي اتاح له الاستقلال المالي والإداري ، وبالتالي يعمل على تحقيق بعض الأهداف المتعلقة بضمان استقرار العملة المحلية وتحقيق التوازن في ادارة الاحتياطي النقدية ومراقبة التحويل الخارجي وتنظيم ومراقبة وتوجيه الجهاز المصرفي ومواجهة الأزمات النقدية (ثويني، 2010، ص10).

لقد أتاحت للسياسة النقدية بموجب القانون المذكور امكانية تحقيق الاستقرار في الأسعار والمحافظة على مستوى مناسب من التضخم والحفاظ على نظام مالي يعزز من التنمية المستدامة ويتيح فرص العمل وذلك من خلال التأثير في الكميات الاموال والتحكم في اتجاهاتها النقدية والسيطرة على اتجاهاتها التحفيز للاستجابة لمؤشرات السوق أن استقلالية البنك المركزي في العراق تحاول تقليص من الشركة المالي للسنوات السابقة المتمثل في مشاكل الديون الخارجية التي أثقلت كاهل الاقتصاد العراقي وجعلت التحرك داخل البيئة المالية الدولية وتسببت مشاكل كبيرة ، وقد ضاعف هذا من أهمية البنك المركزي العراقي باعتباره مؤسسة مستقلة عن السلطة التنفيذية وفق احكام القانون الذي حدد مهام السلطة التنفيذية بالآتي (صالح، 2008، ص31):

- منحت عملية استبدال العملة القديمة واصدارها وإحلال العملة الجديدة ثقة اضافية لقيمة الدينار العراقي واستقرار الطلب النقدي إلي جانب الغاء ظاهرة تعدد اسعار الصرف للعملة المحلية ازاء العملات الأجنبية
- تحرير القطاع المالي ولاسيما اسعار الفائدة وتقليص أشكال خطط الائتمان المفروضة على حرية تخصيص الموارد الائتمانية في القطاعات الاقتصادية المختلفة
- يتم فتح المجال للبنوك الأجنبية للعمل في العراق سواء يتم بشكل فروع أو شركات مستقلة وخلق مناخ منسجم مع توجهات السياسة الاقتصادية نحو اقتصاد السوق
- من ناحية اخرى فأن قانون البنك المركزي ولأجل تنفيذ احكامه يتطلب من البنك القيام بالوظائف والأعمال الآتية:

أ- صياغة السياسة النقدية وتنفيذها في العراق بما في ذلك سياسة الصرف الأجنبي

ب- إدارة الاحتياطات الأجنبية .

ت- تقديم الخدمات الاستشارية والمالية للحكومة.

ث- اصدار العملة المحلية وادارتها .

ج- مكافحة غسيل الأموال وتمويل الارهاب

خامساً : التحول في استخدام الأدوات النقدية

تقوم السياسة النقدية عادة بتحويل اهدافها من خلال أدارتها المباشرة للأدوات النوعية) و غير المباشرة (الأدوات الكمية إلى مهام عملية تتصف بالكفاءة والفعالية والمرونة وتتمثل الكفاءة باستقطاب الموارد والمدخرات النقدية إلى الجهاز المصرفي وتوزيعها بالشكل الأمثل ، فيما يخص الفعالية فتعني أن يكون للأدوات تأثيراً سريعاً على القطاعات المالية والاقتصادية للوصول إلى تحقيق أهداف البنك المركزي ، أما المرونة فتتحدد بتغيير الأدوات حسب الحاجة بصورة دورية أو غير دورية على أن تنفذ بشكل هادئ وشفاف وواضح وبالتأكيد فإن تحديد الأدوات النقدية المستخدمة يعتمد على الأهداف النهائية لواضعي السياسة النقدية فضلاً عن درجة تطور الاقتصاد المعني (يحيى، 2001، ص129)،

وعلى هذا الأساس تجسدت أهداف البنك المركزي العراقي في المرحلة الجديدة كما جاء في قانونه الجديدة (قانون البنك المركزي العراقي) في تحقيق استقرار الأسعار المحلية والحفاظ على نظام مالي تنافسي ثابت يستند إلى السوق ، إذ كان القانون السابق يؤكد على تحقيق النظام الاشتراكي

ضمن اطار السياسة المالية العامة للدولة من خلال ضمان استقرار العملة العراقية، ومن ثم تحقيق التوازن الداخلي والخارجي فضلاً عن الإسهام في تعجيل النمو الاقتصادي وبالتالي توفير الموارد النقدية والمالية الضرورية للخطط التنموية (قانون البنك المركزي العراقي).

ومع تغير الأهداف أصبح هناك تغييراً في الأدوات النقدية المستخدمة إذ تعتمد السياسة النقدية في العراق عبر فلسفتها الحالية وهذا ما يسمى بالقواعد القائمة على المعلوماتية ، وهو منهج جديد بديل عن التدخل المباشر في تلك السوق وما قد يتركه من انقسامات وانحرافات غير مرغوبة على فاعلية الوساطة المالية ، وقد أنطلق في هذه المرحلة عمل السياسة النقدية في العراق من مؤشر معدل فائدة البنك المركزي العراقي أو ما يسمى " بمعدل السياسة النقدية " وهو عبارة عن معدل فائدة تأشير سنوي (كبوصلة ملاحية) إذ تساعد على اطلاق اشارات قوية تؤثر في اتجاهات وتطور هيكل أسعار الفائدة ، ومن ثم الشروط الزمنية لمكوناته من خلال التسهيلات القائمة الذي يستقبل بها البنك المركزي العراقي ودائع البنوك التي يمنح بموجبها البنك المركزي الائتمان المطلوب إلى البنوك التجارية كافة(صالح، 2008، ص18).

تعتمد السياسة النقدية على قاعدة مركزية تسمى بقاعدة (تايلر) التي تفرض على السلطة النقدية رفع اسعار فائدة البنك المركزي عندما يكون الإنفاق الكلي في الاقتصاد أكبر من قدرات الاقتصاد الانتاجية و قد تكون الأسعار خارج نطاق توازاناتها ، لذا تؤدي السياسة النقدية في إطار تنفيذ عملياتها في ادارة السيولة وفق مسار تتحدد بموجبه معدلات نمو الكتلة النقدية بما يوازي التدفقات الحقيقية من السلع والخدمات ، ومن ثم يتحقق التوازن العام عبر توازن سوق السلع والخدمات وسوق النقود ، أي تحقيق أعلى معدلات نمو مرغوبة في الناتج المحلي الإجمالي بأدنى مستوى من التضخم السنوي الذي لا يزيد كسره الطبيعي عادة على 3% سنوياً وهو أمر معروف في مؤشرات الاستقرار الاقتصادية الكلية الدولية ، وعليه أصبح هناك توجهاً واضحاً في استعمال الأدوات غير المباشرة وهذا ما نستطيع ملاحظته من خلال التحول في الأدوات المستخدمة وكما يأتي:

1- سعر الفائدة

يعد تحرير أسعار الفائدة أحد أهم الركائز الرئيسة الأخرى في استراتيجية الإصلاح المالي ومنذ الأول من إذار عام 2004م، أصبح التحرير الكامل الاسعار الفائدة على جميع الأدوات المالية المحلية كافة (الودائع والقروض والأوراق المالية) ساري المفعول، ويعد هذا الاجراء خطوة مهمة باتجاه ولادة قطاع مالي حديث وكفوء يسمح للمقترضين باتخاذ قراراتهم الخاصة بدلاً من جعلهم مقيدون بتوجيهات وأوامر يصدرها البنك المركزي، وعليه سيحفز التحرير الشركات والأعمال التجارية والمشاريع لزيادة انتاجهم ويزيد من ربحيتهم، ومن ثم ينهض بزيادة الانتاجية الاقتصادية على نطاق واسع إذ ستبدأ المنافسة للحصول على التمويل المتاح كما سيتطلب التحرير من البنوك التنافس وبشكل مباشر للحصول على زبائن أو عملاء للاقتراض والابداع والابتكار على أساس الأسعار التي سيتم الوفاء بها والخدمات التي يقدمونها وسنكون النتيجة النهائية لهذا العملية تخصيص أكثر كفاءة لرأس المال في جوانب الاقتصاد العراقي كافة وبدلاً عن ذلك بدأ البنك المركزي يعتمد سعر فائدة البنك سعر السياسة الذي بدأ بتاريخ 26/1/2005 بمعدل 6% تم رفعه إلى 12% ومن ثم إلى 16% في تشرين الثاني من العام نفسه وأستقر عند 20% في بداية الشهر الأول من عام 2007 م، وأصبح الهدف من ذلك هو منح السوق المالية إشارات قوية لتعديل معدلات الفائدة المعتمدة لديها و على نحو متناسب ومرغوب في الهيكل الزمني لمعدلات الفائدة في جذب الادخار ، فضلاً عن ذلك تأثيرها في معدلات السيولة المصرفية وهو الأمر الذي يساعد على ضمان عوائد ايجابية لجمهور المدخرين ويقلل الفجوة بين الادخار والاستثمار الذي ترى السلطة النقدية إن سببه هو وجود معدلات فائدة حقيقية سالبة مقارنة بمعدلات الفائدة النقدية الاسمية وبالتالي فإن رفع سعر السياسية هو أداة غير مباشر للوصول إلى معدلات فائدة توازنه تقلص الفجوة بين انتاجية الاستثمار والعائد على الادخار لاسيما عندما يحصل المستثمر على عائد حقيقي، فضلاً عن تغيرات هامش التضخم لأسعار السلع والخدمات وهو جزء من عائد الادخار (صالح، 2007، ص12) .

2- سقوف الائتمان

لم يشير قانون البنك الجديد إلى أي خطط أو سقوف ائتمانية توضع من قبله على عكس ما كان متضمناً في المادة 46 من القانون السابق الذي ألزمت البنك في حينه بتحديد خطة الائتمان التي ابتداءً بتطبيقها منذ عام 1979 م، كواحدة من أهم أدوات السياسة النقدية المباشرة التي اختلفت مدتها باختلاف الأوضاع الاقتصادية التي مرت بها الدول.

3- الرقابة على التحويل الخارجي

يتضمن توجهات السياسة النقدية للمرحلة الجديدة فقد تم إلغاء عملية الرقابة على التحويل الخارجي التي نصت عليها المادة 60 من القانون السابق، ومن ثم استعملت كأداة تقليدية للتأثير على كمية المعروض النقدي من العملة الأجنبية .

سادساً : نافذة بيع العملة

اتبعت العديد من الدول الناشئة الذي مرت بمرحلة انتقاله لتوجيهات جديده في إدارة السياسة النقدية نتيجة تعرضها لأزمة مالية أومن خلال رغبتها بالاندماج في الاقتصاد العالمي وذلك من خلال تعميق اليات السوق، ومن ثم استعمال الأدوات الكمية بما يتناسب مع تطور أنظمتها المالية وقدرة الوساطة المالية فيها إذ أن سعر الصرف يمثل أحد قنوات انتقال آثار السياسة النقدية إلى القطاع الحقيقي، وقد تختفي في ظل نظام سعر الصرف الثابت وتزداد في ظل سعر الصرف المرن، نجد أن سياسات التدخل تمثل عنصراً أساسياً من سياسات سعر الصرف في النظم الاقتصادية التي تعاني من تخلف أنظمتها المالية وضعف الوساطة المالية، واختلال هيكلها الاقتصادي ومن ثم الاعتماد الكبير على الاستيرادات لتلبية الطلب المحلية، يكون سعر الصرف الأداة الرئيسة بين السلطة النقدية لاستهداف التضخم والحفاظ على استقرار الأسعار، فضلاً عن ذلك استخدام نافذة بيع العملة من قبل السلطة النقدية الهدف منه تحقيق الاستقرار النقدي والمالي في تمهيد الطريق أمام عملية التحفيز باتجاه النمو، وكذلك النهوض بالواقع الاقتصادي في ظل بيئة ملائمة لصناع القرار لاتخاذ الاجراءات المناسبة للتأثير في سعر الصرف بصورة مباشرة، بوصفها أداة مؤقتة تستخدم لعبور مرحلة انتقالية معينه فحسب لضمان الاستقرار النقدي خلال هذه المدة (GRAY, 2013:8).

1- مفهوم نافذة بيع العملة الأجنبية

تمثل الآلية التي تتبعها بعض البنوك المركزية على أنها تمثل أفضل اساليب التدخل في سوق الصرف بهدف تغطية فجوة الطلب المحلي على العملة الأجنبية ومن ثم تحقيق استقرار أسعار الصرف (Werer,2001:25)، وكذلك هي أحد اساليب المباشرة الذي تستعملها الاقتصادات الناشئة ذات العمق المالي المتوسط أو الضعيف للتدخل في سوق الصرف بهدف تحقيق الحفاظ على مستوى استقرار سعر الصرف والمستوى العام للأسعار في ظل سياسة استهداف التضخم. (Bank of Thailand,2013:p328).

2- تختلف آلية عمل نافذة بيع العملة الأجنبية باختلاف أهداف السياسة النقدية وتبعاً لبعض مكونات عرض العملة الأجنبية ومن ثم مستوى التطور في القطاع النقدي والمالي في الاقتصاد، وهناك أنواع عدة لهذه الآلية منها :

أ- نافذة العملة ذات الاتجاهين

يتدخل البنك المركزي في هذه الحالة في سوق الصرف بائعاً ومشترياً للعملة بصورة مباشرة لتحقيق أهدافه مع ضمان الاستقرار في اسعار الصرف، إذ نجد سوق الصرف بشكل عام يقع في إطار سوق احتكار القلة، إذ إن مصادر عرض العملة الأجنبية تكون قليلة و محدودة تتمثل في قطاع التصدير الحكومي والخاص بنسب متفاوتة من اقتصاد إلى آخر، فضلاً عن أن الأعضاء المشاركين في مثل هذه المزادات يكون عددهم محدود يتمثلون عادة بالبنك المركزي والبنوك الوداعية وبعض المؤسسات المالية الأخرى، وبالتالي يقوم المزاد على تقديم مزادات لعروض البيع أو الشراء من قبل البنك المركزي وبهذه الحالة سيكون للبنك المركزي التأثير في المزاد وتختلف قدرة البنك المركزي في التأثير باختلاف عدد المشاركين في المزاد (Mc Carty, 2002:p63).

ب- نافذة العملة ذات اتجاه واحد

في هذه الحالة يقوم البنك المركزي بالتدخل في سوق الصرف بائعاً للعملة الأجنبية أي يتدخل باتجاه واحد فقط بهدف تلبية الطلب المحلي على العملة الأجنبية وتمويل الاستيرادات و يتصف سوق الصرف في هذه الحالة بكونه يقع في سوق الاحتكار، إذ ان تحتكر الحكومة مصادر عرض العملة

الأجنبية كما هي الحال في البلدان الريعية الذي تعاني من اختلال هيكلها الاقتصادية ، وبالتالي يتم تلبية الطلب المحلي على السلع والخدمات عن طريق الاستيرادات ويقوم البنك المركزي ببيع العملة الأجنبية إلى القطاع الخاص وبسعر محدد من قبله ومعلن مسبقاً كونه المحتكر للعملة ، ومن ثم تصبح نافذة بيع العملة هي سوق الصرف والبنك المركزي هو المصدر الرئيس والمؤثر في اتجاه سعر الصرف من خلال مبيعاته (12: 2004,krarLang).

أنواع البيع نافذة بيع العملة الأجنبية

هناك نوعان لعمليات بيع العملة الأجنبية بصورة عامة وفي نافذة بيع العملة بشكل خاص هي

-البيع العاجل

هي عمليات البيع الذي يقوم بها البنك المركزي اليومي أو الأسبوعي في النافذة، وبالتالي يقوم المشترون بشراء العملة وفق السعر المعلن من قبل البنك المركزي في لحظة اتمام عملية التبادل ويتحدد من خلالها سعر الصرف الفوري أو العاجل (20:2013,karam-Gray).

_ البيع الأجل

هي العمليات البيع اليومية أو الأسبوعية التي يتدخل بها البنك المركزي لبيع العملة لكنها تتم بعقود أجله وبالتالي تختلف فيها مدة الاستحقاق، وأن عملية التبادل هذه تتم ببيع العملة إلى المشتري بعقود أو صكوك تستحق الصرف بعد مدة معينة وحسب ما يقره البنك المركزي وبهذا يتحدد سعر الصرف الأجل أن مثل هذه العملية تساعد على عقلنة التوقعات حول الأسعار المستقبلية لسعر الصرف ومن ثم زيادة الثقة بقدرة السياسة النقدية على تحقيق الاستقرار (Soto& ClaR,2013:p86).

سابعا : مشتريات ومبيعات البنك المركزي

إن عمل مزاد العملة يتكون من جانبيين الجانب الأول الذي يمثل مشتريات البنك المركزي للعملة الأجنبية من وزارة المالية فضلاً عن البنوك ودوائر الدولة، والجانب الآخر هو مبيعات البنك المركزي للعملة إلى البنوك وشركات التحويل والمؤسسات المالية الوسيطة، سيتم بيان الجانبين المشتريات، والمبيعات ، وأثرهم على سعر الصرف.

جدول (1) مشتريات ومبيعات العملة الاجنبية لدى البنك المركزي (المبالغ بالمليار) .

السنوات	مشتريات البنك من العملة الاجنبية من وزارة المالية	مبيعات العملة الاجنبية لدى البنك المركزي
2003	900	293
2004	10802	6008
2005	10600	10643
2006	16400	11175
2007	26700	15980
2008	45500	25869
2009	23000	33998
2010	41000	36171
2011	51000	39798
2012	57000	48649
2013	62000	55678
2014	47515	54463
2015	32450	44304
2016	25653	33524
2017	40355	42201
2018	52229	47133
2019	58851	51127
2020	30730	44080

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على النشرة الاحصائية للبنك المركزي، لسنوات مختلفة .

1- مشتريات البنك المركزي من العملة الأجنبية.

من خلال الجدول (1) يبين أن هناك مساراً تصاعدياً لمجموع مشتريات البنك المركزي من الدولار ، ولقد ارتفعت الكميات المشتراة خلال المدة (2003 - 2013) من البنك المركزي العراقي من وزارة المالية وهذا بين نتيجة للارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق الدولية أضف إلى ذلك زيادة الكميات المصدرة من النفط خلال هذه المدة لتشكل نسبة مشتريات البنك المركزي العراقي من وزارة المالية ما نسبته (99%) من مجموع المشتريات، أما بنسبة المشتريات البنك المركزي من البنوك ودوائر الدولة للمدة نفسها فإنها لا تتجاوز حدود (1%) من مجموع المشتريات إن سبب هذا

الانخفاض في مشتريات البنك المركزي ومن دوائر الدولة والبنوك يعود ذلك إلى انعدام دور القطاع الخاص وكذلك القطاع الحكومي غير النفطي في المساهمة في عرض العملة الأجنبية ، إلى عدم المشاركة في العملية الإنتاجية والاقتصار فقط في المجالات الخدمية والتجارية (الدليمي، 2005، ص38)، أما خلال المدة (2014 - 2016) انخفضت مشتريات البنك المركزي من وزارة المالية إذ بلغت (47515)، (32450)، (25653) مليار على التوالي ويعزى ذلك الانخفاض إلى تدهور الوضع الأمني للبلد نتيجة الحرب في الجماعات الارهابية (داعش)، فضلاً عن انخفاض كميات كبيرة من النفط المصدرة نتيجة تدمير معظم الحقول النفطية والسيطرة على المناطق الحدودية مما يؤدي انعكاسها على مشتريات البنك المركزي من وزارة المالية، إلا أن هذا الانخفاض لم يستمر طويلاً إذ ارتفع حجم المشتريات في السنوات اللاحقة خلال الاعوام (2017- 2019) نتيجة ارتفاع اسعار النفط عالمياً ، أما فيما يتعلق في عام 2020 م، فقد انخفضت مشتريات البنك من العملة الاجنبية فقد بلغت (30730) مليار ويعزى ذلك إلى جائحة (covid-19) التي أثرت على الاقتصاد العالمي وانخفاض الطلب على النفط نتيجة توقف معظم المصانع ومن الجانب الاقتصادي عامة والقطاع المصرفي خاصة . وكما موضح في الشكل ادناه :

الشكل (2) مشتريات البنك المركزي العراقي من العملة الاجنبية

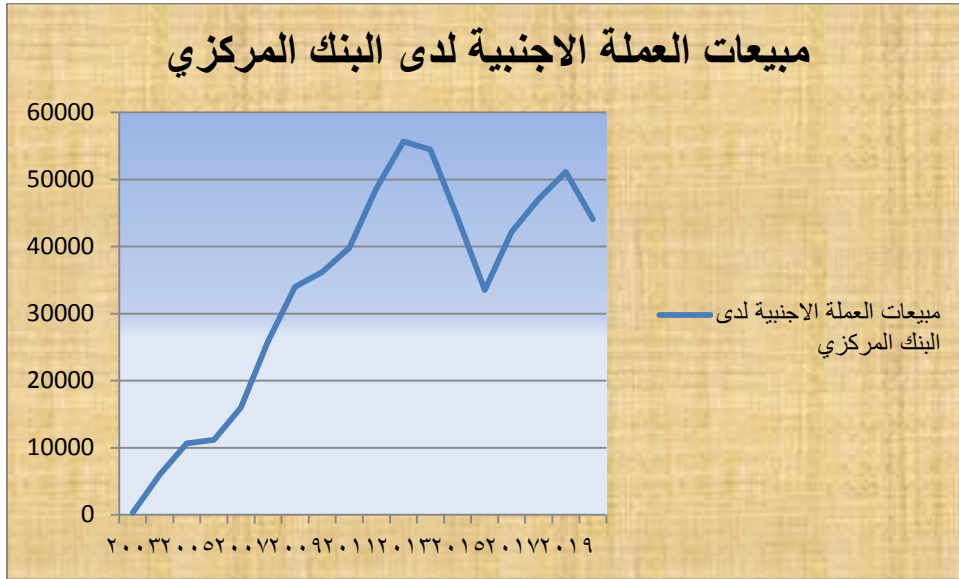


من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

2- مبيعات البنك المركزي من العملة الأجنبية

فيما يخص الجانب الآخر مبيعات البنك المركزي يلحظ من الجدول رقم (6) إنها اتخذت مساراً تصاعدياً من للمدة (2003-2013 م) إذ إن ارتفاع الكميات المباعة من الدولار من قبل البنك المركزي العراقي من (293 إلى 55678) مليون دولار وذلك بسبب الضخ النقدي السنوي المعزز بقوة تصرف الحكومة بإيراداتها من العملات الأجنبية المتأتية من الإيرادات النفطية وذلك لإشباع حاجات الموازنة العامة بشقيها الاستهلاكي والاستثماري ولتغطية التزامات الدولة المالية التي تراكمت من العهد السابق ولتصحيح وضع الاقتصاد العراقي، و في عام (2007) م ومن أجل إشباع احتياجات القطاع الخاص من الدولار في عمليات الاستيراد أصبح الدولار يباع في المزاد العملة بطريقتين : الطريقة الأولى تمثل التحويلات الدولية (الحوالة) وهي الغالبة التحويل إلى حسابات خارجية للبنوك المشاركة في المزاد للتمويل استيرادات القطاع الخاص بصورة رئيسية، أما بنسبة الطريقة الثانية التي تشمل المبيعات نقدية إلى البنوك التمويل الحاجات المتعددة لعل أهمها السفر والعلاج وغيرها ، وإن هذا العام 2007 شهد ارتفاع الكميات المباعة من الدولار إلى (15980) مليار إن هذا الارتفاع في الطلب على الحوالة لعام (2007) جاء نتيجة لزيادة حجم التجارة وانعكاسه على حجم استيراد البضائع وأيضاً استغلال فرق السعر بين النقد والحوالة مما أدى إلى زيادة الحوالات الواردة إلى الدول وبيعها بسعر أقل من سعر المزاد النقدي) فضلاً عن ذلك الايجابيات التي يتمتع بها ، ويلحظ في المدة (2008 - 2013) م، ارتفاع الكميات المباعة وهذا يعود الى السياسة المالية العامة ، إذ شهدت السنوات السابقة ارتفاع معدلات الإنفاق الحكومي بمعدلات كبيرة ارتفع الإنفاق العام من 1093,5 مليار عام 2003 إلى 145282 مليار لعام 2012 م، ويذهب معظم هذا الانفاق إلى انفاق استهلاكي ويؤدي إلى الارتفاع في الطلب الكلي مما ينجم عنه ارتفاع الاستيرادات من العالم الخارجي لسد الطلب الاستهلاكي وارتفاع الطلب على الدولار من أجل تغطية الاستيراد فضلاً عن ضعف السياسة الضريبية وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وضعف القدرات الإنتاجية المحلية، أما في عام (2014) م فقد انخفضت مبيعات البنك المركزي إلى (54463) مليار ، واستمر هذا الانخفاض حتى في عام 2016 ، لتصل إلى (33524) مليار ، وإن هذا الانخفاض جاء نتيجة الارتفاع المستمر في النفقات العامة ، وهكذا استمرت مبيعات البنك المركزي بين الارتفاع والانخفاض إلى أن استقرت في عام 2020 م، لتصل إلى (44080) مليار. وكما موضح في الشكل ادناه

الشكل (3) مبيعات البنك المركزي العراقي



من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

المبحث الثاني

تحليل بعض متغيرات الاقتصاد الكلية في العراق للمدة (2003-2020)

أولاً: الانفاق الحكومي

إن التعرف على المكونات الرئيسية للإنفاق الحكومي لأي دولة نستطيع معرفة توجهات السياسة الاتفاقية والاهداف التي تسعى إلى تحقيقها ، إذ يمكن القول إن الانفاق الحكومي يتكون من قسمين رئيسيين هما : الأنفاق الاستثماري والانفاق الجاري، فبالنسبة للإنفاق الاستثماري فإنه يتمتع بأهمية بالغة كبيرة كونه مصدر أساس في الطلب الكلي وبذلك يمكن القول إن الانفاق الاستثماري العام ما هو إلا ذلك النوع من الانفاق على السلع الرأسمالية الذي تتمثل بالمكائن والآلات ، إذ يتضمن الانفاق على المباني الجديدة و الاضافات إلى المباني القديمة وكذلك يتضمن التغير في المخزون السلعي (الوادي، 2009، ص1120).

أما فيما يتعلق الامر بالإنفاق الجاري العام فإنه بدوره يتكون من قسمين ، الأول يتضمن الخدمات العامة التي تقدمها الدولة للأفراد ومن ثم تستلزمه هذه الخدمات من رواتب وأجور ، فضلاً عن ذلك المشتريات الحكومية وأيضاً يشمل هذا القسم النفقات العسكرية ، أما القسم الآخر فإنه يتضمن النفقات التحويلية التي تقدمها الدولة للأفراد والمشروعات كالإعانات والمساعدات (لطيف، 2018، ص288) وقد تميزت السياسة الانفاقية في العراق بعد عام 2003 بزيادة النفقات الجارية على حساب النفقات الاستثمارية فقد ارتفعت هذه النفقات وبشكل كبير بحيث أصبحت تشكل عبئاً كبير على الموازنة العامة للدولة وقيداً مالياً ، ويعزى ذلك إلى دخول قوة إضافية في الموازنة العامة الدولة تمثلت بالزيادة الحاصلة في رواتب القطاع العام ومخصصات إعادة اعمار العراق وكذلك هذه البنود لاسيما الأجور والرواتب بقيت مهيمنة على الانفاق العام وشكلت قيداً واضح على التوسع في الانفاق الاستثماري (الجبوري، 2012، ص11).

الجدول (2) مكونات الانفاق العام للعراق للمدة (2003-2020م). المبالغ بالملايين

السنوات	الانفاق الجاري	الانفاق الاستثماري	الانفاق الحكومي العام	معدل النمو	نسبة الانفاق الجاري من الانفاق العام %	نسبة الانفاق الاستثماري من الانفاق العام %
2003	1,784,293	1,982,548	1,982,548		89.99	
2004	29,102,758	3,014,733	32,117,491	15%	90.61	9.38
2005	21,803,175	4,572,018	26,375,175	-18%	82.66	17.33
2006	27,460,197	6,027,680	33,487,877	27%	82	17.99
2007	25,822,100	7,723,044	33,545,144	0%	76.97	23.02
2008	45,522,700	11,880,675	59,403,375	77%	76.63	20
2009	42,053,620	10,513,405	52,567,025	-12%	80	20
2010	44,879,984	19,472,000	64,351,984	22%	69.74	30.25
2011	56,016,523	13,623,000	69,639,523	8%	80.43	19.56
2012	69,618,783	20,756,000	90,374,783	30%	77.03	22.96
2013	72,226,027	34,647,000	106,873,027	18%	67.58	32.41
2014	58,625,226	24,931,000	83556226	-22%	70.16	29.83
2015	51,832,845	18,564,670	70,397,515	-16%	73.62	26.37
2016	51,173,437	15,894,000	67,067,437	-5%	76.3	23.69
2017	59025654	16464461	75,490,115	13%	78.81	21.81
2018	67052923	13820314	80,873,234	7%	82.91	17.08
2019	87301	2442263	2529564	-30%	0.78	21.85
2020	7287352	320891	7608244	-32%	95.78	4.21

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على وزارة المالية - دائرة الموازنة - وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء مديرية الحسابات القومية

من بيانات الجدول (2) لوحظ إن قيمة الانفاق العام لعام 2003 م (1982548) مليون دينار عراقي والانفاق الجاري (1784293) مليون دينار عراقي إذ شكل الانفاق الجاري نسبة (89.99%) من الانفاق العام بينما شكل الانفاق الاستثماري نسبة (9.99%) من الانفاق العام، أما في عام 2005م بلغت قيمة الانفاق العام (26375175) مليون دينار عراقي وبمعدل نمو (-18%) إذ بلغ الانفاق الجاري (21803175) مليون دينار عراقي وكنسبة من الانفاق العام (82.66%) بينما كانت قيمة الانفاق الاستثماري (4572018) مليون دينار عراقي ونسبته من الانفاق العام (17.33%)، إذ يتضح أن قيمة الانفاق الاستثماري ونسبته من الانفاق العام قد ارتفعت خلال العامين 2004-2005 م وذلك بسبب توجه الحكومة لإعادة اعمار ما دمره الاحتلال عام 2003م إذ سجلت أعلى هذه

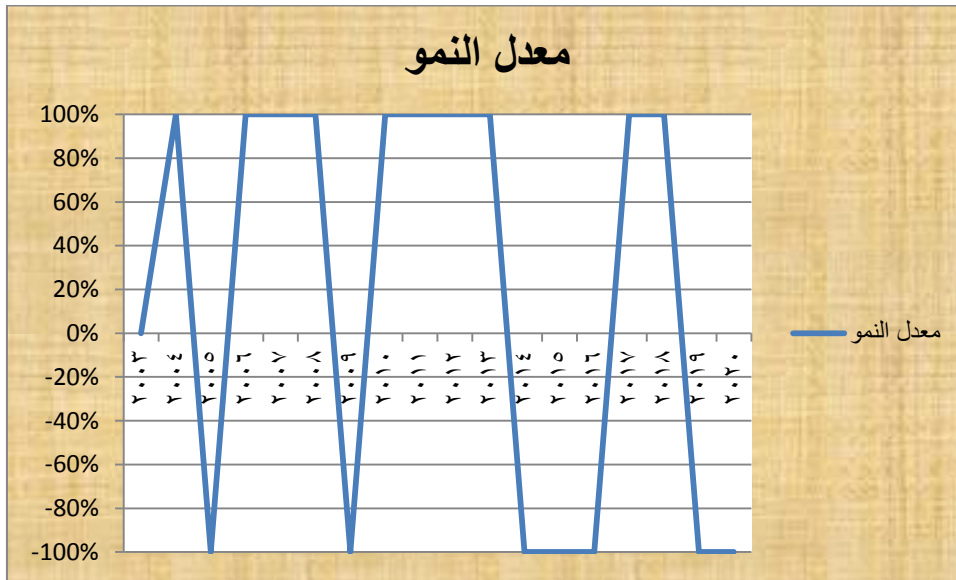
النفقات نتيجة أعمار بعض المناطق مثل النجف والفلوجة وتعويض المتضررين ، فضلاً عن المبالغ التي تم سحبها لحساب المفوضية العليا للانتخابات والتمويل بعض مشاريع الصحة والكهرباء.

أما في عام 2006 م بلغ الانفاق العام (33487877) دينار عراقي وبمعدل نمو (27%) ، إذ بلغت قيمة الانفاق الجاري (27460197) مليون دينار عراقي بينما كنت قيمة الانفاق الاستثماري (6027680) مليون دينار عراقي ويعود سبب في ارتفاع الانفاق الجاري خلال هذه المدة الى التوسع في قاعدة التوظيف الحكومي والاقبال الكبير من الجمهور على الوظائف الحكومية والمادة تشكيل القوات المسلحة، ومن ثم واصل الانفاق العام بالارتفاع حتى عام 2008 م فقد بلغ الانفاق العام (59403375) مليون دينار وبمعدل نمو (77%) ويعزى سبب هذا الارتفاع إلى تزايد الإيرادات النفطية والتي تشكل المصدر الرئيس للأنفاق العام ، أما في عام 2009 م انخفضت قيم الانفاق العام بشقيها الجاري والاستثماري إذ بلغت قيمة الانفاق العام (52567025) مليون دينار عراقي وبمعدل نمو سالب (-12%) فقد كانت قيمته الانفاق الجاري (42053620) مليون دينار عراقي وكنسبة من الانفاق العام (80%) فيما بلغت قيمة الانفاق الاستثماري (10513405) مليون دينار عراقي وبنسبة من الانفاق العام (20%) ويعزى سبب الانخفاض في قيمة الإنفاق العام إلى حدوث الأزمة المالية العالمية التي تمثلت صدمة عرض سلبية مما أدى إلى انخفاض سعر البرميل النفط الذي يعد المصدر الرئيس للأنفاق الحكومي لكن لتمويل الانفاق الحكومي اتخذ بالارتفاع من عام (2010- 2013)، إلا أن الانفاق الحكومي انخفض في عام 2014 م إلى (83556226) مليون دينار عراقي وبمعدل نمو سالب (-22%) إذ بلغ الانفاق الجاري (58625226) مليون دينار كنسبة من الانفاق العام (70.16%) في حين بلغ الانفاق الاستثماري (24931000) ونسبة من الانفاق العام (29.83%) ويعود سبب الانخفاض إلى عدم إقرار الموازنة لعام 2014 مما حدى بوزارة المالية بتقييد بالصرف وبنسبه 12/1 من البنوك الفعلية لكل شهر (البنك المركزي العراقي، 2014:70).

وكما استمر بالانخفاض خلال الاعوام (2015- 2016) م، إذ بلغ الانفاق العام (70397515)، (67067437) مليون دينار على التوالي ويعزى ذلك إلى حدوث صدمتين في الاقتصاد العراقي إذ أثرت وبشكل كبير على المؤشرات الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية كافة وتتمثل هاتان الصدمتان بانخفاض معدل أسعار النفط الخام المصدر من (91.63) \$ للبرميل الواحد عام 2014 م، إلى (44.729) ، (33.976) \$ في عامي 2015، 2016 م على

الترتيب وبالرغم من ارتفاع الكميات المصدرة من النفط الخام عام 2016 إلا أنه لا يوازي نسبة الانخفاض في أسعاره ، أما الصدمة الثانية فأنها تتمثل بتدهور الأوضاع الامنية منذ شهر حزيران لعام 2014 م ، التي تمثلت بوقوع ثلاث محافظات تحت سيطرة الجماعات الارهابية وما تبع هذه الاحداث من زيادة الانفاق على الأمور العسكرية وزيادة الخدمات التي تقدمها الحكومة للنازحين وغيرها من تبعات الحروب مما انعكس في ارتفاع قيمة الانفاق الحكومي عام 2017 م، بشقية الجاري و الاستثماري فكانت قيمهم على الترتيب (59025654) ، (16464461) مليون دينار عراقي وبنسبة من الانفاق العام (72.93%) (21.81%) وبمعدل نمو (13%)، في حين بلغ الانفاق الحكومي لعام 2020 انخفاضاً ملحوظاً عن عام 2019 م، إذ بلغ الانفاق الحكومي (7608244) وبمعدل نمو سالب (-32%) ويعزى ذلك إلى انخفاض الانفاق الحكومي بشقية الجاري وذلك نتيجة الازمة المزدوجة (الصحية وانخفاض اسعار النفط) فضلاً عن عدم اقرار الموازنة لعام 2020 ، وكذلك انخفاض الانفاق الاستثماري ويعود ذلك إلى انتشار وباء كورونا وتوقف أغلب المشاريع فضلاً عن تدني الإيرادات العامة مما انعكس ذلك على تقليص الانفاق العام .كما موضح في الشكل الآتي.

شكل (4) معدل نمو الانفاق العام



من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2)

ثانياً: الناتج المحلي الاجمالي

يشير الناتج المحلي الاجمالي عن مدى نمو وتطور الاقتصاد الوطني للبلد إذ إنه يمثل أهم وأكثر المؤشرات وضوحاً في التعبير عن النشاط الاقتصادي وأكثر المعايير شمولية في بيان مجمل الإنتاج في الدول للسلع والخدمات كافة، فقد عانى الاقتصاد العراقي لسنوات طويلة من اختلالات هيكلية عميقة كثيرة نتيجة اعتماده الكامل على القطاع النفطي مما جعله بلداً مستورداً لا يستطيع الاعتماد على نفسه .

جدول رقم (3) مكونات الناتج المحلي الاجمالي للعراق للمدة (2003-2020م) بالملايين

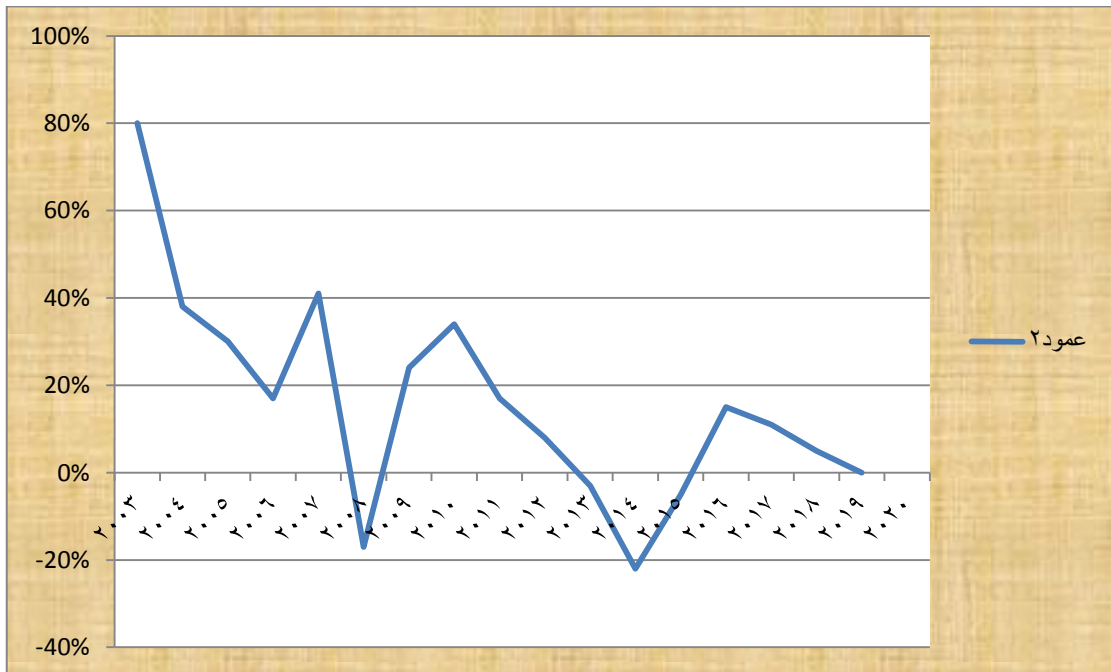
السنوات	ناتج المحلي الاجمالي	معدل النمو
2003	29,585,789	
2004	53,235,359	80%
2005	73,533,599	38%
2006	95,587,955	30%
2007	111,455,813	17%
2008	157,026,062	41%
2009	130,643,200	-17%
2010	162,064,566	24%
2011	217,327,107	34%
2012	254,225,491	17%
2013	273,587,529	8%
2014	266,420,385	-3%
2015	207,876,192	-22%
2016	196,536,351	-5%
2017	225,995,179	15%
2018	251,064,480	11%
2019	262,917,150	5%
2020	198774325.4	-24%

من إعداد الباحث بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العراقي ، سنوات متفرقة

من بيانات الجدول رقم (3) تتبع مسار الناتج المحلي في عام 2003 م، فقد بلغ (29,586) مليون دينار أما عام 2004م فقد بلغ اجمالي الناتج المحلي الاجمالي (53235000) مليون دينار فنلاحظ تحسن مستوى الناتج المحلي وبمعدلات نمو ايجابية مقارنة بالسنوات السابقة على الرغم من أن القطاعات الاقتصادية تعاني من تدهور كبير نتيجة لتردي الأوضاع الامنية في تلك المدة ويعود تلك الاسباب إلى ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي إلى اصدار

العملة الوطنية الجديدة واستقلالية البنك المركزي ، فضلاً عن ارتفاع أسعار النفط ومن ثم ارتفاع الصادرات النفطية ، أما في عام 2009 م فقد شهد الناتج المحلي الاجمالي انخفاضاً إذ بلغ (130643000) مليون دينار بالأسعار الجارية وبمعدل نمو سالب (-17%) بسبب تراجع اسعار النفط العالمية نتيجة تداعيات للأزمة المالية العالمية التي ظهرت في الولايات المتحدة الامريكية التي أدت إلى تراجع الانشطة الاقتصادية ، أما المدة (2010-2015م) اخذ الناتج المحلي الاجمالي بالارتفاع مسجلاً أعلى معدل للنمو خلال مدة البحث في عام 2011م إذ بلغ (34%) نتيجة لارتفاع أسعار النفط العالمية ، لكن في عام 2015 م اخذ الناتج المحلي الاجمالي بالانخفاض إذ سجل (207876000) مليون دينار مسجلاً معدل نمو سالب (-22%) ووصفت هذه المدة الاسوء في تاريخ الاقتصاد العراقي نتيجة لزيادة النفقات العسكرية بسبب (العصابات الارهابية التي استمرت من 2013 - 2016) ، وكذلك أزمة النازحين في بعض المحافظات العراقية التي يسيطر عليها الإرهاب الذي احدث الضرر بالبنى التحتية وتعطيل الحركة التجارية ، فضلاً عن انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية أما المدة (2017-2018م) شهد الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً فقد بلغ (225722376)، (251,064,480) مليون دينار نتيجة لارتفاع أسعار النفط العالمية إذ بلغ سعر البرميل (225 ما يقارب 493 - دولار)، في حين بلغ الناتج المحلي انخفاضاً في عام 2020م فقد بلغ (198774325.4) مليون دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (-24%) ويعزى ذلك إلى انخفاض أسعار النفط العالمية بنسبة (-32.6%). وكما موضح في الشكل الآتي:

شكل (5) معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي



من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3)

ثالثاً: هيكل الدين العام في العراق للمدة (2003-2020)

لكي تقوم الدولة بأداء وظائفها المالية التي تهدف إلى تلبية متطلبات والاحتياجات العامة للمجتمع وكذلك يجب أن تتوفر لديها موارد مالية كافية لتغطية نفقاتها وهذه الموارد تتمثل بالإيرادات العامة وعليه نجد إن أي تغير في الانفاق العام لا بد من أن يقابلها تغييرات مماثلة في الإيرادات العامة وفي الاتجاه ذاته، وبالرغم من تعدد مصادر الإيرادات العامة وتنوعها في العصر الحديث إلا أن الموارد الاقتصادية المتولدة ما هي إلا فوائض من الاقتصاد العام، أو الموارد السيادية المتمثلة في الضرائب المختلفة أو موارد الائتمان المستمدة من الدين العام، وبالتالي فإن الدين العام هو أحد أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الحكومات النامية والمتقدمة لتغطية نفقاتها العامة " سواء كانت هذه النفقات جارية أم نفقات استثمارية، أو كلاهما " تعجز عند إيراداتها المحلية عن ذلك.

تعد مشكلة الدين العام من أخطر المشاكل الذي يعاني منها الاقتصاد العراقي، مما قد يؤدي إلى الاختلال المالي الناتج عنها بدوره إلى زيادة الاختلال البنوي الذي يعاني منه الاقتصاد الوطني، وكذلك التدخل في بعض شؤونه الداخلية من خلال سياسات النقشف وخفض الإنفاق العام، فضلاً عن تجميد التعيينات (وتنشيط القطاع الخاص لتوظيف العاطلين عن العمل)، وتقليص الدعم الحكومي للعديد من السلع الأساسية، قد تضطر الحكومة إلى تبني خطط وبرامج اقتصادية تؤثر سلباً على مستويات المعيشة الاقتصادية والاجتماعية للفئات الفقيرة ومتوسطة الدخل (محمد وآخرون، 2018: 104-105)، تعود تلك الأسباب للحروب والعقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة على العراق فقد انتشرت ظاهرة الدين العام في العراق بأبعاده الداخلية والخارجية، ومن ثم قد تؤدي إلى إضعاف الهيكل الاقتصادي مما أشدت حدة الديون الداخلية والخارجية، فضلاً عن العجز المالي ومن ثم تراجع حجم الإيرادات العامة التي عانت منها الموازنة العامة في العراق (Dippelsman،2012-4) ولتتبع مسار الدين العام في العراق سوف نقوم بتحليل هيكل الدين العام بشقيه الدين العام الداخلي والدين العام الخارجي للموازنة العامة في العراق للمدة قيد الدراسة (2003 - 2020م) من خلال الجدول الآتي:

جدول (4) هيكل الدين العام في العراق للمدة (2003-2020 م) (المبالغ بالملايين)

السنوات	الدين الخارجي	الدين الداخلي	اجمالي الدين العام	معدل النمو
2003	214,317	5,543,684	5,758,001	
2004	185,984,000	5,925,061	191,909,061	32%
2005	112,700,211	6,593,960	119,294,171	-38%
2006	91,134,441	5,645,390	96,779,831	-19%
2007	79,317,255	5,193,705	84,510,960	-13%
2008	76,307,859	4,455,569	80,763,428	-4%
2009	75,218,130	8,434,049	83,652,179	4%
2010	71,253,000	9,180,806	80,433,806	-4%
2011	71,682,390	7,446,859	79,129,249	-2%
2012	70,309,800	6,547,519	76,857,319	-3%
2013	69,143,800	4,255,549	73,399,349	-4%
2014	69,022,800	9,520,019	78,542,819	7%
2015	78,659,000	32,142,805	110,801,805	41%
2016	80,325,000	47,462,251	127,787,251	15%
2017	87,703,000	47,678,796	135,381,796	6%
2018	98,770,000	41,822,918	140,592,918	4%
2019	79,123,100	38,331,548	117,454,648	-16%
2020	73,200,000	64,246,559	137,446,559	17%

المصدر - البنك المركزي العراقي ، نشرات السنوية ، للسنوات مختلفة

1- تحليل هيكل الدين العام الداخلي في العراق للمدة (2003 - 2020 م)

يتكون الدين العام الداخلي في العراق من أداتين رئيسيتين، وتتمثل هاتان الأداتان بما يأتي:

أ - الرصيد النقدي الحكومي لدى البنك المركزي إذ يتمثل في قيام البنك المركزي العراقي بمنح الحكومة حق سحب الأموال من حسابها الجاري بما يتجاوز قيمتها في البنك المركزي ويتضمن حدود معينة متفق عليها مسبقاً مع البنك.

ب - إصدار الأوراق المالية الحكومية وهذه الأوراق ذات آجال استحقاق مختلفة ولاسيما السندات الحكومية ذات الاستحقاق الطويل الأجل، وحوالات الخزنة المركزية ذات الاستحقاق القصير الأجل، إذ تنعكس الزيادة المستمرة لدى الدين العام الداخلي مقارنة في الدخل القومي الصعوبات المتزايدة التي تواجه الدولة في جمع الأموال لتمويل وتغطية النفقات العامة، وعلى وجه الخصوص عندما لا تستطيع الدولة استغلال الفائض الاقتصادي وتعبئة المدخرات المحلية في ظلها (تركي والدليمي، 2020:84).

إذ يلحظ من بيانات الجدول (4) التذبذب ما بين الارتفاع وانخفاض الحاصل في حجم الدين العام الداخلي في العراق للمدة قيد الدراسة (2003 - 2020 م)، ففي عام 2003 م بلغ الدين العام الداخلي (5,543,684) مليار دينار، أما عام 2005 م فقد بلغ (6,593,960) مليار دينار وذلك نتيجة لجوء الحكومة إلى الاقتراض المحلي لتغطية نفقات الدولة العامة وسد حاجتها من خلال إصدار حوالات الخزنة المركزية، أما فيما يخص الأعوام (2006، 2007، 2008) فقد شهد الدين العام الداخلي انخفاضاً في حجمه بالمقارنة مع عام 2005م، إذ بلغ حجمه عام 2006 (5,645,390) مليون دينار ويعزى ذلك إلى التحسن الحاصل في الإيرادات النفطية وارتفاع أسعار النفط مما شكل سبباً رئيسياً في مقدرة الحكومة على سداد ديونها، إلا أن الدين الداخلي قد عاود بالارتفاع في عامي (2009، 2010 م) على التوالي، إذ بلغ حجمه (8,434,049)، (9,180,806) مليون دينار نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي بشكل خاص والاقتصاد العراقي بشكل عام في عام 2008 م وما سببته من انخفاض في أسعار النفط العالمية فضلاً عن التراجع الحاصل في حجم الإيرادات النفطية، أما في الأعوام (2011، 2012، 2013) على التوالي فقد سجل إجمالي الدين العام الداخلي مستويات منخفضة إذ بلغ حجمه في عامي (2011، 2012) على التوالي

(7,446,859) (6,547,519) مليون دينار، أما عام 2013م فقد سجل إجمالي الدين الداخلي أدنى مستوى للمدة قيد الدراسة الذي يقدر ب (4,255,549) مليون دينار نتيجة ارتفاع أسعار النفط العالمية والوفرة المالية بشكل عام التي سجلتها الإيرادات العامة وانعكاس ذلك على وضع مالية الدولة وتسديد جزء من ديون وزارة المالية وحوالات الخزنة.

وسجل إجمالي الدين العام الداخلي في المدة (2014 - 2017م) قفزة في حجمه بلغ من (9,520,019) مليون دينار عام 2014م إلى (47,678,796) مليون دينار عام 2017م وهو أعلى مستوى بلغ إجمالي الدين العام الداخلي للمدة قيد الدراسة نتيجة تلك الصدمة المزدوجة التي تعرض لها الاقتصاد العالمي ولاسيما الاقتصاد العراقي ابتداء من منتصف عام 2014م التي تمثلت في انخفاض أسعار النفط العالمية ومن ثم انخفاض حجم صادرات النفط وما تلاها من الحرب التي تعرض لها العراق وسيطرة جماعات الارهابية على جزء كبير من الأراضي العراقية، وكذلك تتدهور الوضع الامني للبلد وارتفاع حجم النفقات العامة ولاسيما النفقات العسكرية مما دفع الحكومة عام 2015م إلى تمويل عجز الموازنة بالاقتراض الداخلي عن طريق إصدار حوالات الخزنة، السندات الحكومية وسندات التسليم الآجل كما عملت على خصم حوالات الخزنة المركزية الصادرة لدى البنك المركزي في السوق الثانوية، إذ بلغ حجم السندات الحكومية (14,252) مليون دينار عام 2015م، أما في عامي (2018، 2019م) على التوالي بدأ الدين العام الداخلي بالانخفاض التدريجي إذ سجل (41,822) مليون دينار وبلغ حجم حوالات الخزنة (39,869,729) والسندات الحكومية (1,953,189) مليون دينار عام 2018، وفي عام 2019م فقد سجل الدين الداخلي (38,331,548) مليون دينار، في حين عام 2020م ارتفع الدين العام الداخلي إذ بلغ (64,246,559) مليار دينار ويعزى ذلك إلى انخفاض الإيرادات العامة بسبب تدهور أسعار النفط العالمية مما دفع الحكومة إلى الاقتراض الداخلي لسد فجوة الموازنة .

2- تحليل الدين العام الخارجي في العراق للمدة (2003-2020م)

إن المشاكل التي واجهت الحكومة لمدة طويلة التي تخللتها تلك الحروب والأزمات اقتصادية ودمار بالبنى التحتية جعلت الحكومة غير قادرة على تلبية احتياجاتها الهائلة لإعادة الأعمار من خلال إيراداتها الحالية، وبالتالي تعود إلى مطالبات بزيادة الديون لزيادة التمويل العمليات إعادة

الإعمار، إذ تأثرت هذه المناقشات حول ديون العراق بمجموعة متنوعة من العوامل بعضها عبارة عن للديون كنقطة ضعف أو عبء على الدولة، بينما البعض الآخر عامل هو الشعور بالقومية العراقية ومعارضة الاحتلال الأجنبي الذي يعد الدين مسألة لجعل الدولة رهينة ويفسح المجال له بإعادة استعمارها.

لم يعتمد الاقتصاد العراقي في المدة السابقة على سياسة الدفع بالأجل او سياسة الديون حتى بداية حرب الخليج الأولى، إذ كانت الدولة تدفع مقابل هذه السلع والخدمات بنحو مباشر مع افتراض أدنى حد ائتمان تجاري نجد أن الدولة خالية من القروض الأجنبية تقريبا باستثناء بعض القروض المقدمة من قبل الاتحاد السوفيتي السابق وأوروبا الشرقية التي شدد ثمنها من خلال توفير النفط، (الطبقلي، 2018:3)، وبالتالي يمكننا القول أن العراق شهد وضع اقتصادي صعب جداً بدءاً من حرب الخليج الأولى، ومن ثم الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003م، وكل هذه التغييرات والأحداث اللاحقة بها، بما في ذلك العقوبات الاسمية للعراق وأثاره السلبية أثرت هذه الاحداث على القطاعات الاقتصادية جميعها وأدى العجز الكلي للموازنة العامة نتيجة الزيادة الحاصلة في النفقات العسكرية والحربية إلى إعاقة تقدم الدولة في جميع الجوانب، كما كان الحرب الخليج الثانية عام 1990م والعقوبات الاقتصادية الدولية على العراق مما جعل العراق بحاجة إلى مساعدة خارجية وكذلك حاجة العراق إلى المديونية الخارجية وبذلك تفاقم مشكلة الديون بسبب النقص الحاد في التمويل.

ويمكن حصر ديون العراق الخارجية في خمس مجموعات، وكما يأتي:

(عباس، 2019: 3)

المجموعة الأولى: دول نادي باريس ويبلغ عدد هذه الدول 18 دولة ويبلغ ديون العراق لهذه الدول (51.6) مليار دولار، وفي 21 تشرين الثاني 2004 م وقعت الحكومة العراقية اتفاقية مع دول نادي باريس، إذ نصت تلك الاتفاقية على تخفيض ديون العراق بنسبة (80%) ويتم على مراحل ثلاث (30%، 30%، 20%) وكان التخفيض الثالث في 31 ديسمبر 2008 م يسدد في غضون سنة بعد مهلة 6 سنوات وما تبقى من الرصيد بعد التخفيض الثالث هو (9.9) مليار دولار أمريكي.

المجموعة الثانية: خارج نادي باريس ويبلغ عدد هذه الدول 26 دولة، ويبلغ ديون العراق لهذه الدول (17.9) مليار دولار أمريكي، وقد اتفقت 12 دولة على تسوية ديونها بنفس تلك الشروط لنادي باريس

لتسوية ديونها، إذ بلغت (2.9) مليار دولار أمريكي، ومنها 14 دولة لم تسدد ديونها وذلك لأسباب مختلفة بما في ذلك لم يتم مطابقة مديونيتها، أو لكون المديونية تمت بعد عام 1990م وانتهكت العديد من قرارات الأمم المتحدة، أو إنها لم تقرر تقديم مطالبتها بموجب شروط نادي باريس وتقدر ديون هذه المجموعة بحوالي (15) مليار دولار أمريكي، وبالتالي يكون إجمالي الديون لهذه الدول الـ 26 دولة (179) مليار دولار أمريكي قبل التخفيض وأصبح (2.9) مليار دولار أمريكي بعد التخفيض الدول نادي باريس، 18 دولة ممثلة ب (الولايات المتحدة، كندا، إيطاليا، بلجيكا، ألمانيا، النمسا، الدنمارك، فرنسا، سويسرا، إسبانيا، اليابان، هولندا، فنلندا، كوريا الجنوبية، السويد، استراليا، بريطانيا، روسيا).

المجموعة الثالثة: دول الخليج

إذ تقدر مطالب (المملكة العربية السعودية، الكويت، قطر) بين (30 إلى 40 مليار دولار أمريكي، نجد بينما الإمارات العربية المتحدة فقد قدرت ديونها 7 مليار دولار أمريكي.

المجموعة الرابعة: قد بلغت الديون التجارية نحو (20) مليار دولار أمريكي، موزعة بين مؤسسات مالية ومجهزين وكذلك التزامات مباشرة للجهات الرسمية العراقية والشركات الأجنبية العاملة في العراق، وقد تم شراء جزء من الديون التجارية التي تقل مبالغها عن (35) مليون دولار أمريكي نقداً بنسبة (10.25%) وبلغ حجم الديون المشتراة حوالي (3.9) مليار دولار أمريكي، وبلغ مبلغ الشراء 400 مليون دولار أمريكي، أما فيما يخص الديون التجارية التي تزيد على (35) مليون دولار أمريكي فقد تم شراؤها بسندات (20%) من إجمالي الدين الخارجي بفائدة (5.8%) سنوياً وشدد الدين على 16 قسط نصف سنوي اعتباراً من عام 2020م وكان المبلغ الذي تم شراؤه (14) مليار دولار أمريكي، وتم شراء ب (2.8) مليار دولار أمريكي، وهناك ديون تجارية رفض العراق الالتزام بها وذلك لعدة أسباب منها إنها غير مطابقة للسجلات أو تمت بعد عام 1990م خلافاً لقرارات الأمم المتحدة أو لم تقدم أصلاً بسبب ضالة نسب الشراء.

المجموعة الخامسة: الديون غير المعالجة الدول التي ديون لم يتم تسويتها، بما في ذلك تركيا والمغرب والأردن وليبيا والجزائر والهند، لكن تسوية الديون بين العراق والجزائر قد تنازلت الجزائر عنها والمشكلة هنا لم نجد العراق مستفيداً من تلك الديون نتيجة أنفاقها لأغراض عسكرية إلا أن الفوائد المترتبة على هذه الديون قابلة للنقاش والتفاوض مع نادي باريس لأن هذه الديون تراكمت في

تسعينيات القرن الماضي في زمن العقوبات التي فرضت على العراق بقرار من قبل مجلس الأمن، وكذلك ينظر للوضع الحالي الجديد فمن المؤكد أن يحقق العراق نتائج إيجابية من خلال التعاطف مع وضعه.

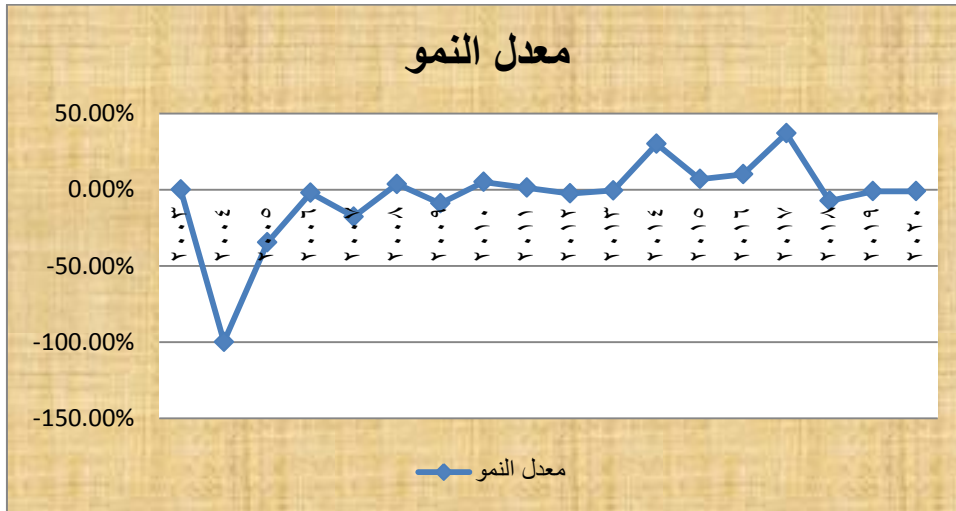
ولتتبع مسار الدين العام الخارجي للموازنة العامة في العراق للمدة قيد الدراسة (2003 - 2020م) من بيانات الجدول (4) نلاحظ في عام 2003 بلغ الدين الخارجي (214,317) إذ شهدت مدة هذه الدراسة تراجعاً في حجم الدين العام الخارجي إذا بلغ (112,700,211) مليون دينار في عام 2005 م وهو أعلى مستوى يبلغ إجمالي الدين العام الخارجي للمدة قيد الدراسة وقد واصل هذا الانخفاض حتى بلغ (71,253,000) مليون دينار عام 2010م، ويعزى هذا الانخفاض إلى رفع العقوبات الاقتصادية عن العراق بعد عام 2003 م، فضلاً عن ذلك اتفاقية نادي باريس التي تم بموجبها تخفيض ديون العراق بنسبة (80).

أما فيما يتعلق تلك الأعوام (2014 - 2020 م) فقد شهدت تذبذب بين الارتفاع والانخفاض بمعدلات نمو موجبة وسالبة وبمستويات منخفضة نوعاً ما وذلك بفضل الإعفاءات المقدمة من قبل الدول الأخرى إلى العراق والمتعلقة بمديونيتها المستحقة، وقد سجلت بلغ حجمه (80,325,000) مليون دينار عام 2016 م يعزى ذلك إلى احتياجات الدولة على النفقات العسكرية نتيجة الحرب مع الجماعات الإرهابية ، وفي عام 2018 م سجل الدين العام الخارجي ارتفاعاً إذ بلغ (98,770,000) مليون دينار، أما في عام 2020م فقد بلغ (73,200,000) مليون دينار.

كذلك يلحظ من بيانات الجدول (4) مسار إجمالي الدين العام للمدة قيد الدراسة (2003 - 2020م) شهدت تراجعاً في حجم إجمالي الدين العام للمدة (2003 - 2014م) إذ بلغ (5,758,001) في عام 2003 م.

أما في عام 2005 م فقد بلغ الدين العام (119,294,171) مليون دينار وبمعدل نمو سالب (-38%)، ومن ثم أخذ بين الارتفاع والانخفاض حتى بلغ (78,542,819) مليون دينار وبمعدل نمو قدره (7%) عام 2014 م ، إلا أن حجم إجمالي الدين العام عام 2018م فقد بلغ (140,592,918) وبمعدل نمو سالب (4%)، وهكذا استمر بالانخفاض حتى عام 2020م فقد بلغ (137,446,559) مليار دينار وبمعدل نمو (17%). وكما موضح في الشكل ادناه :

شكل (6) معدل نمو الدين العام



من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3)

المبحث الثالث

داخلية عرض النقود التشخيص والفاعلية

شهد العراق خلال الحقبة التاريخية الممتدة ما بين سنة 2003-2020م تحولات جذرية كبيرة على صعيد الواقع الاقتصادي والواقع السياسي والواقع الاجتماعي بالرغم من بقاء الصفة الربعية الملازمة للاقتصاد العراقي، كون اقتصاد ريعي يعتمد بشكل كبير على قطاع النفط الخام (انتاجاً وتصديراً) أو الإيرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة الحكومية، فضلاً عن كون إنتاج هذا القطاع وإيراداته تحتل أهمية نسبية كبيرة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي والتراكم الرأسمالي في الاقتصاد العراقي.

إن هذه التحولات أثرت بشكل كبير في طبيعة إدارة وفاعلية السياسة النقدية، وقد أسهمت في إحداث تغييرات جوهرية في ملامح الوظائف العامة للسلطة النقدية، وفقاً لمعتقدات النظم السياسية المتعاقبة وفلسفتها الاقتصادية ورؤيتها السياسية، ومن ثم فإن هذه التحولات ألفت بظلالها على مستوى الاستقلالية الوظيفية والشخصية للسلطة النقدية وقدرتها في التأثير على الاسعار من خلال استخدام أدواتها النقدية المختلفة وفي مقدمتها عرض النقود ومعدل السياسة.

فضلاً عن ذلك تأثير التحولات في مدى قدرة السلطة السياسية أو المالية العامة على إخضاع السلطة النقدية (من عدمه) لإرادتها في تمويل عجز الموازنة الحكومية بشكل مباشر، وبغية التحقق من طبيعة التغيير الداخلي في عرض النقود في الاقتصاد العراقي خلال المدة (2003-2020م)، وبالتالي تحديد العوامل الرئيسة المحددة لتلك الطبيعة ولما لها من أهمية بالغة في بيان مدى فاعلية السياسة النقدية في تحقيق أهدافها المعلنة، وبالتالي تحديد الأدوات النقدية الملائمة لتعزيز قدرة السلطة النقدية في التحكم او السيطرة على عرض النقود.

اولاً : تطورات عرض النقود في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2020)

من أجل الوقوف على مدى فاعلية إدارة السياسة النقدية في ضوء المعطيات الجديدة وتقصي طبيعة عرض النقود في العراق وكذلك الوقوف على أبرز محددات تبعيته كونه متغير داخلي أم خارجي، إذ إن ذلك يتطلب دراسة وتحليل اتجاهات تطور عرض النقود في العراق للمدة موضوع البحث (2003-2020م) المرتبطة بآلية عمل عرض النقود وإدارة السياسة النقدية، وكما موضح في الجدول الآتي :

جدول رقم (5)

تطورات عرض النقود في العراق (2003-2020م) المبالغ بالملايين

السنوات	M1 عرض النقد	M1 معدل نمو	M2 عرض النقد	M2 معدل نمو
1	2	3	4	5
2003	5773601	-	6953420	-
2004	10148626	76%	11498148	65%
2005	11399125	12%	14659350	27%
2006	15460060	36%	21050249	44%
2007	21721167	40%	26919996	28%
2008	28189934	30%	34861927	30%
2009	37300030	32%	45355289	30%
2010	51743489	39%	60289168	33%
2011	62473929	21%	72067309	20%
2012	63735871	2%	75336128	5%
2013	73858000	16%	87526585	16%
2014	72692000	-2%	90728000	4%
2015	65435000	-10%	82595000	-9%
2016	70733000	8%	88082000	7%
2017	76987000	9%	92900000	5%
2018	77082900	0%	95390700	3%
2019	86877100	13%	103441100	8%
2020	103353000	19%	119906000	16%

المصدر/البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، المجموعة الاحصائية ، النشرة السنوية لسنوات

مختلفة - الاعمدة (3 ، 5) من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات اعلاه:

(1) - تطور عرض النقد (M1) في العراق للمدة (2003-2020)

أصبحت السيطرة والتحكم بعرض النقود من أولى اهتمامات البنك المركزي على وفق قانونه الجديد رقم (56 لسنة 2004م).

إذ يتضح من الجدول (5) استمرار عرض النقود بالمعنى الضيق بالارتفاع إذ بلغ (5773601) ترليون دينار عام (2003) وكذلك استمره بالارتفاع في عام 2007م فقد بلغ (21721167) ترليون دينار ويعزى ذلك إلى زيادة الائتمان الممنوح نتيجة قيام البنوك التجارية الحكومية بمنح سلف

لمنتسبها وكذلك تقديم قروض سكنية واستهلاكية لشرائح كمية من المواطنين مما انعكس ذلك على زيادة المعروض النقدية لهذا العام ، وقد بلغ عام 2010م ارتفاعاً ملحوظاً عن العام السابق فقد بلغ (51743489) ترليون دينار وبمعدل نمو موجب (38,7) ويعود تلك الأسباب إلى الزيادة الحاصلة في الإيرادات النفطية إذ ارتفع معدل سعر برميل النفط إلى 75.61 دولار عام 2010م مما انعكس في زيادة المعروض النقدي من العملة المتداولة للبلاد.

كما شهد عام 2013 م ارتفاعاً ملحوظاً فقد بلغ (73858000) وبمعدل نمو موجب (15,8) ويعزى ذلك إلى ارتفاع العملة خارج البنوك بنسبة 14.5% والودائع الجارية بنسبة 17% قياساً بالعام السابق إذا شكلت العملة خارج البنوك نسبة 47% من عرض النقود عام 2013.

إلا إن عام 2015 م انخفض عرض النقود إذ بلغ (65435000) ترليون دينار وبمعدل نمو (9,98) ويعزى ذلك الانخفاض الودائع الجارية بنسبة (-16.5%) والعملة خارج البنوك بنسبة (-3.4%) وقد استأثرت العملة خارج البنوك بما نسبته (53%) والودائع الجارية بنسبة (46%) من اجمالي عرض النقود ، فضلاً عن انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية ابتداء من النصف الثاني من عام 2014 م مما اثره على عرض النقود في عام 2015 م .

كما سجل عرض النقود بمفهومه الضيق (M1) ارتفاعاً بلغة نسبته (11.5%) نهاية عام 2019م مقارنة في عام 2018 م ليصل إلى (86877100) ترليون دينار عراقي وبمعدل نمو موجب (11,5) ويعود ذلك بدرجة الأساس إلى نمو العملة خارج البنوك بنسبة (17.6%) وتشكل ما نسبة (54.9%) من عرض النقود (M1) نتيجة ذلك الارتفاع في المنح التي منحة الحكومة للعاطلين عن العمل نتيجة اثر الاحتجاج بالدول .

واستمره الارتفاع في عرض النقود (M1) بلغة نسبته (19.1%) نهاية عام 2020م ليصل إلى (103353000) ترليون دينار عراقي ويعود ذلك بدرجة الاساس إلى نمو العملة خارج البنوك بنسبة 25.9% (لتشكل نسبة (58 %) من عرض النقود نتيجة الارتفاع الانفاق العام اثناء انتشار الازمة الصحية على المستلزمات الطبية وتأهيل المستشفيات فضلاً عن إعطاء منح إلى العوائل اثناء تطبيق الحضر الشامل. والشكل الآتي يوضح حركة معدلات النمو لعرض النقود M1.

شكل (7) حركة معدلات النمو لعرض النقود M1.



من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (5)

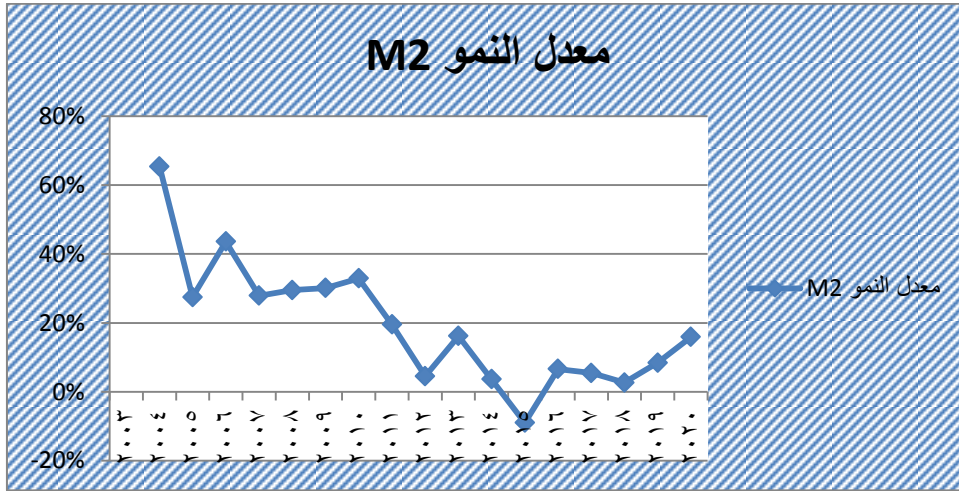
2- تطور عرض النقد (M2) في العراق للمدة (2003-2020 م)

شهد العراق تغيرات جذرية في البنية السياسية والاقتصادية وكذلك الاجتماعية في عام (2003م)، وكان نتيجة ذلك التحول الكبير في الاقتصاد العراقي ومن ثم توجهه نحو اقتصاد السوق، فقد أستلزم ذلك تحولاً كبيراً من قبل السياسة النقدية من أجل مواكبة التوجهات الجديدة للاقتصاد العراقي، إذ وضعت السلطة النقدية مجموعة من الأسس والقواعد واتخذت العديد من الإجراءات إذ يكون الهدف منها هو تعزيز الاستقرار الاقتصادي والنقدي وذلك لخلق بيئة اقتصادية تستند على آلية العرض والطلب بحيث كان هدف البنك المركزي الرئيس هو السعي للحفاظ على استقرار الأسعار، وبالتالي العمل على ايجاد نظام مالي تنافسي يستند على اقتصاد السوق، ووفقاً لذلك يقوم البنك المركزي بتعزيز النمو المُستدام وقد كانت من أهم الإجراءات التي اتخذت في سبيل ذلك هي منح البنك المركزي العراقي استقلاليته وفق القانون المرقم (56 لسنة 2004م)، إذ منح البنك المركزي حق الاستقلال في اتخاذ قراراته كما أكد القانون عدم قيام البنك المركزي بإقراض الحكومة أو هيئة مملوكة للدولة وبشكل مباشر باستثناء شراء الأوراق الحكومية من خلال عمليات السوق المفتوحة (المشهداني وال طعمه، 2012 : 137).

إذ نلاحظ من الجدول (5) في عام 2003م إذ بلغ عرض النقود الواسع (M2) (6953420) مليار دينار عام 2007، وقد استمره بالارتفاع عرض النقود ففي عام 2009م بلغ عرض النقود ()

M2 (45355289) مليار دينار وبمعدل نمو موجب (30,1) ويعزى ذلك إلى ارتفاع العملة خارج البنوك بلغ (17%) من عرض النقود وهذا ما يؤكد إن البنوك لازالت بحاجة إلى دعم أكثر لتمكينها من أداء واجباتها ومسؤوليتها لاسيما على القطاعين الصناعي والزراعي، كذلك ارتفاع عرض النقود عام 2011 فقد بلغ (72067309) مليار دينار وبمعدل نمو (19.5) ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط نتيجة ارتفاع سعر برميل النفط بنسبة (37%)، إلى انه في عام 2015م انخفض عرض النقود عن العام السابق فقد بلغ (82595000) مليار دينار ويعزى ذلك إلى انخفاض الحاصل في رصيد صافي الموجودات الاجنبية نتيجة إلى انخفاض عوائد النفط وإلى الاثر التوسعي لصادفي ديون الحكومة ومن ثم ديون القطاع الخاص والقطاعات الاخرى، وكذلك استمره عرض النقود باتخاذ مساراً تصاعدياً إلى أن بلغ في عام 2020 م (119906000) وبالتالي يعود ذلك إلى الازمة الصحية التي تعرضت لها الدولة مما انعكس ذلك على قيام الحكومة لزيادة الانفاق لمواجهة تلك الازمة لغرض توفير تلك المستلزمات الطبية . والشكل الآتي يوضح حركة معدلات نمو عرض النقود M2

شكل (8) حركة معدلات نمو عرض النقود M2



من إعداد الباحث بالاعتماد على جدول (6)

ثانياً : محددات واثرات طبيعة داخلية عرض النقود

تميزت هذه المدة (2003-2020 م) بانفتاح الاقتصاد العراقي على الاقتصاد العالمي واعتماده الكبير على عائدات النفط من النقد الأجنبي، مما جعل مكونات المعروض النقدي خاضعة لعوامل الطلب الحكومي على العملة المحلية (النقود)، وخلق صلة قوية ومؤثرة بينهما.

وأصبحت مكونات عرض النقود لاسيما العملة في التداول واحتياطيات البنوك النقدية من المتغيرات الداخلية التي تتأثر بالمتغيرات الاقتصادية الكلية، مثل الناتج المحلي الإجمالي، لاسيما إنتاج النفط

الخام، بالشكل الذي يجعل عرض النقود متغيراً داخلياً يخضع لقيود ميزان المدفوعات وتابعاً للطبيعة الريعية التي يتميز بها الاقتصاد والمتصلة بإيرادات قطاع النفط الخام.

إذ يؤدي إلى تعاضم سيولة النظام المصرفي (تضخم الكتلة النقدية) من خلال تبادل نقود البنك المركزي (إصدار نقدي مباشر) كمطلوبات بالعملة الأجنبية المشتراة من الحكومة التي تعد بمثابة أصولاً للبنك المركزي في ميزانيته العمومية عن طريق سعر صرف الدينار المصدر من قبل البنك المركزي (وذلك لسد نفقات الحكومة الداخلية المتضمنة في الموازنة العامة) وكذلك يطلق عليها التغذية الارتجاعية الموجبة.

وهذا يعني إن قدرة وفاعلية السلطة النقدية تمتلك السيطرة على الأساس النقدي تكون ضعيفة ومحدودة جداً، وهذا الأمر الذي يضعف عملية خلق النقود من خلال مضاعف الائتمان (صالح، 2010، 258): (و ابريهي علي، 1999، ص5-6)،

ومع تخلف النظام المالي والوعي المصرفي والوعي وبالتالي العادات والقاليد المصرفية اسهمت هذا الوضع في تراجع قدرة البنك المركزي على تحديد كمية النقود في الاقتصاد العراقي نتيجة لذلك ضعف قدرته في السيطرة على مناسيب السيولة ، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الآتي :

جدول (6)

مكونات عرض النقود (M1, M2) في العراق للمدة (2003-2020م) بالملايين

السنوات	العملة لدى البنوك التجارية	العملة خارج البنوك (في التداول)	العملة المصدرة	الودائع الجارية	عرض النقود الضيق M1	نسبة التغير السنوي %	الودائع الداخلة في M2 (الثابتة والادخارية)	عرض النقود الواسع M2	نسبة التغير السنوي %
2003	1876	1878	3754	2864	17995	---	52436	69534	----
2004	858	7163	8021	2986	10149	-36	5091	12254	-82
2005	1143	9113	10256	2286	11399	12.3	5571	14684	19.8
2006	948	10968	11916	4492	15460	35.6	10112	21080	43.5
2007	1400	14232	15632	7489	21721	40.5	12724	26956	27.9
2008	2812	18493	21304	9697	28190	29.8	16427	34920	29.5
2009	2394	21776	24169	15524	37300	32.3	23662	45438	30.1
2010	3165	24342	27507	27422	51744	38.7	36044	60386	32.9
2011	3870	28287	32157	34186	62616	21.0	43891	72178	19.5
2012	5191	30594	35785	33142	63736	1.8	44872	75466	4.5
2013	5634	34995	40630	38836	73831	15.8	52684	87679	16.2
2014	3812	36071	39884	36620	72691	-1.5	54684	90728	3.5
2015	3730	34855	38585	30580	65435	-10.0	47740	82595	-9.0
2016	3156	42075	45231	28658	70733	8.1	46007	88082	6.6
2017	3893	40343	44236	30818	769870	9.8	15870	92900	5.4
2018	3766	40498	44264	37330	770829	0.12	17561	953907	9.6
2019	4196	47338	51834	39132	868771	12.7	16670	1034411	8.4
2020	6041	59987	66031	43366	103353	-88.1	16552	119906	-88.4

المصدر - النشرة الإحصائية للبنك المركزي العراقي ، سنوات مختلفة.

إذ نلاحظ من خلال بيانات الجدول (6) بأن معدلات نمو المجاميع النقدية مرتفعة للمدة موضوع البحث وقد تكون أعلى من معدل التغير السنوي في الناتج المحلي الإجمالي مما يتم انعكاسها تحدياً واضحاً أمام السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار النقدي لاسيما للمدة (2004-2010 م)، وهذا ما يعكسه معامل الاستقرار النقدي كما موضح في الجدول (6) في تحقق أعلى معدل لنمو عرض النقود M2 سنة 2006 م وهو ما نسبته (43.5) %، غير أن هذا المعدل حقق نمواً سالباً بلغ

(-9.0) % عام 2015م وذلك بسبب تداعيات الحرب على الإرهاب، ومن ثم تراجع مستوى الانفاق العام الى جانب نسبة العملة في التداول إلى عرض النقود الواسع M2 قد تراجعت بشكل ملحوظ مقارنة بالمدة (1991-2002م)، إذ بلغ اقصى حد لها (62.1) % سنة 2005م ، وبالرغم من نجاح السلطة النقدية في الحد من توسع الكتلة النقدية لاسيما بعد سنة 2010 وهذا ما تظهره معدلات النمو السنوي، وانخفاض نسبة العملة فيه التداول إلى M2 ، إلا أن العملة في التداول زائداً العملة لدى البنوك التجارية (أي العملة المصدرة)، إذ بقيت تشكل الجزء الأكبر من الأساس النقدي، إذ أزدت نسبة العملة المصدرة إلى الأساس النقدي من (65.6) % سنة 2003 إلى (72.3) % سنة 2020 ، وبالتالي مسار التوسع في عرض النقود M2 يسير في ذات الاتجاه مع مسار التوسع في العملة المصدرة كاتجاه عام وتحركاتها متناسقة او متسقة مع بعضها البعض، وبالتالي الأمر الذي أضعف مساهمة كل من العملة في التداول والعملة لدى البنوك التجارية في عملية خلق النقود من خلال مضاعف الائتمان.

ثالثاً: فاعلية السياسة النقدية في ظل داخلية عرض النقود في العراق للمدة (2003-2020).

ما ورد أنفاً يؤكد حقيقة مهمة تتعلق بالطبيعة التغير الداخلي لعرض النقود في العراق خلال المدة (2003-2020م) والمتمثلة في أن استقلالية السلطة النقدية بموجب القانون رقم (56) انهدت هيمنة المالية العامة المباشرة على العراق قرارات السلطة والسياسة النقدية بأشكالها المختلفة، إذ لم تعد السياسة النقدية أداة تابعة بشكل مباشر لإرادة السلطة السياسية (المالية العامة) ومن ثم تنفيذ رغبتها في ممارسة سياسة النقود الرخيصة إذ إن الاستقلالية تجعل السلطة النقدية في مجال أوسع للإيجاد الأدوات النقدية الملائمة لتجنب الآثار الضارة لفقدان إمكانية السيطرة على عرض النقود باعتباره متغيراً داخلياً تابعاً يعتمد على قيود العوامل الاقتصادية، مثل هذه الأدوات أسعار السياسة وسياسة التعقيم (نافذة العملة الأجنبية) وغيرها من الأدوات النقدية، واستعمال هذه الاجراءات في إدارة إجراءات السياسة النقدية بالطريقة التي يضمن تحقيق أهدافها المعلنة، ونلاحظ أن الإيرادات والنفقات العامة (مكونات النشاط الاقتصادي، او مكونات الموازنة العامة) أصبحت المتغيرات الرئيسة التي تؤثر في مكونات عرض النقود، من خلال علاقتها وتأثيرها الكبير في مكونات الميزانية العمومية للبنك المركزي.

أي أن إدارة السياسة النقدية في العراق على الرغم مما تم توفيره من غطاء استقرار في مستوى الأسعار عن طريق أدواتها المختلفة إذ أن الهيمنة الطبيعة الربعية -النفطية على مكونات الموازنة العامة لا تزال العامل الحاسم ، وبالتالي الموجه الأساس لقيادة السياسة النقدية على الرغم مما يتمتع به البنك المركزي من استقلالية في استعمال أدواته النقدية بموجب قانونه رقم 56 لسنة 2004 م (ال طعمة، والشمري، 2017، ص.2).

إن طبيعة عرض النقود كمتغير داخلي خلال المدة (2003-2014 م) إذ كانت خاضعة تماماً لقيد التمويل ومن ثم طريقة الانفاق العام ومدى حاجة الحكومة للعملة المحلية لسد احتياجات الموازنة العامة، قد ينمو الأساس النقدي ، وبالتالي عرض النقود مع توسع عمليات مبادلة وزارة المالية للعملة الأجنبية بالدينار العراقي المصدر من قبل البنك المركزي بسعر الصرف الرسمي، أما بالنسبة للمدة (2014-2020) فقد اضفت التغيرات السياسية والأمنية والاقتصادية والخدمية صفة جديدة لطبيعة التغير الداخلي لعرض النقود في العراق ، إذ يعد الأساس النقدي في الميزانية العمومية للبنك المركزي نتاج لعملية تحصيل الإيرادات النفطية وقد أصبحت النفقات العامة هي بمثابة قيد التوسع في عرض النقود(أي المحدد لكمية السيولة)، ويتم من خلال سياسة التعقيم عبر نافذة العملة إذ تمارس السلطة النقدية دورها في السيطرة على مناسيب السيولة وبالتالي تتلافى الآثار غير المرغوب فيها للتوسع في الانفاق العام التي تحدده متطلبات الاقتصاد الكلي ومن ثم احتياجات الحكومة لإدارة شؤون البلاد المختلفة.

أي إن ارتباط الموازنة العامة في ميزانية البنك المركزي للمدة قيد البحث يظهر من خلال إسهام الطبيعة الربعية في الاقتصاد الربعي (الإيرادات النفطية) في تحقيق تراكم إيجابي للعمات الأجنبية وتتم ضمن صافي الموجودات الأجنبية وكذلك على حساب صافي الموجودات المحلية لتشكل الجزء الأكبر من الأساس النقدي الذي يعد العامل الأساس لتكوين عرض النقود وعليه فإن أي عجز الموازنة نتيجة لتراجع الإيرادات النفطية بعد سنة 2013 وتوسع الانفاق العام إذ يؤدي إلى ارتفاع مقدار الاقتراض الداخلي، ومن ثم لجوء الحكومة إلى الاقتراض الخارجي من صندوق النقد الدولي لسد فجوة العجز المالي المتحقق.

إن الاختلالات البنوية وضعف التنوع أضعف تأثير أسعار الفائدة في إدارة السياسة النقدية ويؤدي إلى تبني سعر الصرف من قبل السلطة النقدية للقيام بدور المثبت الاسمي واعتماده هدفاً وسيطاً للسياسة النقدية في ممارسة البنك المركزي وسياسة التعقيم لفائض السيولة الناجم عن طبيعة الانفاق العام المحدد لمعدلات نمو عرض النقود ويتم عبر نافذة العملة الأجنبية.

إن هذا الوضع يتلاءم تماماً مع طبيعة الاقتصاد العراقي الريعي التي يمثل مصدر إيراداته المحرك الأساس في النشاط الاقتصادي ومن ثم العامل الحاسم لزيادة الانفاق المحفز للتوسع في عرض النقود، وبالتالي النتيجة التي نخلص إليها وفقاً لما تقدم هي أن طبيعة داخلية عرض النقود في العراق للمدة (2003-2020 م) وقد تشكلت من خلال علاقة الارتباط ما بين مكونات عرض النقود ومن العوامل الطلب الحكومي على النقود، وهذا ما يتوافق ورؤية المدرسة ما بعد الكينزية التي ترى عدم وجود إمكانية للفصل ما بين عرض النقود والطلب عليه، إذ إن النشاط الاقتصادي يعد المحدد الحاسم والمؤثر الأكبر في مكونات الأساس النقدي ومن ثم عرض النقود.

إن نظرية داخلية عرض النقود للمدرسة ما بعد الكينزية إذ تفترض إن عرض النقود كمتغير داخلي يحدده النشاط الاقتصادي ، إذ يكون محفز بالطلب وخاضعاً بالأساس لقيود الائتمان المصرفي وهذا ما يعني أن الائتمان يسبب أو يزيد من عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي يزيد أو يسبب من عرض النقود.

أما في العراق فإن النشاط الاقتصادي (لاسيما الإيرادات النفطية) يتم عن طريق قيد الانفاق العام وبفعل من عمليات الشراء أو المبادلة للعملة الأجنبية الذي يقوم بها البنك المركزي (مع) وزارة المالية وكذلك ما يصدره من عملة محلية وبسعر الصرف الرسمي وقد يسبب أو يخلق الأساس النقدي، ومن ثم يزيد عرض النقود بمعنى أن الانفاق الحكومي يسبب أو يزيد عرض النقود إذ تصبح بذلك طبيعة داخلية عرض النقود متولدة نتيجة ذلك عوامل اقتصادية داخلية وليس عوامل مالية بحتة مقيدة لقرارات السلطة النقدية، فضلاً عن ذلك كونها مرتبطة بالصلة الوثيقة ما بين مكونات الموازنة العامة ومن ثم مكونات الميزانية العمومية للبنك المركزي في العراق.

إن ما تقدم يؤكد الدور الرائد الذي يجب إن يقوم به قطاع النفط الخام في تحفيز النشاط الاقتصادي خاصة وأنه يعد الممول الأول والأكثر أهمية للإنفاق في الموازنة العامة وقد تكون المساهم

الأكبر في تكوين الناتج المحلي، ومن ثم التراكم الرأسمالي في الاقتصاد إذ يمثل قطاع النفط الخام مع قطاع الكهرباء الرافعة المالية للنمو الاقتصادي، وقد يعمل القطاعان كدوافع لمحركات التنمية الزراعية والصناعة في العراق.

إن هذا الواقع قد يفرض على الحكومة العمل الجاد إذ يتم توسيع فرص الاستثمار في القطاع النفطي بهدف توفير الموارد المالية اللازمة للشروع في إعادة اعمار البنى التحتية و تأهيل وتوسيع المشروعات الإنتاجية والخدمية الاستراتيجية، ومن ثم تنفيذ سياسات الإصلاح الاقتصادي، فضلاً عن قيام الحكومة بدعم وتشجيع مشاركة القطاع الخاص في عملية البناء والاعمار والتنمية وتحقيق النمو المطلوب عن طريق تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأمني والإفادة من التشريعات الاقتصادية النافذة ومن ثم تحسين التشريعات اللازمة لحماية هذا القطاع، وإقامة المشروعات المشتركة معه من أجل منحه الثقة اللازمة للعمل ضمن بيئة الاقتصاد العراقي، وقد تسهيل عودة رؤوس الأموال المهاجرة خارج الدول بالشكل الذي يضمن معالجة الاختلالات الهيكلية والبنوية ويتم خلق التنوع الاقتصادي المرغوب ومغادرة الصفة الربعية الملازمة للاقتصاد العراقي.

وفي ضوء الواقع الراهن للاقتصاد العراقي، إذ يتم تعويض السلطة النقدية فقدان السيطرة على مناسب الكتلة النقدية (عرض النقود) الناجم عن طبيعة داخلية عرض النقود بالشكل الذي أضعف فاعلية السياسة النقدية في تحقيق أهدافها في الاستقرار والنمو الاقتصادي فإن على السلطة النقدية وقد يتم من خلال إدارة نافذة العملة الإبقاء على هدف تحقيق استقرار سعر الصرف كمثبت اسمي في مقدمة أولويات السياسة النقدية في العراق لضمان تحقيق الاستقرار السعري ، وبالتالي الحفاظ على قيمة العملة عند المستوى المرغوب لإدارة مناسب السيولة والحد من معدلات التضخم وتحفيز النمو الاقتصادي ويتم عن طريق توفير التمويل اللازم من العملة الأجنبية وذلك لسد متطلبات التجارة واحتياجات الانفاق العام ضمن القيود والحدود المسموحة والملائمة لوضع الاقتصاد العراقي.

الفصل الثالث

التحليل القياسي والاقتصادي لدور بعض المتغيرات الاقتصادية في السياسة النقدية

المبحث الأول: توصيف الأنموذج القياسي واختبارات السكون

المبحث الثاني: التقدير الرياضي للأنموذج

تمهيد

تضمن هذا الفصل المنهج القياسي المستخدم في تقدير النماذج الرياضية، جزء هذا الفصل على مبحثين، إذ جاء المبحث الأول تناول توصيف الأنموذج القياسي واختبارات السكون على السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة والتحقق من وجود أو عدم وجود جذر الوحدة في المتغيرات وبذلك نتمكن من تحديد أسلوب التحليل بناءً على النتائج، والمبحث الثاني تم فيه تقدير الأنموذج الرياضي وتحليله وتفسيره قياسياً واقتصادياً وإجراء الاختبارات اللازمة للتحقق من جودة وقوة الأنموذج.

المبحث الأول: توصيف النموذج القياسي واختبارات السكون

أولاً : توصيف الانموذج القياسي :-

إن أسلوب التحليل القياسي من الأساليب الكمية التي يقوم على أساس اختبار وتقدير العلاقة بين العديد من المتغيرات المدروسة وذلك لما يتسم به هذا الأسلوب من البساطة والدقة والقدرة على تفسير النتائج ، وأن الهدف الأساس للدراسات القياسية بمختلف أنواعها هي النظرية الاقتصادية ومع ذلك يبقى القياس الكمي أداة لبرهنة مدى مطابقة نتائج المتغيرات محل الدراسة مع منطق النظرية الاقتصادية وبهذا فإن الأسلوب القياسي هو وسيلة يتم استخدامها لتأكيد فروض النظرية الاقتصادية ، وتم توصيف الانموذج على أساس بناء الأنموذج القياسي وذلك لما تطلبه الأمر من تحديد المتغيرات التي يحتويها الانموذج وعليه تم الاعتماد على النظرية الاقتصادية لتحويل العلاقة بين المتغيرات إلى معادلات رياضية وتم في هذه المرحلة تحديد متغيرات النموذج وانطلاقاً من منطق النظرية الاقتصادية وعلى البيانات المتوفرة للعينة المدروسة ، إذ كانت العينة متكونة من 18 سنة للمدة من (2003-2020 م) وتم تقسيم البيانات إلى نصف سنوية وأصبح عدد المشاهدات 36 واستعملت المتغيرات التابعة والمستقلة المتمثلة وبناء هيكل الانموذج القياسي الذي يتكون من عدة معادلات استخدم الانحدار الخطي البسيط في تقدير العلاقة المدروسة وكما في بالجدول الآتي :-

جدول (7) توصيف المتغيرات عينة الدراسة

اسم المتغير	الرمز	نوع المتغير	بناء هيكل الانموذج
الناتج المحلي الاجمالي	Gdp	مستقل	===
الانفاق الحكومي	GOV	مستقل	===
الدين العام	PD	مستقل	===
عرض النقود الضيق	NMO	تابع	$NMO = B_0 + B_1 GDP + B_2 GOV + B_3 PD + ei$
عرض النقود الواسع	WMO	تابع	$WMO = B_0 + B_1 GDP + B_2 GOV + B_3 PD + ei$

المصدر :- الجدول من إعداد الباحث

ثانياً: اختيار النمادج القياسية:-

إن التحليل الحديث للسلاسل الزمنية والمتمثل باختبارات الاستقرارية (اختبارات جذر الوحدة) الذي يعد الشرط المهم لاختيار الأنموذج القياسي من اهم الاختبارات التي تؤدي إلى المرحلة التالية، التي تتمثل باختيار أنموذج يتناسب مع استقراريه البيانات، إذ إن استخدام طريقة Ordinary Least Square (OLS) من دون الاكتراث إلى اختبارات الاستقراريه قد يعطي نتائج مضللة وغير دقيقة على الرغم من أنه قد تكون هناك علاقة معنوية إلا أن هذه العلاقة هي علاقة وهمية (Superius) لا يمكن اعتمادها في التفسير (Gujarati, 2004, 232).

ثالثاً:- اختبارات استقراريه السلاسل الزمنية:-**1- اختبار جذر الوحدة (ADF) – Augmented Dicky – Fuller :-**

جاءت نتائج اختبار ديكي – فولر الموسع ADF عند المستوى $I(0)$ كما مبينة في الجدول (8)، إذ إن عرض النقد الضيق والواسع استقر عند المستوى والمتغيرات البقية الأخرى استقرت بعد اخذ الفرق الأول لهما عند المستوى 5 % مع الثابت كما اشارت نتائج اختبار ADF بعد أخذ الفرق الأول $I(1)$ (First Difference) كما مبين بالجدول رقم (8)، لتؤكد استقراريه المتغيرات المتبقية عند مستوى معنوية 1% .

جدول (8) نتائج اختبار استقرار (سكون) المتغيرات عند المستوى (0) والفرق الأول (1) باستخدام اختبار ADF

At Level		(GDP)	(GOV)	(PD)	(NMO)	(WMO)
With Constant	t-Statistic	2.042	1.785	0.343	0.011	0.226
	Prob.	0.267	0.374	0.894	0.944	0.917
		No	no	No	no	No
With Constant & Trend	t-Statistic	0.932	0.859	2.560	5.325	4.402
	Prob.	0.927	0.937	0.299	0.004	0.018
		No	no	No	*	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.345	0.705	2.166	== ==	== ==
	Prob.	0.773	0.396	0.988	= ==	= ==
		No	no	No	= ==	= ==
At First Difference		(GDP)	(GOV)	(PD)	(NMO)	(WMO)
With Constant	t-Statistic	2.324	4.012	2.607	= ==	= ==
	Prob.	0.176	0.008	0.114	= ==	= ==
		No	***	No	= ==	= ==
With Constant & Trend	t-Statistic	3.395	= ==	6.541	= ==	= ==
	Prob.	0.095	= ==	0.000	= ==	= ==
		*	= ==	*	= ==	= ==
Without Constant & Trend	t-Statistic	====	= ==	= ==	= ==	= ==
	Prob.	====	= ==	= ==	= ==	= ==
		====	= ==	= ==	= ==	= ==

*: معنوي عند مستوى 10%، **معنوي عند مستوى 5%، ***: معنوي عند مستوى 1%، no: غير معنوي
المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10.

المبحث الثاني: التقدير الرياضي للنموذج

أولاً: تقدير النماذج القياسية لدور بعض المتغيرات الاقتصادية على السياسة النقدية

إن نتائج استقراره السلسلة الزمنية تعد المؤشر الأساس التي يبنى على أساسها اختيار الانموذج المناسب لكل حالة من حالة السكون ، إذ إن اختيار الانموذج الملائم في السلاسل الزمنية يعتمد على رتبة سكون المتغيرين التابع والمتغيرات المستقلة ، وبناءً على ذلك يمكن القول إنه لا يمكن استعمال الانحدار الخطي المتعدد طالما ان هناك اختلاف في رتبة التكامل بين المتغير التابع (عرض النقد الواسع والضيق) والمتغيرات المستقلة (الناتج المحلي الإجمالي و الانفاق الحكومي و الدين العام) ، وأن الأنموذج الوحيد الذي يمكن استعماله في هذه الحالة هو أنموذج ARDL وقبل تحليل البيانات باستعمال البرنامج الإحصائي *Eviews-10* لابد من تحديد درجة الإبطاء للمتغيرات الداخلة في النموذج وكانت بالشكل الآتي :-

أولاً :- تحديد مدة الإبطاء المثلى :-

إن مدة الإبطاء المثلى التي أظهرتها نتائج الاختبارات الثلاثة (SC. AIC. HQ) التي استعملت في تحديد مدة لإبطاء المثلى بهدف تحقيق افضل تقدير للنموذج المقدر وهي المدة ولكافة المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة وعند مستوى 5% ذلك كون قيمتها هي الأقل بالمقارنة مع بقية القيم الأخرى في الاختبارات وسيتم الاعتماد على تلك المدة في تقدير هذا الأنموذج .

جدول (9) يبين تحديد مدة الابطاء المثلى للمتغيرات الاقتصادية

	Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
gdp	0	-640.986	NA	4.63	38.908	38.953	38.923
	1	-605.186	*67.261	*2.61	*36.889	*36.889	*36.829
	2	605.135	0.0925	5.95	36.856	36.992	36.902
gov	0	-612.297	NA	8.13	37.169	37.214	37.184
	1	-591.193	*39.649	*2.40	*35.951	*36.041	*35.981
	2	-591.129	0.115	2.55	36.007	36.143	36.053
Pd	0	-392.726	NA	1.35	23.862	23.907	23.877
	1	-363.559	*54.797	*2.45	*22.155	*22.245	*22.185
	2	-363.554	0.0097	2.60	22.215	22.351	22.261
nmo	0	-611.578	NA	7.78	37.125	37.171	37.141
	1	-556.013	104.395	2.85	33.818	33.909	33.849
	2	-554.135	3.414	2.70	33.765	33.901	33.811
	3	-550.433	6.505*	2.30*	33.602*	33.783*	33.663*
wmo	0	-636.784	NA	1.15	37.516	37.561	37.532
	1	-573.444	119.229	2.94	33.849	33.939	33.880
	2	-570.288	*5.753	*2.59	*33.722	*33.857	*33.768

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي *Eviews-10*
*تعني مدة الابطاء المثلى

يتضح من نتائج التحليل في الجدول أنفاً أن مدة الابطاء المثلى للمتغيرات الاقتصادية محل الدراسة هي المدة الأولى والثالثة وذلك كونها جاءت متوافقة مع معيار سكوارز (*SC*) ومعيار اكايك (*AIC*) ومعيار هانان كوين (*HQ*) وهي اقل قيمة.

ثانياً : نتائج التقدير باستخدام نموذج *ARDL* (انموذج عرض النقد الضيق) :-

تم تقدير هذه الدالة باستعمال أنموذج *ARDL* الذي يمكن تطبيقه على المتغيرات المختلفة من حيث رتبة التكامل أو رتبة الاستقرار، إذ ظهرت النتائج التي تشير إلى العلاقة بين المتغيرات المستقلة (الناتج المحلي الإجمالي، الانفاق الحكومي، الدين العام) مع المتغير التابع (عرض النقد الضيق) وظهرت نتائج *ARDL* كما مبين بالجدول ادناه :

جدول (10) نموذج *ARDL* الأساسي (عرض النقد الضيق)

Dependent Variable: NMO				
Method: ARDL				
Date: 05/26/22 Time: 01:25				
Sample (adjusted): 2004S1 2020S2				
Included observations: 34 after adjustments				
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (2 lags, automatic): GOV GDP PD				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 54				
Selected Model: ARDL(2, 2, 0, 0)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
NMO(1)	0.439227	0.162378	2.704961	0.0119
NMO(2)	0.537609	0.180384	2.980351	0.0062
GOV	0.073768	0.055563	1.327645	19500.
GOV(1)	0.005088	0.067546	0.075326	40030.
GOV(2)	0.158189	0.065972	2.397829	0.0240
GDP	0.071442	0.038805	1.841052	0.0771
PD	-55.89967	31.63933	-1.766778	0.0890
C	12199107	5732347.	2.128117	0.0430
R-squared	0.981292	Mean dependent var	54658249	
Adjusted R-squared	0.976255	S.D. dependent var	28184162	
S.E. of regression	4343024.	Akaike info criterion	33.60836	
Sum squared resid	4.90E+14	Schwarz criterion	33.96751	
Log likelihood	-563.3422	Hannan-Quinn criter.	33.73084	
F-statistic	194.8228	Durbin-Watson stat	6690381.	
Prob(F-statistic)	0.000000			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج التحليل الإحصائي *Eviews-10*

التفسير الإحصائي :- نلاحظ من خلال نتائج التحليل جدول (10) بلغت قيمة الحد الثابت (12199107) وبإشارة موجبة والتي تدل على قيمة المتغير المعتمد (عرض النقد الضيق) عندما تكون المتغيرات المستقلة صفراً وليس لهذه القيمة تفسيراً اقتصادياً ، إذ الأنموذج المقدر ذات قوة تفسيرية عالية ، إذ يلحظ ان قيمة معامل التحديد المصحح R^2 بلغت (0.97) وهذه النسبة تدل على أن نسبة 97% من التغيرات التي حدثت في عرض النقد الضيق تعود إلى تأثير المتغيرات المستقلة وان نسبة 3% من التقلبات لم يتضمنها الانموذج او قد امتص اثرها المتغير العشوائي ، كما تبين أن قيمه إحصائية F بلغت (194.822) وهي معنوية عند مستوى 1% ، أما إحصائية D-W فكما هو

معروف لا يعتمد عليها بسبب دخول ابطاءات المتغير التابع نفسه في التقدير ، لذا استعصنا عنها بإحصائية Breusch-Godfrey LM للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي كما سيتم ايضاحها لاحقاً

التفسير الاقتصادي :-

- 1- الناتج المحلي الإجمالي : - يتضح من الجدول أنفاً أن مقدرة الناتج المحلي الإجمالي بلغت (0.07) بمستوى معنوية 10% وهي مطابقة لمنطق النظرية الاقتصادية إذ ان زيادة الناتج المحلي الإجمالي سوف تؤدي إلى زيادة في عرض النقود الضيق كون العلاقة طردية .
 - 2- الانفاق الحكومي :- ظهرت نتيجة معامل الانفاق الحكومي (0.005) وهي معنوية على مستوى 1% أي هنالك تأثير طردي على عرض النقود الضيق .
 - 3- الدين العام :- ظهرت نتيجة معامل الدين العام (-55.89) وهي غير معنوية على مستوى 10% بإشارة عكسية أي هنالك تأثير عكسي على عرض النقود الضيق .
- 1- انموذج تصحيح الخطأ :-

وهو أنموذج مطور لأنموذج تصحيح الخطأ ECM الذي يفترض عند تطبيقه ان تكون المتغيرات متكاملة من الدرجة نفسها ، علما ان أنموذج ARDL يتم من خلاله تقدير العلاقة قصيرة الاجل بين المتغيرات فضلاً عن استخراج التكامل المشترك ضمناً وفق اختبار BAUND TEST أو اختبار الحدود .

بلغ حد تصحيح الخطأ (-0.02) سالب ومعنوي عند 1% يبين ذلك أن التحول الرتيب نحو مسار التوازن بصورة مباشرة ، فأن عملية تصحيح الخطأ تتذبذب حول القيمة طويلة المدى بصورة معتدلة ، وعند اكتمال العملية فأن التحول نحو مسار التوازن سيكون سريعاً ، وأن الأخطاء الحاصلة في الاجل القصير يمكن تصحيحها في مدة أقل من وحدة الزمن المستخدمة في التحليل (سنة) أي أن أخطاء الاجل القصير يمكن تصحيحها في تلك المدة .

جدول (11) انموذج تصحيح الخطأ للمتغيرات عينة الدراسة

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(NMO)				
Selected Model: ARDL(2, 2, 0, 0)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 05/26/22 Time: 01:45				
Sample: 2003S1 2020S2				
Included observations: 34				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(NMO(1))	0.537609	0.148952	3.609267	0.0013
D(GOV)	0.073768	0.046537	1.585139	25000.
D(GOV(1))	0.158189	0.051291	3.084121	0.0048
CointEq(-1)*	-0.023164	0.003743	-6.188852	0.0000
R-squared	0.414498	Mean dependent var	69982..28	
Adjusted R-squared	0.355948	S.D. dependent var	37997..50	
S.E. of regression	4043136.	Akaike info criterion	33.37307	
Sum squared resid	4.90E+14	Schwarz criterion	33.55264	
Log likelihood	-563.3422	Hannan-Quinn criter.	33.43431	
Durbin-Watson stat	6690371.			

2- اختبار الارتباط الذاتي لـ Breusch-Godfrey:

إن من أهم الاختبارات في هذا المجال هو اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي لحد الخطأ في الأنموذج باستخدام اختبار مضاعف لاجرانج Serial Correlation LM Test الذي طوره كل من Breusch و Godfrey في عام 1978 ، إذ تم اجراء الاختبار لبواقي نموذج عرض النقد الضيق وكالاتي :-

أظهرت النتائج عدم وجود ارتباط ذاتي في ضوء اختبار LM وذلك بمقارنة احتمالية إحصائية Chi-Square البالغة 0.07 وهي اكبر من 0.05، وعليه نقبل فرض العدم، بمعنى أن الأنموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي للأخطاء.

جدول (12) نتائج اختبار الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

F-statistic	2.56	Prob. F(2,24)	0.137
Obs*R-squared	5.179	Prob. Chi-Square(2)	0.075

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10.

3- اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود :-

ومن أجل الذهاب إلى اختبار الحدود لـ (ARDL) ، يوضح الجدول (13) نتائج حساب احصائية (F) إذ جاءت القيم لـ (F) أكبر من قيمة الحد الأعلى للقيم الحرجة في النموذج ، وإشارة إلى نتائج الجداول ادناه للاختبار الأولى لأنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) نستخرج اختبار الحدود للمتغيرات أو التكامل المشترك للسلاسل الزمنية من مقارنة النتائج مع (I0) (I1) فإذا كانت قيمة F المحتسبة أكبر (I1) نحكم على أن هناك تكاملاً مشتركة بين السلسلتين ، وإذا كانت قيمة F المحتسبة أصغر من (I0) فيدل على عدم وجود تكامل مشترك، و إذا وقعت قيمة F المحتسبة بين الحدين دل ذلك على وضع غير مستقر وكالاتي :-

جدول (13) اختبار الحدود بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة

F-Bounds Test Null Hypothesis: No levels relationship				
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	6.649285	10%	2.37	3.2
K	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

ظهرت قيمة F لاختبار الحدود بمقدار (6.64) وهي معنوية على مستوى 1% وكما مبين بالجدول أنفاً وعند المقارنة مع الجداول الخاصة إذ يحتوي الاختبار على حدين اعلى وادنى وإذا جاءت قيمة F المحسوبة أكبر من الحد الأعلى لمستوى المعنوية 1% البالغة 4.66 ، عليه نرفض فرضية عدم القائلة بعدم وجود علاقة طويلة الاجل بين جملة المتغيرات المفسرة والمتغير التابع ونقبل الفرضية البديلة.

4- اختبار ثبات التجانس للتباين :-

أظهرت النتائج عدم وجود مشكلة عدم ثبات تجانس التباين في ضوء اختبار ARCH وذلك بمقارنة احتمالية إحصائية Chi-Square البالغة 0.073 وهي أكبر من 0.05، وعليه نقبل فرض عدم، بمعنى أن النموذج جيد ولا يعاني من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين للخطأ العشوائي .

جدول (14) نتائج اختبار ثبات التجانس للتباين للمتغيرات عينة الدراسة

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.073	Prob. F(1,31)	0.788
Obs*R-squared	0.077	Prob. Chi-Square(1)	0.780

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10.

ثانياً : نتائج التقدير باستخدام نموذج ARDL (انموذج عرض النقد الواسع) :-

تم تقدير هذه الدالة باستعمال أنموذج ARDL الذي يمكن تطبيقه على المتغيرات المختلفة من حيث رتبة التكامل او رتبة الاستقرار ، إذ أظهرت النتائج التي تشير إلى العلاقة بين المتغيرات المستقلة (الناتج المحلي الإجمالي ، الانفاق الحكومي ، الدين العام) مع المتغير التابع (عرض النقود الواسع) وظهرت نتائج ARDL كما مبين بالجدول ادناه :

جدول (15) نموذج ARDL الأساسي (عرض النقد الواسع)

Dependent Variable: WMO				
Method: ARDL				
Date: 05/27/22 Time: 23:49				
Sample (adjusted): 2004S1 2020S2				
Included observations: 34 after adjustments				
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (2 lags, automatic): GOV GDP PD				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 54				
Selected Model: ARDL(2, 2, 0, 0)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
WMO(1)	0.393477	0.155925	2.523496	0.0181
WMO(2)	0.553398	0.164335	3.367489	0.0024
GOV	0.055242	0.056080	0.985062	33700.
GOV(1)	0.012063	0.068169	0.176955	09010.
GOV(2)	0.154060	0.066649	2.311498	0.0290
GDP	0.083683	0.036665	2.282378	0.0309
PD	-51.48483	31.41037	-1.639103	0.1132
C	11425945	5569122.	2.051660	0.0504
R-squared	0.986512	Mean dependent var	03570.66	
Adjusted R-squared	0.982880	S.D. dependent var	42960.33	
S.E. of regression	4374039.	Akaike info criterion	33.62260	
Sum squared resid	4.97E+14	Schwarz criterion	33.98174	
Log likelihood	-563.5841	Hannan-Quinn criter.	33.74507	
F-statistic	271.6535	Durbin-Watson stat	8329871.	
Prob(F-statistic)	0.000000			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج التحليل الإحصائي Eviews-10

التفسير الإحصائي :- نلاحظ من خلال نتائج التحليل جدول (15) بلغت قيمة الحد الثابت (11425945) وبإشارة موجبة التي تدل على قيمة المتغير المعتمد (عرض النقد الواسع) عندما تكون المتغيرات المستقلة صفراً وليس لهذه القيمة تفسيراً اقتصادياً ، إذ الأنموذج المقدر ذات قوة تفسيرية عالية ، إذ يلاحظ أن قيمة معامل التحديد المصحح R^2 بلغت (0.98) وهذه النسبة تدل على أن نسبة 98% من التغيرات التي حدثت في عرض النقد الواسع تعود إلى تأثير المتغيرات المستقلة وأن نسبة 2% من التقلبات لم يتضمنها الأنموذج أو قد امتص اثرها المتغير العشوائي ، كما تبين إن قيمه إحصائية F بلغت (271.65) وهي معنوية عند مستوى 1% ، أما إحصائية D-W فكما هو معروف لا يعتمد عليها بسبب دخول ابطاءات المتغير التابع نفسه في التقدير ، لذا استعضنا عنها بإحصائية Breusch-Godfrey LM للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي كما سيتم ايضاحها لاحقاً.

التفسير الاقتصادي :-

1- الناتج المحلي الإجمالي :- يتضح من الجدول (15) أن مقدرة الناتج المحلي الإجمالي بلغت (-0.08) بمستوى معنوي 5% وهي مطابقة لفرضية البحث وذلك بسبب أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي ناجمة عن زيادة الانفاق الحكومي الناجم عن زيادة الإيرادات العامة المتأتية من مبيعات النفط الخام المباع بالدولار الأمريكي وهذا يتوجب على الدولة تحول العملة الأجنبية إلى عملة محلية لتمويل النفقات وهنا لابد للسياسة النقدية أن تواكب عملية زيادة الانفاق وأن اغلب النفقات العامة هي نفقات تشغيلية واغلبها (رواتب واجور) وهذا ينعكس على الاستهلاك السلع والخدمات المستوردة من الخارج وعليه تقل فعالية السياسة النقدية لكون الزيادة في عرض النقد للمواكبة الزيادة في الانفاق الحكومي .

2- الانفاق الحكومي :- ظهرت نتيجة معامل الانفاق الحكومي (0.05) وهي معنوية على مستوى 5% وتشير إلى وجود العلاقة الطردية مع عرض النقد الواسع بسبب طبيعة الاقتصاد العراقي (احادي الجانب) ، أي أنه يعتمد على الإيرادات المتحققة من النفط الخام في تمويل مجمل النشاط

الاقتصادي وهذا انعكس على تذبذب النمو الاقتصادي وبالتالي على فعالية السياسة النقدية في السيطرة على مستويات السيولة وتحقيق نوع من الاستقرار الاقتصادي والنقدي ، إذ أصبحت مكونات عرض النقود جميعها معتمد اعتماداً كبيراً أو شبة تام على ما يحققه الاقتصاد العراقي من إيرادات نفطية بالنقد الأجنبي .

3- الدين العام :- جاءت قيمة معامل الدين العام (-51.48) وهي غير معنوية إذ جاءت بعلاقة عكسية ويتضح إن الدين العام يؤثر سلباً على عرض النقد الواسع ، والسبب في ذلك أن تغطية عجز الموازنة في العراق متأتي اقله من الدين العام وأن اقله الدين العام هو قروض داخلية وليس خارجية من البنوك التجارية مما انعكس هذا على خفض احتياطياتها من الوداع وتقليص حجم قروضها الممنوحة إلى القطاع الخاص والجمهور من أجل توفير اكبر كمية السيولة الكافية لتغطية ما تحتاجه الحكومة من قروض أي أن مكونات احد مكونات عرض النقود اختلت بسبب ان البنوك التجارية العراقية في هذه الحالة ستستبدل القروض الخاصة بالقروض العامة وعليه سوف لن يزداد عرض النقود بل ينخفض وبالتالي ارتفعت تكلفة القروض الموجة للأفراد والقطاع الخاص .

ومما سبق نلاحظ إن الإيرادات النفطية في الاقتصاد العراقي تغطي حوالي (95%) الانفاق العام في العراق وهذا يجعل من عرض النقود تابع ومرتبب ارتباطاً وثيقاً مع زيادة او نقصان الانفاق الحكومي الذي يعتمد على تحويل العملة الاجنبية المتأتية من مبيعات النفط إلى العملة المحلية من قبل البنك المركزي العراقي التي أصبحت المحرك الاساس للتغير في عرض النقود وهذا انعكس على كون عرض النقود متغيراً تابعاً وليس مستقلاً أي متغيراً داخلياً متأثراً بمستويات الانفاق العام

1- انموذج تصحيح الخطأ :-

وهو أنموذج مطور لأنموذج تصحيح الخطأ ECM الذي يفترض عند تطبيقه أن تكون المتغيرات متكاملة من الدرجة نفسها ، علماً أن أنموذج ARDL يتم من خلاله تقدير العلاقة قصيرة

الاجل بين المتغيرات فضلاً عن استخراج التكامل المشترك ضمناً وفق اختبار **BAUND TEST** او اختبار الحدود.

بلغ حد تصحيح الخطأ (-0.05) سالب ومعنوي عند 1 % يبين ذلك أن التحول الرتيب نحو مسار التوازن بصورة مباشرة ، فأن عملية تصحيح الخطأ تتذبذب حول القيمة طويلة المدى بصورة معتدلة ، وعند اكتمال العملية فأن التحول نحو مسار التوازن سيكون سريعاً، وأن الأخطاء الحاصلة في الاجل القصير يمكن تصحيحها في مدة اقل من وحدة الزمن المستعملة في التحليل (سنة) أي أن أخطاء الاجل القصير يمكن تصحيحها في تلك المدة .

جدول (16) انموذج تصحيح الخطأ لمتغيرات عينة الدراسة

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(WMO)				
Selected Model: ARDL(2, 2, 0, 0)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 05/27/22 Time: 23:59				
Sample: 2003S1 2020S2				
Included observations: 34				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(WMO(1))	-0.553398	0.140494	3.938955	0.0005
D(GOV)	-0.055242	0.046512	1.187690	45700.
D(GOV(1))	0.154060	0.050293	3.063233	0.0050
CointEq(-1)*	-0.053126	0.007812	-6.800251	0.0000
R-squared	0.445285	Mean dependent var		3322135
Adjusted R-squared	0.389814	S.D. dependent var		5212877.
S.E. of regression	4072008.	Akaike info criterion		33.38730
Sum squared resid	4.97E+14	Schwarz criterion		33.56687
Log likelihood	-563.5841	Hannan-Quinn criter.		33.44854
Durbin-Watson stat	1.583298			

2- اختبار الارتباط الذاتي لـ *Breusch-Godfrey*:

إن من أهم الاختبارات في هذا المجال هو اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي لحد الخطأ في الأنموذج باستعمال اختبار مضاعف لاجرانج *Serial Correlation LM Test* الذي طوره كل من *Breusch* و *Godfrey* في عام 1978 م، إذ تم اجراء الاختبار لبواقي نموذج عرض النقد الضيق وكالاتي :-

أظهرت النتائج عدم وجود ارتباط ذاتي في ضوء اختبار LM وذلك بمقارنة احتمالية إحصائية $Chi-Square$ البالغة 0.07 وهي أكبر من 0.05، وعليه نقبل فرض العدم، بمعنى أن الأنموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي للأخطاء.

جدول (17) نتائج اختبار الارتباط الذاتي لمتغيرات عينة الدراسة

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	2.144	Prob. F(2,24)	0.139
Obs*R-squared	5.154	Prob. Chi-Square(2)	0.076

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10.

3- اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود :-

ومن أجل الذهاب إلى اختبار الحدود لـ $(ARDL)$ ، يوضح الجدول (17) نتائج حساب إحصائية (F) إذ جاءت القيم لـ (F) أكبر من قيمة الحد الأعلى للقيم الحرجة في الأنموذج، وإشارة إلى نتائج الجداول أدناه للاختبار الأولى لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع $(ARDL)$ نستخرج اختبار الحدود للمتغيرات أو التكامل المشترك للسلاسل الزمنية من مقارنة النتائج مع $(I0)$ $(I1)$ فإذا كانت قيمة F المحتسبة أكبر $(I1)$ نحكم على أن هناك تكاملاً مشتركة بين السلسلتين، وإذا كانت قيمة F المحتسبة أصغر من $(I0)$ فيدل على عدم وجود تكامل مشترك، وإذا وقعت قيمة F المحتسبة بين الحدين دل ذلك على وضع غير مستقر وكالآتي :-

جدول (18) اختبار الحدود بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	8.015524	10%	2.37	3.2
K	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

تبين أن قيمة F لاختبار الحدود بمقدار (8.015) وهي معنوية على مستوى 1% وكما مبين بالجدول أعلاه وعند المقارنة مع الجداول الخاصة إذ يحتوي الاختبار على حدين أعلى وأدنى وإذا

جاءت قيمة F المحسوبة اكبر من الحد الأعلى لمستوى المعنوية 5% البالغة 8.015 ، عليه نرفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة طويلة الاجل بين جملة المتغيرات المفسرة والمتغير التابع ونقبل الفرضية البديلة

4- اختبار ثبات التجانس للتباين :-

أظهرت النتائج عدم وجود مشكلة عدم ثبات تجانس التباين في ضوء اختبار ARCH وذلك بمقارنة احتمالية إحصائية Chi-Square البالغة 0.305 وهي أكبر من 0.05، وعليه نقبل فرض العدم، بمعنى أن النموذج جيد ولا يعاني من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين للخطأ العشوائي .

جدول (19) نتائج اختبار ثبات التجانس للتباين

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.598	Prob. F(1,31)	0.445
Obs*R-squared	0.624	Prob. Chi-Square(1)	0.429

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10.

الاستنتاجات

والتوصيات

الاستنتاجات

- 1- أولت نظرية داخلية عرض النقود اهتماماً كبيراً لعلاقة الترابط ما بين القطاعات الحقيقية والنقدية في الاقتصاد، والتي تتجه من الائتمان إلى النقود إلى النشاط الاقتصادي، وفيها يكون أثر الناتج أو الدخل على عرض النقود .
- 2- لقد اثبتت نتائج التحليل أن استمرار هيمنة الطبيعة الربعية لاسيما الإيرادات النفطية على مصادر النقد الأجنبي، وضعف تنوع الاقتصاد، وما خلفه من اختلال واضح في بنية الناتج، مما انعكس ذلك على اتجاهات تطور المتغيرات الاقتصادية الكلية في ظل الانفتاح الاقتصادي العراقي على العالم الخارجي، كما اوجدت أن هناك علاقة ترابط وثيقة ما بين مكونات عرض النقود وعوامل الطلب الحكومي على النقود.
- 3- أصبح النشاط الاقتصادي من أهم مؤشرات المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تؤثر في مكونات الأساس النقدي وعرض النقود، ومن ثم اضى على عرض النقود الصفة الداخلية عند تفسير طبيعة التغير الحاصل فيه، فضلاً عن كون داخلية عرض النقود ترتبط باستهداف البنك المركزي تحقيق الاستقرار في سعر الصرف، ومن ثم عدم قدرة السلطة النقدية في السيطرة على عرض النقود او التحكم فيه عن طريق أداة الاستهداف النقدي باعتباره متغيراً تابعاً لمتغيرات الاقتصادية الكلية.
- 4- إن إدارة السياسة النقدية في العراق على الرغم مما توفره من غطاء للاستقرار في مستوى العام للأسعار عن طريق أدواتها المختلفة، لكن هيمنة الطبيعة الربعية -النفطية على مكونات الموازنة لا تزال العامل الحاسم والموجه الأساس لقيادة السياسة النقدية في العراق.
- 5- اضفت التغيرات السياسية والأمنية والاقتصادية صفة جديدة لطبيعة التغير الداخلي لعرض النقود في العراق ، إذ عدّ الأساس النقدي في الميزانية العمومية للبنك المركزي نتاج لعملية تحصيل الإيرادات النفطية، وأصبحت النفقات العامة هي بمثابة قيد التوسع في عرض النقود.
- 6- إن مقدرة الناتج المحلي الإجمالي بلغت (-0.08) بمستوى معنوي 5% وهي مطابقة لفرضية البحث وذلك بسبب أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي ناجمة عن زيادة الانفاق

الحكومي الناجم عن زيادة الإيرادات العامة المتأتية من مبيعات النفط الخام المباع بالدولار الأمريكي.

7- ظهرت نتيجة معامل الانفاق الحكومي (0.05) وهي معنوية على مستوى 5 % وتشير إلى وجود العلاقة الطردية مع عرض النقد الواسع بسبب طبيعة الاقتصاد العراقي (احادي الجانب).

8- جاءت قيمة معامل الدين العام (-51.48) وهي غير معنوية إذ جاءت بعلاقة عكسية ويتضح ان الدين العام يؤثر سلباً على عرض النقد الواسع ، والسبب في ذلك أن تغطية عجز الموازنة في العراق متأتي أغلبه من الدين العام.

التوصيات

1- على الحكومة العمل الجاد من أجل تحقيق الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي، وتخفيف حدة التوترات المذهبية والطائفية، ومحاربة الفساد المالي والإداري، واتخاذ الإجراءات ووضع البرامج الكفيلة بتحقيق المصالحة الوطنية وتعزيز روح المواطنة داخل المجتمع، بالشكل الذي يضمن توفير المناخ الملائم لنجاح البرنامج الحكومي وتحسين بيئة الاعمال وتنويع الإيرادات وتحقيق اهداف الاقتصاد الكلي.

2- ضرورة اعتماد الحكومة سياسة ربط (تحديد) تقديرات مستوى النفقات في قانون الموازنة العامة السنوية بتقديرات مستوى الإيرادات المتوقع الحصول عليها، وذلك من أجل، ضبط الانفاق الحكومي، وتلافي أعباء الدين العام الداخلي والخارجي الذي قد ينجم عن سياسة التمويل التضخمي لسد العجز المالي في الموازنة، وفي حال تحقيق فائض في الإيرادات، فإن على الحكومة ادخار هذا الفائض في صناديق خاصة واستخدامه لسد العجز المالي الحاصل عند تشريع قانون الموازنة للسنوات اللاحقة.

3- على البنك المركزي العراقي السعي من أجل ضمان تحقيق الاستقرار في إجراءات سير السياسة النقدية من خلال اصدار التعليمات واتخاذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على استقرار هامش الفرق بين سعر الفائدة بالنسبة للمقرض والمقترض ، بالشكل الذي يضمن تحقيق استقرار علاقة

الترباط ما بين تغيرات المؤشرات المحددة لطبيعة داخلية عرض النقود وما بين تقلبات عرض النقود الواسع M2، ومن ثم تحقيق أسعار فائدة موجبة تسهم في تشجيع الوحدات الاقتصادية على زيادة مدخراتها وودائعها لدى الجهاز المصرفي، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة احتياطات البنوك، والتوسع في منح الائتمان، وعليه زيادة حجم الاستثمار والتوظيف، وارتفاع مستوى الطلب الكلي، وتعزيز النمو الاقتصادي.

4- ضرورة سعي السلطات النقدية في العراق لتعويض تدني فاعلية السياسة النقدية، وذلك في الإبقاء على هدف تحقيق استقرار سعر الصرف في مقدمة أولويات السياسة النقدية عن طريق استخدام سياسة تعقيم فائض السيولة الناجم عن طبيعة الانفاق الحكومي لضمان تحقيق الاستقرار السعري، وثبات قيمة العملة المحلية عند المستوى المرغوب لإدارة معدلات نمو عرض النقود، ومن ثم ضمان استقرار معدل التضخم، وتحفيز النمو الاقتصادي.

5- على البنك المركزي العراقي السعي من أجل تحقيق هدف السيطرة على عرض النقود واستقرار الأسعار، عن طريق إدارة سياسته النقدية باستقلالية تامة عن القرار المالي، وفقاً للوضع الاقتصادي السائد، وبالشكل الذي يجعل إدارة البنك المركزي لمعدلات نمو عرض النقود عن طريق سياسة التعقيم (نافذة العملة الأجنبية) ملائمة تماماً لمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم تحقيق الاستقرار النقدي.

6- يتوجب على الدولة تحول العملة الأجنبية إلى عملة محلية لتمويل النفقات وهنا لابد للسياسة النقدية أن تواكب عملية زيادة الانفاق وأن أغلب النفقات العامة هي نفقات تشغيلية وأغلبها (رواتب واجور) وهذا ينعكس على الاستهلاك السلع والخدمات المستوردة من الخارج.

المصادر

المصادر

أ: القرآن الكريم

ب- الكتب العربية:

- 1- ابريهي علي، أحمد، "سياسات الاقتصاد الكلي والقطاع الخارجي في العراق"، دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، بغداد، 1999 م.
- 2- اودين منسيفيد، ناريمان بهرافش، علم الاقتصاد، مركز الكتاب الاردني، عمان، الاردن، 1988 م.
- 3- حميد عبد المجيد دراز ،سميرة إبراهيم ايوب ،مبادئ المالية العامة ،الدار الجامعية الاسكندرية ،مصر 2002 م.
- 4- رمزي زكي ،انفجار العجز ،علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشى والمنهج التتموي ، دار المدى للثقافة والنشر ، دمشق ،سوريا 2000 م.
- 5- السيد علي، عبدالمنعم، والعيسى، نزار سعدالدين، 2004 م، "النقود والبنوك والأسواق المالية"، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999 م.
- 6- صالح، مظهر محمد، "مدخل في الاقتصاد السياسي للعراق، الدولة الربعية من المركزية الاقتصادية إلى ديموقراطية السوق، دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، بغداد، 2010 م.
- 7- عبد المنعم السيد علي، اقتصاديات النقود والبنوك، ج ط، 1، 2 مطبعة الديواني، بغداد، 1986 م.
- 8- عبدالمطلب عبد الحميد (اقتصاديات المالية العامة)الدار الجامعة ، 2005 م.
- 9- قاسم، مظهر محمد صالح، "الاقتصاد الربعي ومأزق انفلات السوق-رؤية في المشهد الاقتصادي العراقي الراهن"، ط1، بيت الحكمة، بغداد، 2013 م.
- 10- محمود حسين الوادي و احمد عارف العساف ، "الاقتصاد الكلي " ، دار المسيرة ، عمان - الاردن ، 2009م
- 11- وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة حسن العصرية، بيروت 2010 م.
- 12- وهم ، بدر غيلان ، السوق النقدية والمالية في العراق ، بغداد، 2009 م.

ت- الرسائل والإطاريح

- 1- ابو حصيرة ، مازن أحمد ، الديون الخارجية واثرها على التنمية الاقتصادية في فلسطين ،رسالة ماجستير ،كلية التجارة ،الجامعة الاسلامية ،غزة ،فلسطين، 2015 م.
- 2- بالخير قسوم ، دور الاستثمار الخليجي في تمويل البلدان العربية ذات العجز المالي (خلال الفترة الممتدة من 2000إلى 2009) ،مذكرة مقدمة نيل شهادة الماجستير في الاقتصاد تخصص ،اقتصاد تنمية ،جامعة العقيد الحاج لحضر الجزائر ،2013م.
- 3- بودخدح كريم، "أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي-حالة الجزائر-"، مذكرة ماجيستر، جامعة الجزائر، 2010 م.
- 4- حسين شناوة مجيد ، العلاقة بين عجز الموازنة والتغير النقدي في بلدان مختارة ، مع اشارة خاصة للعراق ، اطروحة دكتوراه مقسمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة 2016م .
- 5- رعد حمود عبد الحسين تويج، الطلب على النقود وإدارة السياسة النقدية مع إشارة خاصة إلى العراق، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2010 م.
- 6- عبدو الزامل، دور السياسة النقدية في رسم معالم السياسة الاقتصادية الكلية في سوريا طروحه مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة دمشق :سوريا، 2005 م.
- 7- فلاح حسن كريم ، دور السياسة النقدية في استقرار سعر الصرف في العراق (دراسة قياسية للمدة من 1980-2008) ،رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2010 م.

ث- المجلات والدوريات

- 1-الاسدي، يوسف علي عبد، وجراح، نعيم صباح ،" الفاعلية النقدية للبنك المركزي العراقي"، مجلة دراسات إدارية، كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة البصرة، المجلد (8)، العدد (15)، 2015 م.
- 2- آل طعمة، حيدر حسين، والشمري، هاشم مرزوك ،" النفط واتجاهات السياسة النقدية في العراق" مقارنة أكاديمية، أوراق في السياسات الاقتصادية، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 2017 م.
- 3- ثريا عبد الرحيم، السياسة النقدية في العراق بين تراكمات الماضي وتحديات الحاضر، مجله كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد(23)، 2010 م.
- 4- حسن، صلاح محمود، معامل الاستقرار النقدي في الاقتصاد السعودي، مجلة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، 1، 1988 م .

- 5- حيدر عبد حسن الجبوري ، " رؤية حول مستوى التنسيق بين السياستين التقنية والمالية في العراق للمدة (2003-2010 -) " ، مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية ، جامعة بابل ، المجلد (20) ، العدد (1) ، 2012 م .
- 6- عبد، اياد حماده ، ازمة المديونية الخارجية للبلدان النامية واسبابها ،مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ،العدد2، (2008)م.
- 7- عثمان محادي ،تمويل عجز الموازنة العامة (النضرة الاسلامي اليوم الدراسي حول استراتيجية ادارة عجز الموازنة العامة في الجزائر ،جامعة محمد عبد الحميد برحومة ابو ضياف مسيلة ،الجزائر 2016م.
- 8- عوض فاضل الدليمي ،تقويم سياسة رفع قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي ،1998م.
- 9- الفايدى ،خمس خلف موسى ، الصناعة التحويلية في العراق ،مجلة كلية المعارف الجامعة ،المجلد (29)،العدد (1)، 2019م.
- 10- لحسن دردوري ،عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي ،ابحاث اقتصاد وادارية ،العدد (14)، 2013 م .
- مجلة الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، العدد91، 2012 م .
- 11- المشهداني ، ال طعمة ، احمد اسماعيل و حيدر حسين ، " دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة(2003-2009)". بغداد، المجلة العراقية، للعلوم الاقتصادية ، السنة العاشرة ، العدد ثلاثة وثلاثون ، (2012)م.
- 12- مظهر محمد صالح ، السياسة النقدية في مواجهة التضخم ، بحث مقدم إلى ندوة الآثار الإيجابية والسلبية لعملية رفع قيمة الدينار العراقي ، ندوة أقامها البنك المركزي العراقي ، بغداد، 2007 م .
- 13- مظهر محمد صالح السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية كلية الإدارة والاقتصاد العدد 18 الجامعة المستنصرية ، 2008 م .
- 14- مقداد غضبان لطيف ، " قياس تأثير هيمنة النمط الاستهلاكي للأنفاق الحكومي في الناتج المحلي الاجمالي النفطي وغير النفطي وتحليله في العراق " ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة بغداد ، المجلد (24) ، العدد (102) ، 2018 م .
- 15- نشأت نبيل محمد، "التوازن النقدي ومعدل الصرف، دراسة تحليلية مقارنة لسوق النقود وسعر الصرف"، القاهرة، 2006 م .
- 16- وداد يونس يحيي ، النظرية النقدية (النظريات و المؤسسات و السياسات) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي و الجامعة المستنصرية ، بغداد ، 2001 م .

ج- التقارير السنوية

- 1- قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004م .
- 2- قانون البنك المركزي العراقي رقم 64 لسنة 1976م .
- 3- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، المجموعة الاحصائية ، النشرة السنوية لسنوات مختلفة .
- 4- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء بر الابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي ، 2014م.
- 5- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، التقديرات الأولية السنوية للنتائج المحلي الاجمالي والدخل القومي ، 2016م.

ثانيا : المصادر الاجنبية

A. Books

- 1- Brewster, Lioyd T. , "Money Banking and Financial Markets" USA: South17-Western Part of the Thomson, 2006
- 2- .R. Glenn Hubbard, A. P.. Macroeconomics. Pearson9,(2012).
- 3- Abdul Muttalib Abdul Hamid, Economics of Money and Banking, Universit-House, Alexandria, Egypt, 2007.
- 4- Baumol & Blinder, William J. & Alan S. (Economics, Problemand Policies) Seventh Edition, Harcourt Brace College,(1998).
- 5- Cavalieri, Duccio, "On Some Equilibrium and Disequilibrium Theories of Endogenous Money: A Structuralist View", Macmillan, 2003
- 6- Cullen O. Roche: Understanding the Modern Monetary System, Orcam 5-Financial Group, SSRN papers, 2011
- 7- Danladi, J. D., et al. "Government expenditure and its implication for economic growth: Evidence from Nigeria." (2015).
- 8- De Vijlder, W. , Central Bank balance sheet expansion: The sky is not thelimit, BNP Paribas,2020.
- 9- Dippelsman, Robert, Dziobek Claudia, and Mangas Carlos A.Gutiérrez ,2012.
- 10- Griffiths, Alan and Wall, Stuart, "Applied Economics", 10th Edition,(England:18-Pearson, 2004.

- 11- Hewitson. Gillian," An Intellectual History of Money Endogeneity Theory", Department of Economics, La Trobe, 1993.
- 12- King, J.E. , "The Elgar Companion to Post Keynesian Economics", Second Edition, Edward Elgar ,Cheltenham, UK,2012.
- 13- Lag, M. & Krznar I. "Transmission Mechanism of Monetary Policy in Croatia Croatian National Bank,(2004).
- 14- Mc Connell & Brue, Campbell R. & Stanley L. (Economics' (2002).
- 15- Mishkin, F.S , "The Economics of Money Banking and Financial Markets
- 16- Peirre Pattat , Monnaie Institution Finan Ceres et Politiques monetaires , used Economica , paris 1987.
- 17- Robert Dippelsman ,Claudia Dziobek and cariosa ,"Gutierre zmangas, (2012).
- 18- S.Mishkin, Frederic·7- S.Mishkin, Frederic The Economics of Money ,Banking and Financial Markets 6th Ed ,Addison wesly,2000.
- 19- Syed Ahamed Safa & Rokeya Begum : Growth Of GDP And GNP Shows Dynamism , DhakZa The Independent , February , 2005 .
- 20- Wardhani, Rossieta, Martani, Ratna, Hilda ,Dwi , , Good governance and the impact of government spending on performance of local government in Indonesia,2017.
- 21- WB & IMF “ Developing Government Bond Markets” The World,(2001).
- 22- Wray, L. Randall," Endogenous Money: Structuralist and Horizontalist", The Levy Economics Institute, Working Paper No. 512, September, 2007
- 23- Zakaria Al-Douri, Yousra Al-Samarrai, Central Banks and Monetary Policie Dar Al-Yazouri, Amman, 2006.

B. Magazines and periodicals:

- 1- Adnan Muhammad Hasan Al-Shaddud: The Effectiveness of Monetary Policy³¹-and Its Role in Economic Stability in Iraq for the Years (1991-2006), PhD thesis submitted to the Board of the College of Administration and Economics /University of Basra, for a PhD in Economic Sciences, 2009.
- 2- Al-Ghalbi, Abdul-Hussein Jalil, Foreign Exchange Rate Policy and Dual Shock in the Iraqi Economy, Journal of Monetary and Financial Studies, Special Issue of the Third Annual Conference of the Central Bank of Iraq, (2017).
- 3- Allah, Abdul Jasem Abbas AlA, and Adnan Dawood M. AL-Ethary. "The Effect of Financial Indicators on the Gross Domestic Product of the USA Economy for 1990-2015 (A standard study)." Journal of University of Babylon for Pure and Applied Sciences 27,3 ,2019.
- 4- Arestis. Philip and Sawyer. Malcolm, "The Nature and Role of Monetary Polisy When Money IS Endogenous", The Levy Economics Institute of Bard College, Working Paper No. 374, 2003.
- 5- Baltagi, Badi H., and Ping X. Wu. "Unequally spaced panel data regressions with AR (1) disturbances." Econometric theory 15.6 (1999)

- 6- Ching, Ho Dong," Endogenous Money –A Structural Model of Monetary Base", Occasional Paper No. 52 , The South East Asian Central Banks, Research and Training Centre , Kuala Lumpur, Malaysia, 2011
- 7- Ching, Ho Dong," Endogenous Money –A Structural Model of Monetary Base", Occasional Paper No. 52 , The South East Asian Central Banks, Research and Training Centre , Kuala Lumpur, Malaysia, 2011
- 8- Colacchio. Giorgio and Davanzati. Guglielmo Forges," Endogenous Money, Increasing Returns and Economic Growth Nicholas Kaldor's Contribution, Structural Change and Economic Dynamics, 2017
- 9- Damad, Jalil Shiaan and Al-Hamdi, Aqeel Abed Muhammad (2011), The Impact of10-Monetary Policy on the Balance of Payments / The American Economy A CaseStudy, Journal of Economic Sciences, No. (27), Volume (7): 204
- 10- Davanzati, Guglielmo Forges," Nicholas Kaldor on Endogenous Money and Increasing Returns", Post Keynesian Economics Study Group (PKSG), Working Paper, 2015
- 11- Dhafer Hamid Hassoun: The New Directions of Monetary Policy in Iraq and12-the Nature of Its Relationships in Fiscal Policy, Journal of the University College of Turath, No. 10, 2011
- 12- Dynan, Karen, and Louise Sheiner. GDP as a measure of economic well-being. Vol. 43. Hutchins Center Working Paper, 2018
- 13- Ezeji, Chigbu Emmanuel and Fortunatus, Okorontah Chikeziem, ," Exogeneity of Money Supply Evidence from Nigeria", Journal of Research in Economics and International Finance, (JREIF) (ISSN: 2315-5671) Vol. 2(4) pp. 62-67, April,2013
- 14- Farid Jawad al-Dulaimi, Iftikhar Muhammad al-Rafi'i: Measuring and14-analyzing the new indirect monetary policy tools in controlling public liquidity in Iraq for the period (3 / 2005_3 / 2007), Iraqi Journal of Administrative Sciences,No. 29, Volume Seven, 2011
- 15- Fontana, Giuseppe, 2004b," Hicks on Monetary Theory and History: Money as Endogenous Money", Cambridge Journal of Economics,Vol.28, No.1,73-88 .Moor, Basil J, 1988b," The Endogenous Money Supply", Journal of Post Keynesian Economics/Spring, VoL. 10, No. 3, 1988
- 16- Fontana, Giuseppe,"Post Keynesian Approaches to Endogenous Money: a Time Framework Explanation", Review of Political Economy, V. 15, N. 3, July, 2003.
- 17- Fontana, Giuseppe,"Post Keynesian Approaches to Endogenous Money: a Time Framework Explanation", Review of Political Economy, V. 15, N. 3, July, 2003.
- 18- Fontana. Giuseppe," Rethinking Endogenous Money : A Constructive Interpretation of The Debate Between Horizontalists And Structuralists", Blackwell Publishing Ltd, USA, Metroeconomica 55, 4 , 2004.

- 19- Fontana. Giuseppa," Rethinking Endogenous Money : A Constructive Interpretation of The Debate Between Horizontalists And Structuralists", Blackwell Publishing Ltd, USA, *Metroeconomica* 55, 4, 2004.
- 20- Galí, Jordi, " New Perspectives on Monetary Policy, Inflation, and The Business Cycle", National Bureau of Economic Research, Cambridge, Working Paper 8767, February, 2002
- 21- Garcia B, Angel, ," The Post Keynesian Theory of Banking and The Endogenous Money Supply", *Revista Venezolana de Análisis de Coyuntura*, Vol. XII, No. 1,enero-junio, Caracas- Venezuela,2007.
- 22- Garcia B, Angel," The Post Keynesian Theory of Banking and The Endogenous Money Supply",*Revista Venezolana de Análisis de Coyuntura*, Vol. XII, No.1,(ene-jun), 2006
- 23- Garcia B, Angel," The Post Keynesian Theory of Banking and The Endogenous Money Supply", *Revista Venezolana de Análisis de Coyuntura*, Vol. XII, No. 1,enero-junio, Caracas- Venezuela, 2007
- 24- Garcia B, Angel," The Post Keynesian Theory of Banking and The Endogenous Money Supply", *Revista Venezolana de Análisis de Coyuntura*, Vol. XII, No. 1,enero-junio, Caracas- Venezuela, 2007
- 25- Garcia B, Angel," The Post Keynesian Theory of Banking and The Endogenous Money Supply", *Revista Venezolana de Análisis de Coyuntura*, Vol. XII, No. 1,enero-junio, Caracas- Venezuela, 2007.
- 26- Haghghat, Jafar, " Endogenous and Exogenous Money: an Empirical Investigation from Iran" , *Journal of Accounting, Finance and Economics* , Vol. 1. No. 1. July Issue. , 2011
- 27- Holmes, Alan R,"Operational Constraints on The Stabilization of Money Supply Growth", In *Controlling Monetary Aggregates*. Boston: Federal Reserve Bank of Boston, June, pp.65–77,1969
- 28- Hrvoľová, Božena "‘TREASURY BILLS AND THEIR VALUATION’" Volume X, 5/2002 Published, (2002).
- 29- Ifeanyi, Amaefule, Leonard"Public Debt And The Performance Of Nigeria's Economy: An Empirical Evaluation (1991 "(2016-*International Journal Of Social*, Vol(1),N. , (2018).
- 30- *Int. J. Public Sector Performance Management*, Vol. 3, No. 1, 2017
- 31- Laho Musa Bukhari: *Foreign Exchange Policy and Its Relation to Monetary Policy*, An Analytical Standard Study of Economic Effects, Hasan Al-Asriyya Library, First Edition Beirut, Lebanon, Year 1413 AH / 2010AD.
- 32- Lavoie. Marc,"The Endogenous Flow of Credit and The Post Keynesian Theory of Money", *Journal of Economic Issues*, 18.3,771-797, 2000
- 33- McCarty, Cythia S. "Currency Auctions: Minim Collusive Behavior" USA, *Journal of East-West Business*, Vol (1) Jacksonville State University,(2002).

- 34- Mustafa, Ahmed Farid Monetary Policy, University Youth Foundation, Cairo3-Egypt: 42-43. (2012)
- 35- Nayan. Sabri, and others," Post Keynesian Endogeneity of Money Supply: Panel Evidence, *Procedia Economics and Finance* 7 (2013)
- 36- Nell, Kevin S," The Endogenous/Exogenous Nature of South Africa's Money Supply Under Direct and Indirect Monetary Control Measures", *Journal of Post Keynesian Economics* /Winter 2000-2001, Vol. 23, No.2, pp.(313- 329), 2000
- 37- Nell, Kevin S," The Endogenous/Exogenous Nature of South Africa's Money Supply Under Direct and Indirect Monetary Control Measures", *Journal of Post Keynesian Economics* /Winter, Vol. 23, No.2, 2000.
- 38- Ongore, Vincent Okoth, and Gemechu Berhanu Kusa. "Determinants of financial performance of commercial banks in Kenya." *International journal of economics and financial issues* 3.1 (2013).
- 39- Palley, Thomas I, "Endogenous Money : What it is and Why it Matters", Public Policy Department , AFL-CIO , Washington , November, 2001
- 40- Palley, Thomas I, "Horizontalists , Verticalists, and Steucturalists: The Theory of endogenous money reassessed", *IMK, Working Paper*, June,2013.
- 41- Palley, Thomas I," The theory of endogenous money and the LM schedule: prelude to a reconstruction of ISLM", *Revista de Economia Política*, vol. 37, n.1 (146), 3, 2017.
- 42- Panagopoulos, Yannis and Spiliotis, Aristotelis, ," Alternative Money Theories: a G7 Testing", *Journal of Post Keynesian Economics* /Summer, Vol. 30, No. 4, ,2008
- 43- Pilkington, Philip, , " Endogenous Money and the Natural Rate of Interest: The Reemergence of Liquidity Preference and Animal Spirits in the Post-Keynesian Theory of Capital Markets", *Levy Economics Institute, Working Paper No. 817*,2014
- 44- Pilkington, Philip, 2014, " Endogenous Money and the Natural Rate of Interest: The Reemergence of Liquidity Preference and Animal Spirits in the Post-Keynesian Theory of Capital Markets", *Levy Economics Institute, Working Paper No. 817*
- 45- Pollin, Robert, "Two Theories of Money Supply Endogeneity: some Empirical Evidence", *Journal of Post Keynesian Economics*, Spring 1991, Vol. 13, No.3, p.367, 2000
- 46- Pollin, Robert, "Two Theories of Money Supply Endogeneity: some Empirical Evidence", *Journal of Post Keynesian Economics*, Spring, Vol. 13, No.3, p.367, 2010
- 47- Rochon, Louis Philippe," *Cambridge's Contribution to Endogenous Money: Robinson and Kahn on Credit and Money*, *Review of Political Economy*, Volume 13, Number 3, (287-307), 2001
- 48- Rohe, Oke, "New Keynesian DSGE Models: Theory, Empirical Implementation, and Specification", *Dissertation, University at Regensburg, Tag Der Disputation*, 2012
- 49- TataMCGraw-Hill publishing , " *Macroeconomics* " Deepashree and Vanita Agarwal p21. , India,company limited,2007

Abstract

This study aims to show the relationship between some economic variables, which are GDP, government spending and public debt, and the effectiveness of monetary policy reflected in various monetary policy variables, including the supply of money.

Monetary theory specialists believe that there are two intellectual trends in explaining the nature of the change in the supply of money, and therefore this distinction has widened the cycle of debate and debate about the effectiveness of monetary policy in achieving its objectives when the supply of money is changing externally or internally by targeting cash totals, as the offer of money as an external variable under the control and control of monetary authority and independent of the factors of demand for money, According to the traditional trend, monetary authority is responsible for stabilizing and stimulating economic growth, so managing monetary policy using the money supply tool (money supply targeting) becomes more effective in achieving the goal of price stability and reducing inflation.

If the offer of money is an internal variable subject to the factors of demand for money and stimulated by bank credit and output and according to the point of view of the recent trend in interpreting the nature of the offer of money, especially for the post-Keynesian school, the monetary authority loses the ability to control the supply of money, which leads to a decrease in the effectiveness of monetary policy in achieving its objectives by targeting cash totals, and thus the offer of money becomes a dependent variable that requires clarification from within the economic model, which makes the monetary authority adopt the adoption of the adoption of Short-term interest rate or exchange rate as a tool for managing monetary policy and raising its effectiveness in achieving its objectives of price and monetary stability and stimulating economic growth.

The study reached a number of conclusions, the most important of which became economic activity one of the most important indicators of macroeconomic variables that affect the components of the monetary basis and the offer of money, and therefore added to the offer of money internal

character when interpreting the nature of the change occurring in it, as well as the fact that the internal supply of money is linked to the targeting of the central bank to stabilize the exchange rate, and therefore the inability of the monetary authority to control the supply of money or control it through the monetary targeting tool as a dependent variable for macroeconomic variables.

**Ministry of Higher Education and Scientific
Research**

**Muthanna University - Faculty of Management and
Economics**

Department of Financial and Banking Sciences



**The impact of some macroeconomic variables on monetary
policy under the internal supply of money**

to board of the College of Administration and Economic –
Muthanna University It is part of the requirements of
obtaining a Master's degree in Financial and Banking Sciences

by

Ruqaya Aziz Ghanem

Supervised By

Ass.Prof.Dr: Ali Jabber Abd ALHussin